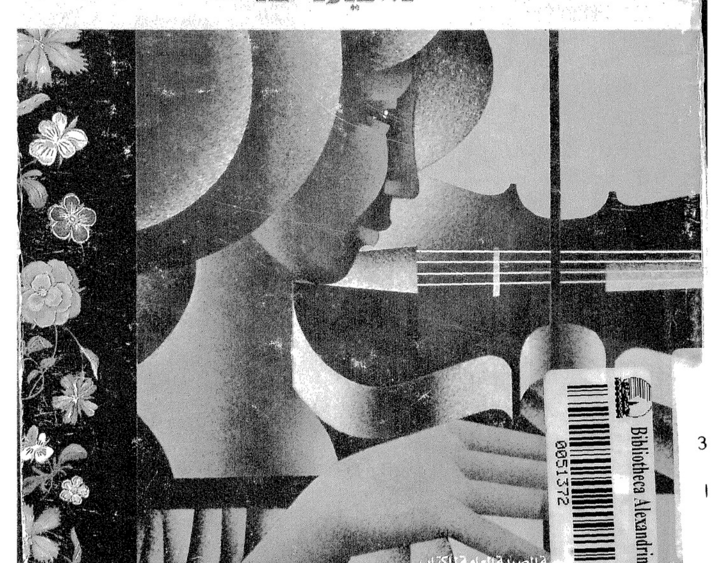
مكتبة الأسرة
1999

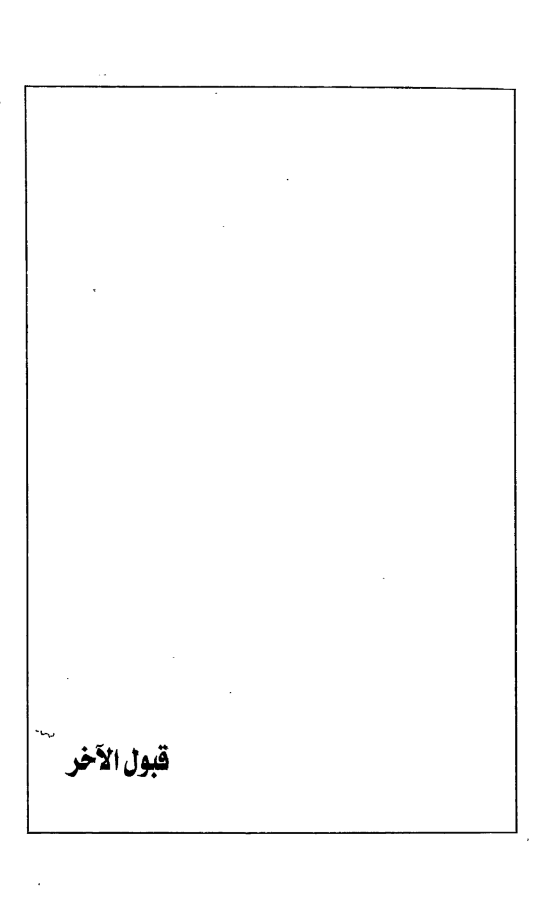
مهرجان القراءة للجميع

الإعمال الفكرية

قبول الآخر

د. ميلاد حنا




قبول الآخر

قبـــول الآخـــــر

د. ميـــلاد حنـــــا



مهرجان القراءة للجميع ٩٩

مكتبة الأسرة

برعاية السيدة سوزان مبارك

(سلسلة الأعمال الفكرية)

قبــول الآخـــــــر

د. ميــلاد حنـــــا

الجهات المشاركة:

جمعية الرعاية المتكاملة المركزية

وزارة الثقافة

وزارة الإعلام

وزارة التعليم

وزارة التنمية الريفية

المجلس الأعلى للشباب والرياضة

التنفيذ : هيئة الكتاب

الغلاف

والإشراف الفنى:

الفنان: محمود الهندى

المشرف العام:

د. سمير سرحان

على سبيل التقديم

وتمضى قافلة «مكتبة الأسرة» طموحة منتصرة كل عام، وها هى تصدر لعامها السادس على التوالى برعاية كريمة من السيدة سوزان مبارك تحمل دائمًا كل ما يثرى الفكر والوجدان ... عام جديد ودورة جديدة واستمرار لإصدار روائع أعمال المعرفة الإنسانية العربية والعالمية فى تسع سلاسل فكرية وعلمية وإبداعية ودينية ومكتبة خاصة بالشباب. تطبع فى ملايين النسخ التى يتلقفها شبابنا صباح كل يوم .. ومشروع جيل تقوده السيدة العظيمة سوزان مبارك التى تعمل ليل نهار من أجل مصر الأجمل والأروع والأعظم.

د. سمير سرحان

إهداء الطبعة الثانية

أهدى هذا الكتاب إلى الجمعية العامة للامم المتحدة التى اتخذت قرارات تنفذها اليونسكو بأن يكون:

- **عام ٢٠٠٠ عاما يدعو إلى ثقافة السلام وينشرها.**
- **عام ٢٠٠١ عاما يدعو الدول والشعوب للحوار بين الثقافات والحضارات.**

وهذا الكتاب جهد متواضع استجابة لتحقيق هذه الأمنيات لعلها تتحول إلى واقع فى السنوات الأولى من الألفية الثالثة.

ميلاد حنا

١٢ إبريل عام ١٩٩٩

مقدمة الطبعة الثانية

ظلت فكرة «قبول الآخر» تدور في وجداني لما يقرب من ثلاث سنوات، فقد استفزني فكر صموئيل هانتنجتون لنظريته التي تتنبأ بأن الحقبة القادمة تحركها نظريته ورؤيته وهي «صراع الحضارات». وعندما تبلورت الفكرة وتمت صياغتها في كتاب ودفعت بها إلى المطبعة، وأخذت مسارها بين كتب أخرى، عطلت اصدارها ذلك عدة أشهر، إذ بي أفاجأ بحصولي على جائزة سيمون بوليفار الدولية من اليونسكو لعام ١٩٩٨ وذلك مناصفة مع ماريو سوارش رئيس جمهورية البرتغال السابق والمناضل الاشتراكي الديمقراطي الذي ساهم في التخلص من نظام سالازار الفاشي، ودخلت البرتغال حقبة الديمقراطية من وقتها حتى الآن وكان أول رئيس جمهورية مدني لبلاده.

وعندما حضرت الاحتفال بتسلمي هذه الجائزة - رفيعة المستوى - في باريس يوم الاثنين ١٩ من أكتوبر عام ١٩٩٨، تم حوار لم يرتب له قبل الاحتفال مباشرة -وكأنه دردشة- في مكتب المدير العام فيدريكو مايور المدير العام لليونسكو وكان أن تطرق حديثي عن هذا المؤلف الذي اخترت له عنوان «قبول الآخر». فأعجب مايور بالفكرة والكتاب، ونصحني بأن يترجم الكتاب إلى الانجليزية - وهو مايتم قريبا -وسعدت بأن اقترح عليّ دمج الكلمتين في عبارة واحدة هي: The Otherness أي أنه يرى أن عبارة «قبول الآخر» ستتحول إلى «أيديولوجية» أو ما أسميه «ذهنية» وفق تعبيرات صديقي المفكر والمثقف الصادق المهدي، زعيم حزب الأمة ورئيس وزراء السودان السابق.

وفي أثناء تقديم مايور لي للحصول على الجائزة، قال:

عزيزي بروفسور حنا

ابن مصر

أقدم حضارة في التاريخ:

ثم ذكر فيما ذكر: كيف أنني كنت - بمواقفي وكتاباتي - أحد أسباب استمرار

التسامح وقبول الآخر فى مصر، حيث يوجد «مجتمع متعدد الأديان». وبعدها تطرق إلىّ الحوار الذى جرى بيننا - قبل الاحتفال مباشرة - وعن عزمى نشر كتابى «قبول الآخر».

وبالفعل، ما أن عدت إلى القاهرة حتى حظيت بتكريم من عشرات الهيئات الرسمية والأهلية، جددت وجدانى وشبابى، لأعود مرة أخرى «مناضلا» من أجل ذهنية "قبول الآخر". فمن المعروف أن جائزة سيمون بوليفار لا تمنح إلا للمناضلين، فى حين أن جائزة نوبل تعطى للنابهين من المتخصصين، ووجدت عبارة "قبول الآخر" لدى الناس "قبولا عاما حتى صارت من المصطلحات المستخدمة فى أحاديث وكتابات المثقفين.

وقبل أن يفتتح معرض الكتاب السنوى رقم ٣١ بالقاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٩٩ أعلن عن أن هذا الكتاب قد حصل على جائزة أحسن كتاب فى مجال العلوم الاجتماعية، وعقدت الهيئة المنظمة للمعرض أولى ندواتها لعرض ومناقشة هذا الكتاب، وقد شارك معى فى العرض والمناقشة كل من : الاستاذ كامل زهيرى والاستاذة مها عبدالفتاح والاستاذ محمد سيد أحمد، وكانت - كما سجلت الصحافة - من أنجح ندوات المعرض.

على أن ما فاجأنى هو أن الطبعة الأولى من الكتاب قد «نفدت» بعد صدورها بما لايزيد على عشرة أسابيع، ولم يصدق كثيرون أنه قد «نفد» وصار غير متاح.

وبعد أسابيع، وصلتنى دعوة كريمة موجهة إلىّ من فيدريكو مايور مدير عام اليونسكو - ويشاركه فى الدعوة يورى لوجكوف LURI LUJKOV عمدة مدينة موسكو، وقد استجابا لنداء موجه إليهما من عشرة من كبار الشخصيات الرائدة فى عالم الثقافة والفكر والفن فى روسيا الاتحادية، لعقد منتدى عالمى International Form يدعى إليه نحو ٢٠٠ من مفكرى وكتاب العالم، تمهيدا لتنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة والتى أعطت توجيها إلى اليونسكو - منظمة الأمم المتحدة للتعليم والعلوم والثقافة - باعتبارها الهيئة المختصة والتابعة للأمم المتحدة لكى يكون عام ٢٠٠٠ هو عام نشر ثقافة السلام، ويعقبه عام ٢٠٠١ ليكون عام

الحوار بين الثقافات.

ولما كان هذا المنتدى العظيم قد كلفنى بإعداد خطاب يوجه إلى جمهور الحاضرين، ولما كانت «ذهنية» قبول الآخر قد صارت مسيطرة علىّ، لذلك آثرت أن تكون هذه الكلمة - معدلة قليلا لتناسب المقام والأحوال - هى مقدمة الطبعة الثانية لهذا الكتاب، وسيجد فيها القارئ تطويرا ونموا لذهنية "قبول الآخر"، فقد كان هدفى - ومنذ البداية - أن تتبلور الفكرة وتنتشر، لتكون الرد الحضارى على ما جاء فى كل من الكتابين اللذين أخذا شهرة وانتشارا عالميا، ثم كان أن ترجما إلى اللغة العربية، وهما:

* كتاب «نهاية التاريخ» للمفكر الأمريكى (من أصل يابانى) فرانسيس فوكوياما.

* كتاب «صراع الحضارات وإعادة صياغة النظام العالمى الجديد» للمفكر صموئيل هانتنجتون وأستاذ العلوم السياسية فى جامعة هارفرد بأمريكا.

فقد انتشرت أفكار الكتابين، حتى سيطرت «ذهنيتهما» على متخذى القرار فى أنحاء الأرض كافة، وفى مقدمتهما الإدارة الأمريكية بما فيها الكونجرس والبنتاجون، وتفاقمت الصراعات والحروب التى بدأت محلية ثم تطور بعضها ليكون له ردود أفعال كونية. وليس أمامنا - نحن شعوب العالم النامى الذى له عمق حضارى قديم مثل مصر والهند والصين - من بديل إلا تقديم أفكار نابعة من تراثنا وحبنا للسلام ولنا أنصار يتزايدون كل يوم داخل أمريكا وأوروبا، فقد يكون نشر ذهنية "قبول الآخر" أحد العوامل لصياغة البداية وتغيير اتجاه الرياح الفكرى فى العالم، فنعيش على أمل أن تكون الألفية الميلادية الثالثة، مختلفة عن الألفيتين الأولى والثانية، واللتين كانتا مملوءتين بالأحداث والصراعات الدينية والمذهبية التى تركت جروحا على حاضرنا. لعل القرن ٢١ يكون مولداً لعصر جديد يسوده الإخاء والمودة بين البشر فيكون بالفعل قرنا أكثر إشراقاً.

***

كتبت إلى منتدى موسكو الدولى (١٣ - ١٦ مايو ١٩٩٩) ورقة بعنوان:
من ثقافة "قبول الآخر" إلى حضارة "موزاييك" عالمية

١- التنوع ظاهرة كونية:

يولد المرء منا دون رغبة أو وعى أو إرادة من ذاته:

* من ناحية لون البشر؛ قد يكون أبيض أو أسود أو أسمر أو ما نطلق عليه مجازا عبارة «الجنس الأصفر» أو خليطا من كل ذلك، فليس لأى منا فضل يعطيه إحساسا بالزهو أو إحباطًا يعطيه إحساسا بالنقص فى أنه ولد من هذا الجنس أو تلك السلالة.

* ومن ناحية النوع أو «الجندرة» (وهى كلمة استحدثتها د. سلوى شعراوى جمعة الاستاذة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة بتطوير الكلمة من أصلها اللاتينى "GENDER" فقد يولد الطفل ذكراً أو أنثى، وعلى الرغم من أن العلم قد صار قادرا – منذ سنوات قليلة– على معرفة نوع الجنين، فإنه – حمدا لله – غير قادر على التحكم فى النوع. ومن عجب أن الطبيعة قد صاغت لنفسها قانونا إلهيا – لم يتوصل إليه العلم بعد – فجعل عدد الإناث مساويا تقريبا لعدد الذكور، فى كل قرية ومدينة ووطن وإقليم، بل وعلى مستوى العالم كله.

وأدهش كثيرا عندما أشاهد شابا «سلوكه غير سوى» أو كما يقولون «يسير على حل شعره»، ثم يمارس القهر – على أخته الصغرى أو حتى الكبرى – لمجرد أنه «ولد»، وفى أحيان كثيرة تكون البنت أكثر تفوقا وفائدة للأسرة.

* ومن ناحية الصحة، قد يكون الإنسان معافى سليما، أو مريضا سقيما بالطبيعة، وقد يولد معوقا منذ الولادة أو يعاق خلال رحلة الحياة.

* ومن ناحية الوضع الاقتصادى والاجتماعى، قد يولد الطفل منتميا لأسرة ثرية واسعة النفوذ والجاه، أو يولد رقيق الحال، لأسرة يسمونها تهذبا «محدودة الدخل» أو «تجاوزت» خط الفقر المدقع.

* ومن ناحية ملامح الوجه – صبيا كان أم بنتا – قد يحمل وجه الطفل تقاطيع

جميلة، فيدلله ويداعبه كل من يحمله، أو يكون دميما قبيحا غير مرحب به فيضطر لإبراز مواهبه تعويضا عن نقصه، فيتفوق على جميل الصورة المدلل.

* ومن ناحية الدين، قد يولد فى إطار أسرة متدينة متزمتة، وقد يولد فى أسرة رافضة للدين فى مجمله، أو متوسطة الاهتمام الدينى. وأيا كان الدين: المسيحية - الإسلام -اليهودية - البوذية - الكنفوشية أو غيرها، فإنه لايحق لأى ممن ينتمى لأحدها التفاخر والتعالى على الآخرين.

* * *

وفى إطار كل دين توجد مذاهب وفرق، وغالبا ما تكون هناك كراهية بين مذاهب الدين الواحد، تتفوق وتزيد على الكراهية تجاه أديان أخرى:

أ - ففى إطار المسيحية توجد الكاثوليكية والإرثوذكسية والبروتستانتية كروافد رئيسية، وداخل كل رافد توجد تفريعات كثيرة أفرزها التاريخ فى خلال الألفيتين الأولى والثانية. وآثار هذه الجروح القديمة غالبا ماتكون أحد أسباب الحروب والكراهية الحالية، وآن لها أن تدخل متاحف التاريخ.

ب. وفى إطار الإسلام. يوجد المذهب السُنِّى والمذهب الشيعى، وداخل كل مذهب توجد عشرات الفروع التى لايستطيع أن يحصيها إلا متخصص، يدرك الفروق الدقيقة بينها فيلقب نفسه بأنه دارس لتاريخ أو فقه أو دين مقارن.

وينطبق ذات الشئ على الأديان الأخرى بصور مختلفة.

* على الرغم من أن اسم الإنسان هو أكثر الأشياء تحديدا له وتعريفا به، فإن أحدا منا لم يختر حتى اسمه، وقد يروق له الاسم وقد ينفر منه، ونادرا مايستطع تغييره.

* وليس لإنسان فضل أو فخر فى أنه ولد فى مجتمع متقدم فيحمل جواز سفر أو جنسية تعطيه مميزات الانتماء إلى دولة عظمى. وقد يحدث العكس، فيولد طفل فى معسكر للاجئين، فيعيش حاملا بطاقة «بدون جنسية».

* ولقد فرضت الطبيعة على الحياة التنوع، فيولد طفل ذكى لمّاح وآخر متوسط

الذكاء وثالث قليل الذكاء وبطئ الفهم.

وكل ذلك يؤكده مالاحظه فى الطبيعة من تباين ألوان الأزهار وأنواع النبات ودنيا الأسماك والحيوان والحشرات، ذلك لأن التنوع ظاهرة كونية وهى مصدر ثراء وبهجة فالنمطية مملة وقاتلة لاتثير الخيال والإبداع.

٢- انتماءات موروثة وأخرى مكتسبة:

عبر رحلة الحياة - أو بمجرد أن يعى الإنسان ماحوله- تتكون لكل منا رؤية ووجهة نظر، يشارك المجتمع فى صياغتها، من خلال الأسرة والتعليم والإعلام والثقافة والخبرة اليومية المكتسبة، ولأن الإنسان كائن مجتمعى، يرتبط بمجموعات بشرية، فتتراكم لديه انتماءات كثيرة يمكن تصنيفها إلى نوعين: موروث ومكتسب.

فمن الانتماءات الموروثة؛ الانتماء إلى الأسرة والقبيلة ثم للدين أو المذهب أو الوطن، وهى فى الأغلب الأعم «غبية متعصبة» خصوصا إذا لم يتوافر للإنسان انتماءات مكتسبة عديدة تحقق التوازن النفسى، مثل الانتماء الأيديولوجى لحزب سياسى أو ناد رياضى أو نشاط تطوعى أو جمعية أهلية أو نقابة عمالية أو مهنية، وهناك فى العالم الحديث عشرات من الفرص لانتماءات إنسانية محلية وإقليمية وعالمية من خلال ماصار معروفا بعبارة «المنظمات غير الحكومية». فى مجال البيئة والمعوقين وحقوق الانسان.

فالمشاهد أنه كلما زادت اهتمامات الإنسان وانتمى إلى مجموعات بشرية كثيرة، كان متفهما للآخرين والعكس بالعكس، كلما ركز المرء على انتماء واحد - وبالذات لو كان موروثا - فإن توجهه الفكرى والوجدانى يصبح بالتبعية أحاديا فيدفعه ذلك لأن يكون متعصبا، حاد المزاج، يكره الآخرين بل لعله يكره نفسه.

ولذا فإن «ثقافة السلام» تنتعش مع الديمقراطية، وانتشار قيم المجتمع المدنى التعددى الذى يفتح قنوات للنشاط التطوعى، وترقية الفنون بجمعيات أهلية غير حكومية، وهذا هو سر حماسى لفتح الآفاق للعمل الأهلى، وكان أحد أسباب اقتناع

لجنة التحكيم لمنحى جائزة سيمون بوليفار الدولية.

٣- قضية الهوية للأمم والشعوب:

وكما أن للفرد انتماءات يعتز بها، كذلك تتراكم للشعوب والأمم والمجموعات البشرية انتماءات وهى التى تتحول لأن يكون لها «خصوصيات ثقافية»، وهذه أمور فى مجملها موضع دراسة وحوار فى المرحلة الحالية لأنها ترتبط بقضية ثقافة السلام، ومع الاعتراف بالخصوصيات الثقافية للشعوب والجماعات تتولد الرغبة فى التعرف على بعضها البعض من خلال الحوار بين الحضارات.

وعلى سبيل المثال- كما سجلت فى مؤلفى منذ عشر سنوات - فيما يخص مصر - أو المصرى - من انتماءات جماعية أسميتها **«الأعمدة السبعة للشخصية المصرية»***، ألخصها مرة أخرى فى سياق هذه المقدمة لأؤكد على فكرة «الخصوصية الثقافية»، فأقول: إن المصرى هو نتاج الزمان والمكان. فعبر المكان تراكم لدى المصرى - كل مصرى - آثار رقائق من الحضارات - أو الأعمدة - الأربعة التى تتالت على مصر - وهى: الفرعونية - اليونانية الرومانية - القبطية المسيحية - الإسلام (بكل رقائقه الداخلية). وبمقتضى المكان أى الجغرافيا، فإن مصر قلب العالم العربى وتطل على البحر المتوسط وجزء من إفريقيا. ومن ثم جاءت عبارة "الأعمدة السبعة للهوية المصرية"، وهى موجودة بأشكال وأحجام مختلفة لدى كل مصرى. ولكن بأحجام مختلفة من فرد إلى آخر.

وقد أدى الوعى بهذا الثراء من الانتماءات إلى مناخ ثقافى قابل للآخر، وهذا هو سر السماحة المصرية التى يلمسها الأجنبى فى معظم المصريين، ولقد استفادت مصر سياسيا من هذا الثراء، فعندما تقرر «عزل» مصر من الجامعة العربية - أى حجب الانتماء العربى عن مصر بقرار فوقى رسمى وهمى - عقب اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٩، أمكن مصر أن تكسر عزلتها، بالتركيز على الانتماء إلى مجموعة البحر

* نشرت دار نهضة مصر، الطبعة الخامسة من هذا الكتاب فى يناير ١٩٩٩

المتوسط ثم الانتماء الإفريقى، ثم كان أن عادت مصر إلى الجامعة العربية رسميا بعد أن أعيدت لها عضويتها للمؤتمر الإسلامى، فكان الانتماء الإسلامى سبيلا ومدخلا لعودة مصر رسميا للانتماء العربى. فالانتماءات لاتفرض أو تنزع بقرار فوقى لأنها تجسيد لوجدان ومشاعر عامة لدى الشعب تتراكم فى سنين وربما قرون.

٤- تشكيل الوجدان والمفاهيم قضية معقدة:

من الأمثال والقصص التراثية المصرية أن العلىّ القدير قد وزّع «الأرزاق» على البشر فى وضح النهار، فرأى كل منا رزق أخيه أو جاره ممثلا فى دخل أو جاه أو ثروة، فغضب واحتج ، ثم طالب بأن يكون رزقه أى أمواله ودخله مثل «الآخر». ولكن عندما وزّع الله العقول على البشر كان ذلك فى ظلمة الليل، فلم ير أى منا إلا عقله واقتنع بأن ماليه من فكر وذكاء ورؤية هو الأفضل والأحسن، وهو فى ذلك يحاجج الآخرين مجتهدا فى إقناعهم بأن رؤيته – هى الأصوب والأحكم ...!!

ودلالة هذه القصة التراثية، هو التأكيد على ما هو مشاهد بالفعل من أن رؤية كل منا ووجهة نظره – وهى تعبر عن النهج الذى يسلكه أى منا – هى الأصح والواجب أن يحتذى، وهذا هو السر فى اختلاف الرؤى بين البشر كأفراد، غالبا ما تتبلور الرؤى ومناهج الفكر فى شكل اختلاف قد يشتد فيتحول إلى خلاف بين المجموعات البشرية المختلفة، من منطلق أن كل فرد أو مجموعة تعتقد أو تتوهم أن رؤيتها ومشاعرها وتمسكها بتراثها وعقيدتها الدينية أو العرقية أو القومية هى الصحيحة أو الأصح، ويكون ذلك هو البداية لصراع يتصاعد ولأنه مكتوم لايتم التعبير عنه أو التنفيس عن غليانه.. يتراكم ويزداد فى الظلام إلى أن يتحول إلى كراهية الآخر وصولا إلى حرب أهلية. ولنا فى العراق أو الصرب أو مايجرى فى أفغانستان أو أيرلندا أو التاميل أو كشمير أو السودان أو الجزائر مايعتبر أمثلة متكررة بأشكال مختلفة. وهنا قد تدخل عوامل الجغرافيا والتاريخ فى تكوين التركيبة النفسية للجماعات البشرية أو للشعوب.

وهنا يفرض التساؤل نفسه وهو: ماهى العوامل التى تكوِّن الوجدان والاقتناع والنهج الفكرى للفرد أو الجماعات؟ والتى قد تنشأ أول الأمر كخصوصيات ثقافية

لتوفير الاعتزاز بالانتماء إلى الجماعة، وهو أمر مقبول وصحى، ولكن عندما تواجه صعوبات أو توهما بالاضطهاد تتحول إلى تقوقع وربما لإشعال حرب أو صدام.

يتشكل الوجدان الفردى من خلال عوامل كثيرة، بعضها وراثى - وهو أمر يدرسه علماء الجينات والهندسة الوراثية- مازال فى مرحلة الدراسة والبحث - ولكن المؤكد هو أن معظمه بفعل المجتمع ابتداءً من الأسرة والنشأة، ومرورا بما يلقن فى المدرسة وكافة مراحل التعليم، ودور العبادة على أنواعها، وأخيراً بتأثير وسائل الإعلام والثقافة التى تسلك هذا النهج أو ذاك، فإما أن تدفع بالبشر لقبول الآخر أو كراهيته، وهى أمور تختلف فيها الآراء وستظل لسنوات موضع اجتهادات لتعقيدها، فلكل شعب خصوصية ولكل مرحلة تاريخية ملامحها وطريقتها فى صياغة نهج شعبها بشكل عام.

وفى إطار المعايير الدولية الحالية، وفى مقدمتها حق الحكومات والشعوب فى إدارة شئونها الداخلية دون تدخل أجنبى خصوصاً بعد مرحلة الاستقلال الوطنى الذى أعقب الحرب العالمية الثانية حيث ناضلت شعوب العالم الثالث من أجل تدعيم الاستقلال، تولد حق الحكومات فى تشكيل وجدان ونهج التفكير لأطفالها وشبابها ومواطنيها من خلال ماتملك كل دولة من أدوات وسلطات فى مجال التعليم والإعلام وحرية التنظيمات داخل حدودها دون تدخل خارجى وفى إطار التوازن المجتمعى لشعبها، وفى هذا الأمر -وعلى سبيل المثال- تختلف ظروف مصر عن ظروف الجزائر والسودان.

وتبدو المفارقة واضحة فى أن المناخ السياسى العالمى الحالى، قد ابتكر عبارة حق «المجتمع الدولى» فى التفتيش على أسلحة الدمار الشامل، ثم فرض عقوبات على من ينتجها. وهناك أمثلة دولية عديدة على هذا الأمر -الذى يتم إما بقرار سياسى لقوة عظمى، من خلال الناتو مثلا أو من خلال تنظيمات الأمم المتحدة مثل مجلس الأمن، مستخدمة أحيانا نصوص ميثاقها، والمفارقة هى أن المجتمع الدولى ليس من حقه التدخل فى أمر **«ثقافة كراهية الآخر»** وأراها نوعا من أسلحة الدمار النفسى للشعوب ولكن المجتمع الدولى لم ينضج بعد لطرح مثل هذه القضية.

ترى هل يأتى وقت يسمح فيه «للمجتمع الدولى» - من خلال آليات منضبطة - بحق التدخل - بعد الرصد والتحقق - فى حالة ما إذا كانت هناك حكومة أو جماعة تفرض

على شعوبها «كراهية الآخر» وكأنها تدق طبول «نفى الآخر» أو طرده فيما يسمى بمصطلحات هذه الأيام بالتطهير العرقى».

فميثاق الأمم المتحدة يعطى صلاحيات التدخل للمحافظة على السلم والأمن العالمى من الناحية العسكرية والتسليح. وربما كان العالم – ومن خلال اليونسكو مثلا – قادراً على إنشاء **«مجلس أمن ثقافى»**، يفحص التوجهات «المعنوية» أو الوجدانية – وربما نسميها جوازا "الثقافة" – التى تبثها الحكومات من خلال التعليم أو الإعلام أو المؤسسات الدينية، وفى حالة التأكد من أن حكومة تبث «ثقافة الكراهية» وهى البداية أو الشرارة الوجدانية الأولى التى تشعل الحروب والمنازعات وعندئذ –وبعد فحص وتمحيص وتطوير للأمم المتحدة الحالية يصدر «مجلس الأمن الثقافى» قرارا بتغيير البث الوجدانى لكراهية الآخر، واستبداله بثقافة «قبول الآخر».. قد يكون أمر أو فكرة طرح هذا التنظيم سابقا لأوانه بعشرات السنين ولكن مناخ حضارى أراه قادما وقابلا لها.

ومن عجب أن بعض الدول لاتجد من سبيل للتماسك المجتمعى الداخلى، إلا من خلال بث «كراهية الآخر» بدعوى أن هذا «الآخر» هو سبب التخلف أو الضعف الداخلى اقتصاديا ومجتمعيا. وفى الأغلب الأعم تكون النزعات الدينية المتطرفة هى الوقود الذى يزكى الكراهية، وهناك أمثلة معاصرة كثيرة على ذلك.

ترى هل نعيش لنرى مولد مجلس أمن ثقافى، له آليات للتقويم وفرض «ثقافة السلام»؟ ربما يتحقق هذا الحلم فى الربع الثانى من القرن ٢١ فيكون بداية لميلاد عالم جديد ثقافيا ووجدانيا ومن ثم فإننى متفائل بالألفية الميلادية الثالثة لأنها ستحمل قيما ومفاهيم أكثر رقيا وإنسانية.

٥- من « ثقافة قبول الآخر » إلى حضارة « موزاييك » عالمية:

إن مسيرة العالم نحو ثقافة سلام، مشوار وعر طريق طويل طويل، ربما تكون بدايته مع هذه الندوة (منتدى موسكو العالمى – مايو ١٩٩٩)، ولكنه فى حاجه إلى تضافر قوى الخير المحبة السلام فى أنحاء الأرض كافة لأن تغيير وجدان المفكرين ومتخذى القرار وترقية أحوال الفقراء وتحسين مستويات الدخل والمسكن والمعيشة لملايين

البشر، لن يتأتى بقرار علوى بل هو فى حاجة إلى جملة خطط عمل عالمية ووطنية تنتمى إلى ثقافات وحضارات مختلفة.

وربما تكون البداية الحقيقية عندما يقتنع مفكرو العالم وقادته السياسيون-وربما العسكريون -وفى وضوء ما طرحناه فى هذه الأسطر القليلة فى مطلع هذه الورقة- بأنه لا سبيل لأى منا- إلا "قبول الآخر" كما هو، بخيره وشره أى بسلبياته وإيجابياته. و«الآخر» هو كل من أتصور-وأحيانا «أتوهم»-أنه يختلف عنى لسبب أو لآخر. فإذا سادت هذه الفكرة البسيطة وصارت ثقافة يعتنقها كثيرون، عندئذ سيكون باقى المسار أسهل وأيسر لأنه أكثر وضوحا. فالاقتناع لدى الأفراد يتحول ليكون اقتناعا لدى «المجموعات البشرية» التى لكل منها خصوصيتها الثقافية بسبب التاريخ أو اللغة أو المشاعر المشتركة أو الدين أو غيرها، والملاحظ أن الانسان الذى لديه سلام داخلى وقابل لذاته ونفسه يكون أكثر قبولاً لثقافة «قبول الآخر».

ومع **«قبول الآخر»** سيتولد الحوار، وتدريجيا يتحول الحوار إلى **«فهم الآخر»** ثم تقدير خصوصيته الثقافية. ومع الوقت سيتم اكتشاف أن ما يجمع البشر وطنيا أو إقليميا أكثر اتساعا مما يفرقهم أو يثير الخلاف بينهم. أى مع توسيع رقعة «الأرضيات المشتركة» وطنيا نصل إلى أرضية مشتركة فى كل منطقة حضارية وصولا إلى أرضية عالمية مشتركة، وسنجد فى الاختلاف ثراء ولنكون حذرين حتى لايتحول الإختلاف إلى خلاف، فالخلاف هو البداية لكراهية الآخر، بينما الإختلاف الصحى يولد مزيدا من الحوار الخصب.

سيتولد مع الوقت وتدريجيا تيار ثقافى محلى يصبح عالميًا مثل حركة كرة الثلج التى تتدحرج على سفح جبل تزداد حجما واندفاعاً كلما تحركت وتدحرجت، فتحل المودة بدلا من الخصام، ومع الوقت سيولد عالم جديد به حضارة مثل قطع الموزاييك المتراصة بعضها بجوار بعض فى حركة وتفاعل، تختلف فى الألوان والأحجام، ولكنها منسجمة، تكمل بعضها البعض، ويجمعها كوكب واحد فى حاجة ماسة للتعاون من أجل المحافظة على التوازن البيئى، **وهذه اللوحة الرائعة الجمال من الموزاييك الثقافى لن تكون جامدة باردة ثابتة بل هى فى حركة دائبة من خلال التفاعل الصحى بالتبادل**

المعرفى بين الثقافات والحضارات.

٦- تحفظ واجب

إن ذهنية أو ثقافة "قبول الآخر" ليس فلسفة رومانسية طوباوية، أوجهها للفقير ليقبل الآخر الثرى، فيتوقف الحراك أو الإصلاح أو العدل الاجتماعى، وليست دعوة ليقبل الأسود المقهور الآخر الأبيض وهو يفرض سيطرته على الأسود وثقافة أو موارد وطنه هذا نوع من تكريس الفاشية وسيادة أجناس على أجناس. كما أن ثقافة «قبول الآخر» ليست دعوة للمرأة لكى تقبل تفوق الرجل لمجرد أنه رجل، فهذا يوقف مفاهيم المساواة **لأن المرأة إنسان قبل أن تكون أنثى،** ليست دعوة لقبول أن هناك شعبا اختاره الله ليميزه على آخرين. فهى فكرة قد صارت من تراث الماضى ومتخلفة عن مفاهيم العصر والمساواة بين البشر فالله خالق السماوات والأرض أى خالق لكل البشر وهم لديه مثل أسنان المشط وليس لعجمى فضل على عربى إلا بالتقوى والإيمان، ولأنه لاعبد ولاسيد فى ربنا يسوع المسيح، فالكل أمام الله على ذات القدر المتكافئ.

ومن هنا فإن ثقافة قبول الآخر لا تعيش التحرر والمساواة وحقوق الانسان، بل هى ذهنية تدعو إلى الديمقراطية وتكافؤ الفرص ثم هى البداية لتحصين المجموعات البشرية من أمراض الصراعات العرقية والدينية أو المذهبية، فا وقاية خير من العلاج، وقد لاحظت أن «قبول الآخر» فى مصر -كما سيلمس القارئ فى فصل ٦- قد ولد مزيداً من التقارب بين الأقباط والمسلمين فى مصر، مما جعل بعضهم يصر على أن مصر ليس بها «آخر» لأننا جميعا مصريون، وهى حالة ثقافية متقدمة نرجو أن تستمر لكى يظل نموذج مصر مثلاً مضيئًا مشرقًا فى المنطقة وربما فى العالم.

الخلاصة:

منذ أن تفكك الاتحاد السوفيتى عام ١٩٩٠، ظهرت محاولات لآراء تفسر وتتنبأ بحركة التاريخ فى المستقبل، وكان أكثرها شيوعا وتأثيراً نظرية **فوكوياما** باسم **«نهاية التاريخ»** ثم نظرية **«صدام الحضارات» لصموئيل هانتنجتون،** وسيأتى التعرض لتلك الأخيرة تفصيلا فى متن الكتاب، وكان لهما تأثير على متخذى القرار ومصالح مجموعات مستفيدة أى أن هذه الذهنيات قد وضعت الزيت على النار فازدادت الصراعات اشتعالا فى أماكن كثيرة من العالم أدت إلى معاناة ملايين من البشر وإلى حالة عامة من القلق الإنسانى.

وكما أن الهدم يتم فى دقائق والبناء يعلو فى سنوات، كذلك فان إيجاد صياغة جديدة تدعو للسلام ونبذ الحروب والصراع، لن تكون جهدا فرديا لمفكر أو مؤسسة، ولكنها دعوة إنسانية لكل الخيرين فى العالم. فالصياغة ليست لفكر فى مواجهة فكر، ولكنها اقتناع لشعوب وملايين سوف تنمو وتتحرك وتزداد تأثيرا مثل كرة الثلج، فتصبح مع الوقت مفاهيم وقيما جديدة تصلح لألفية ميلادية ثالثة جديدة أيضا، وهو أمر ربما تكون بدايته هو هذه الدعوة من الجمعية العامة للأمم المتحدة ليتبنى «اليونسكو» أمر أن يكون عام ٢٠٠٠ هو البداية لثقافة جديدة للسلام والحب والإخاء مع حق الخصوصيات الثقافية فى النمو، ففى ذلك ثراء ثقافى وإنسانى.

إن رحلة الألف ميل تبدأ بخطوة واحدة، وربما يكون هذا الاجتماع (اجتماع ندوة موسكو) هو الحركة الأولى للقدم فى هذه الخطوة الأولى.

وربما تكون فكرة "قبول الآخر" - على بساطتها هى الحصاة التى تتدحرج على سفح جبل ثلج تنمو وتكبر مع الزمن. المهم هو قبول الفكرة أو الذهنية لدى كثيرين.

وإنما دعوة قبول الآخر هى بين أنداد متكافئين يتحابون لأن فى ذلك مصلحة مشتركة لهم ولكل البشرية.

هاهى ذى الطبعة الثانية - أيها القارئ الكريم - بين يديك، كما كانت فى الطبعة الأولى ولقد حاولت -ومن خلال جهد الأخ والصديق أشرف عامر ومعاونيه- أن نصحح

ما كان بالطبعة الأولى من أخطاء مطبعية قد لفت نظرى اليها بعض القراء، وستكون هذه الطبعة مع الحوار حول هذه الذهنية الجديدة هى الطاقة التى تنضج معها الأفكار وتزداد الرؤى وضوحا وقبولا للآخر وللآخرين.. آمين،

القاهرة – عيد شم النسيم ١٢ من أبريل عام ١٩٩٩ ميلاد حنا

مقدمة الطبعة الأولى

ما إن سقط حائط برلين عام ١٩٨٩ وتفكك الاتحاد السوفيتى عام ١٩٩١، حتى بدا العالم وكأن قد أصابه وباء جديد نتيجة تفجر كراهية وعداوة كانا كامنين مثل الأمراض الخبيثة. فتفجرت صراعات فى مواقع كثيرة من العالم. تبث الكراهية بين مجموعات بشرية قد تكون أى تعيش فى دول مختلفة لها حدود مشتركة متجاورة أو متعايشة فى داخل إقليم أو وطن واحد يتولد الاحساس بالكراهية بسبب رواسب تاريخية لاختلاف السلالة أو الأديان أو المذاهب. وفى بعض الأحيان تتحول الكراهية إلى صراعات تشتعل لتكون حروبا أهلية تملأ أخبارها وسائل الإعلام، وبسرعة تتوارى أخبارها لأنها طالت لكى تظهر أخبار جديدة تغطى صراعا فى مكان آخر، حتى احتلت أخبار هذه الصراعات مكان الحرب الباردة لما عشناها من نحو عام ١٩٤٧ حتى عام ١٩٩٠.

ربما كان أهم هذه الصراعات وأشهرها بل أخطرها، ذاك الانهيار الذى أصاب يوجوسلافيا السابقة، وكأن هذه الدولة كانت مكونة من قطع متجاورة متداخلة من الزلط والرمل، ولم يكن تماسكها ـ فى واقع الأمر ـ إلا مؤقتا وظاهريا من خلال النظرية الماركسية بزعامة محررها من الفاشية خلال الحرب العالمية الثانية ثم صار رئيسها وقائدها ـ جوزيف بروزتيتو. وعندما تحلل «الأسمنت» واختفى نظام تيتو وفكره وحزبه ونظامه عادت قطع الزلط والركام المصفوفة والمتراصة تتصارع رافضة لأى نوع جديدة من التماسك. وهكذا استمرت حرب البوسنة والهرسك كأكبر مأساة بشرية إلى أن استطاعت الأمم المتحدة وأوروبا وأمريكا أن توقف الحرب بعد أن قتل الملايين.

وهناك عشرات من حالات مشابهة فى مواقع كثيرة أخرى حيث دار - ومازال يدور - الصراع بسبب الخلاف فى الدين ثم امتدت الظاهرة لتشمل مصادمات حادة بين جماعات تنتمى إلى ذات الدين، ففى أيرلندا صراع قديم بين البروتستانت والكاثوليك، وفى أفغانستان حرب شرسة بين فرق تنتمى إلى حركات «المجاهدين» الذين تحالفوا للتحرر من الاحتلال السوفيتي(*)، ولكن ما إن خرج السوفيت حتى تناحرت الفرق الدينية والقبلية المتحاربة ومازالت تتصارع حتى الآن.

وعلى حدود كل من تركيا والعراق حروب تكمن أحيانا وتشتعل أحيانا أخري، بسبب مشاعر جماعية لشعب عرف باسم «الأكراد» رغب فى أن يكون له دولته مستقلة، ولكن اتفقت رغبة الحكومات المجاورة التى بها أقلية كردية على اضطهاد هذه الحركة، على الرغم من أن الديانة السائدة فى كل هذه الدول بما فيهم الأكراد أنفسهم هى الإسلام. وطرح السؤال نفسه على الساحة، هل الصراع بسبب السلالة أو اللغة أى أن للصراع جانبا ثقافيا أو هما معا؟

أما الحرب الأهلية فى جنوبى السودان، فقد بدأت منذ سنوات طويلة قبل أن يسقط حائط برلين كان آخرها من عام ١٩٨٣ وخلال فترة الاستقلال من عام ١٩٥٦ أى منذ نحو ٤٢ عاما، اشتعلت الحرب الأهلية لنحو ٣٢ عاما متقطعة، وربما كان ذلك بسبب أنها من الحالات الصارخة للصراعات الأهلية الداخلية حيث تجمعت كل أسباب الفرقة. فأهل الشمال ينتمون إلى الإسلام ويتمسكون بالعروبة على الرغم من أن العروبة هناك ممثلة فى اللغة أكثر من وضوحها فى لون البشرة أى من ناحية السلالة، أما فى الجنوب فالانتماء

(*) كتبت هذه العبارات قبل أن يتم الاتفاق بين أطراف النزاع في أيرلندا في أبريل عام ١٩٩٨، وها نحن نشاهد معجزة الحوار بين الفرق المتناحرة في أفغانستان مما يعني أن فلسفة «قبول الآخر» سوف تنتصر في نهاية المطاف..

واضح أنه لسلالة الشعوب الإفريقية المسماة «الزنجية» أى أن هناك خلافًا في «السلالة». كما يوجد خلاف فى الدين حيث تنتشر فى الجنوب ديانات متعددة بما فيها المسيحية والإسلام وديانات أخرى قديمة يسمونها خطأ بكلمة فضفاضة: «الوثنية».

وما يجرى فى الجزائر فأمر عجب فهو نموذج وحاد للصراع بين المنتمين إلى الحركة الإسلامية الأصولية من جانب وهم المتمسكون بالجذور العربية الإسلامية، وبين فريق آخر ينتمى إلى التيار الليبرالى العلمانى غير المعارض للثقافة الفرنسية أو التعامل مع الغرب، وهذا القطاع الأخير يشمل - ضمن ما يشمل - السلالة المعروفة باسم «البربر» ولها توجهات «اشتراكية ديمقراطية» ويدعمها تأييد فرنسي، ولذا فالجزائر ساحة للصراع السياسى والأيديولوجى كما أن له بعدا ثقافيا وعرقيا على الرغم من أن أهل الجزائر ينتمون جميعا إلى الإسلام.... ولكن أى إسلام؟ من الواضح أن الدين له مفهوم مختلف حسب الرؤية الثقافية، حتى صار «قبول الآخر» فى الوطن الواحد مسألة شبه مستحيلة بعد حرب المليون شهيد من أجل الاستقلال عن فرنسا خلال الخمسينيات والستينيات ولا يعرف أحد ما المصير وكيف ستنتهى هذه المجزرة اللا إنسانية..!

ومنذ سنوات قامت حرب بشعة بين روسيا الاتحادية - وقد صارت دولة عظمى مستقلة بعد تفكك الاتحاد السوفيتى - وبين دولة أو «دويلة» صغيرة صار اسمها على كل لسان وتسمى «الشيشان» وتدفقت مشاعر إنسانية بين معظم الشيشانيين لأنهم يبغون «الاستقلال» وهو حق طبيعى للشعوب، ولكن امتزجت الأوراق واختلطت وتحولت حرب التحرير إلى صراع دينى بين الأرثوذكس والمسلمين له بعد عرقى أو جغرافى باعتبار أن روسيا لها انتماء «أوروبيا» بينما الشيشان قريبة من مجموعة الدول المنتمية إلى آسيا

الوسطي، ويبدو أن الصراع قد وصل إلى نهايته السعيدة باستقلال الشيشان بعد أن أهدرت أرواح كان من حقها الحياة..!

ولا أود أن استرسل فى ذكر الصراعات فى مواقع كثيرة فى إفريقيا حيث القبائل المتناحرة فى الصومال ورواندا وزيمبابوي، ثم فى مواقع كثيرة من أسيا.. لعل أبرزها الصراع القديم الذى يتجدذ بين الهند وباكستان حول كشمير.

ويبدو الأمر كأن وباءً قد أصاب معظم شعوب ودول العالم، أى أن البشرية تمر بحقبة بائسة قد تستمر سنوات وسنوات. وتحاول الدول الكبرى أن تتدارك المشكلة من وجهات نظرها، وتقوم تنظيمات الأمم المتحدة بالتدخل بقدر ما تسمح امكاناتها فضلا عن التوازنات السياسية الدولية، إذ تشكل ـ فى بعض الأحيان ـ قوات عسكرية تحمل علم الأمم المتحدة، كما تقوم الجيوش الوطنية بالتدخل لمقاومة هذه الحركات التى قد يسمونها أحيانا بـ«التطرف والإرهاب». ويتم تبادل المعلومات من خلال اختراق هذه الجماعات المسلحة على أنواعها، **ولكن المشكلة لن تعالج بهذه الطريقة، لأن التدخل بالسلاح وبأساليب الشرطة والمخابرات سوف يتعامل مع أعراض الظاهرة فى سطحها دون العمق وصولا إلى جوهرها وأسبابها.**

إن هذه الصراعات ـ فى الأغلب الأعم ـ هى نتيجة لمشاعر إنسانية عميقة الجذور قد تعود لقرون تراكمتَ لدى مجموعات بشرية تحمل غالبا صبغة فكرية وثقافية. **فإذا استطعنا أن ننشر فكر وثقافة «قبول الآخر» بينها فإننا نكون قد قطعنا نصف الطريق،** إذ عندها سيتحول الصراع الدموى المسلح والساخنِ إلى صراع أهدأ، وتنخفض درجة حرارة الصراع، وبعدها تأتى مرحلة الحلول التوفيقية السياسة من خلال «التفاوض» مقرونة بقبول حقوق البشر فى الاستقلال أو التمايز وما أشبه، وفى هذا الأمر تختلف كل حالة عن الأخرى لاختلاف الخلفية التاريخية للأمانى أو المعاناة أو التطلعات.

***

غير أن **ثقافة «قبول الآخر» - وهو موضوع هذا الكتاب ... سلاح ذو حدين**، فإذا أمكن إقناع الشعوب المقهورة بهذه الثقافة دون أن تقتنع شعوب (ثم حكومات) الدول القاهرة، فإننا نكون بهذه الثقافة **قد ساعدنا القاهر على حساب المقهور**. إنما ثقافة «قبول الآخر» في مجملها هي محاولة لصياغة عقلية وجدانية ينبغي أن تسود دول العالم الأول قبل دول العالم الثالث، فالمفترض أن دول أوروبا وأمريكا أكثر ثقافة وديمقراطية. وعند بدء هذه العملية، ومع الزمن وتراكم الفكر الأرقى لقبول الآخر، يتكون رأى عام عالمى يتفهم حقوق الشعوب والمجموعات البشرية المناضلة من أجل استقلال أو كسب حقوق متساوية في وطنها، أو الاعتراف بحق كل المنتمين لأقليات عرقية أو دينية أو مذهبية أو عقائدية في أن يتمتعوا بحقوق متكافئة وفق نصوص ومواثيق الدول ذاتها حسب ما جاء في ميثاق حقوق الأقليات الذى تم التصديق عليه من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر عام ١٩٩١. (انظر الملحق في نهاية الكتاب).

إن كل أملنا هو أن يقصر المدى الزمنى الذى ستعانى فيه البشرية من هذه الصراعات الدموية والتى يزداد عددها ومداها عاما بعد عام، فضلا عن أن نشر ثقافة «قبول الآخر» قد يكون المصل الواقى الذى يعالج بعض الحالات الحرجة حيث توجد معاناة بين مجموعات بشرية، ولكنها معاناة «مكبوتة» لم تنفجر بعد، فتكون ثقافة «قبول الآخر» عاملاً أساسيًا في منع قيام الصراعات الدموية أصلا، وكأنها إجراءٌ «وقائى». كما قد تتحول ثقافة «قبول الآخر» إلى أسلوب «للعلاج» وكأنها نوع من الدواء أو البلسم عقب إيقاف الحرب بشكل أو بآخر.

تكاد لاتكون هناك دولة أو شعب يّدعى أن جميع مواطنيه ينتمون إلى سلالة واحدة، ويدينون بديانة واحدة؛ لها ذات المذهب، فالنقاء العرقى والدينى

والمذهبى أمر نادر الوجود، خصوصا مع حركة الهجرة والانتقال من دولة إلى أخرى وهو أمر سائدة الآن لأسباب مختلفة ليس هنا مجال ذكرها(*). ولعل خير دليل على ذلك هذه المدن الكبرى، مثل: لندن وباريس ونيويورك وغيرها، حيث يشعر المرء – وهو يسير فى شوارعها الرئيسية – وكأنها قد صارت بالفعل «مدنا عالمية» بها كم هائل من ألوان البشرة واللغات واللهجات وغالبا الثقافات والأديان. فتسمع وأنت تسير فى شارع أكسفورد فى لندن أو طريق الشانزليزيه فى باريس أو الطريق الخامس Fifth Avenue فى نيويورك، معظم لغات الأرض، وترى كل درجات ألوان البشرة والشكل فضلا عن الزى والعادات ... حقا إن العالم يتحول تدريجيا ليكون – كما يقولون – قرية واحدة صغيرة ..! ولكن أمامنا مشوارا طويلا قبل الوصول إلى هذا الهدف، فكل ذلك يؤكد أننا على عتبة المرحلة المسماة بـ «العولمة» أو «الكوكبية» Globalism، ولذا فمن المهم أن نعبر هذه الحقبة الحرجة فى أقصر وقت وبأقل قدر من الخسائر فى الأرواح والأموال والمعاناة.

***

المعتاد – لدى معظم الكتاب – أن يكون اختيار عنوان الكتاب، والذى – يعبر عن القضية الرئيسية التى يعالجها– قبل أن يبدأ الكتابة ويحدد بنية المؤلف، وهو ماتم بالفعل بالنسبة لى مع هذا الكتاب. ذلك أننى قد كتبت كثيرا حول السنة الدولية التى دعت لها **هيئة اليونسكو** تحت شعار **«أنها**

(*) كانت دولة السويد حتى عشرين عاما مضت نموذجا فريدا ونادرا لأمة كلها من سلالة الجنس الأبيض (وبها عدد ضخم من البلوند أى الشعر الذهبى والعيون الزرقاء) كما أن كل أهلها ينتمون إلى المذهب البروتستانتى اللوثرى المسيحى فضلا عن ذلك فإنها لمت تدخل أى حرب منذ ما يزيد على قرنين ونصف القرن، ومؤخرا – ومع قبولها الهجرة بسبب الاضطهاد الدينى فى دول أخرى كلاجئين سياسيين من البوسنة والهرسك وأفغانستان وإيران والعراق وغيرها– صارت تشكو من وجود نحو ٣٠٠ ألف مسلم يمثلون مشكلة ويحاولون العلاج من خلال نشر ثقافة «قبول الآخر» أو مايسمى الحوار بين الإسلام وأوروبا.

تسعى لأن يكون عام ١٩٩٥ هو عام التسامح». وقد ترجمت أول الأمر كلمة Tolerance بما تصورته المقابل العربى وهو «التسامح» ولكن مع الحوار وردود الفعل لكتاباتى، **اكتشفت أن عبارة «قبول الآخر» هى ترجمة أفضل وأقرب إلى المفهوم السليم.**

فى **الفصل الأول** قدمت محاولة نظرية للاقتراب من القوانين المحركة للتاريخ حيث قدمت رؤيتى فى أن **«المشاعر الانسانية الجماعية»** للشعوب أو المجموعات البشرية هى التى تحرك التاريخ، وربما تكون بديلا للمفهوم الماركسى لنظرية **«صراع الطبقات»**، ذلك أن الطبقات ماهى إلا مجموعات بشرية لها مشاعر وأمانى مشتركة، ولذا فإن تجميعها وتنظيمها قد يحرك التاريخ. وربطت ذلك بنظرية أن البشر والجماعات تترجم مشاعرها بالالتفاف حول انتماءات اجتماعية متعددة بعضها موروث والآخر مكتسب، ولعل أهمها هو الانتماء الدينى والانتماء الوطنى، ثم طرحت تساؤلا مشروعا هو : أيهما يسبق الآخر وهى قضية خلافية فى المرحلة الحالية. لعل القارئ يجد فى هذا الفصل متعة ذهنية تثير الحوار وربما الخلاف.

والفصل الثانى من الكتاب- وهو فصل أطول نسبيا - يطرح كيف انتقل العالم من قبول نظرية **«صراع الطبقات»** التى قدمها كارل ماركس فى منتصف القرن التاسع عشر وصولا إلى نظرية **«صراع الثقافات»** التى ابتدعها المفكر الأمريكى صموئيل هانتجتون، وهى النظرية التى صارت المحرك النظرى لمجمل سياسة الخارجية الامريكية فى الحقبة الحالية، لذلك قدمنا نصوصا مختارة من هذه النظرية الأخيرة حتى تكون فى متناول قراء العربية. ففى ضوئها يمكن فهم الكثير مما يجرى فى منطقتنا العربية لأن السياسة الأمريكية تسير وفق الخطوط العامة العريضة لنظرية «صراع الحضارات». وقد كتبت هذا الفصل، فى صيف عام ١٩٩٦، وقبل أن يصلنى كتاب صموئيل هانتجتون بذات العنوان ونشر عام ١٩٩٧، ومضمونه لا

يختلف كثيرا عن بحثه السابق الذى استشهدنا ببعض فقراته.

* * *

وقبل أن ندخل فى صلب فكر وثقافة **«قبول الآخر»**، كان المنطق يقتضى تقديم أمثلة عملية على **«قبول الآخر»** من خلال خبرات إنسانية فريدة فى التاريخ المعاصر، كان أولها هو ما ظهر فى أمريكا اللاتينية من فكر صار يعرف بعبارة «**لاهوت التحرير**» وكيف تمت المصالحة ثم التزاوج أو التلقيح الثقافى Acculturation بين المذهب الكاثوليكى المحافظ وبين الماركسية والاشتراكية التى سادت حركة التحرر الوطنى فى بلدان أمريكا اللاتينية، وما ينتظر أن تصل إليه الأمور بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، وكيف تنبىء الشواهد أن «**لاهوت التحرير**» لكى يناسب العصر، وينتظر أن يسمى لذلك «**لاهوت الحياة**».... وكل ذلك قد أوضحناه فى الفصل الثالث.

وفى شيء من الصراحة، لابد لى أن أعترف بأن الفصول الثلاثة الأولى قد كتبتها فى صيف عام ١٩٩٦، فى مدينة مارينا - على الساحل الشمالى الغربى لمصر - وعندما عدت للقاهرة، تاهت الأفكار، وضاع الوقت، فلم أستطع أن أستكمل الكتاب حتى عدت مرة أخرى إلى مارينا فى صيف عام ١٩٩٧، وكان صموئيل هانتجتون قد أصدر كتابه شارحا نظريته فى شيء من التفصيل، ووجدت أن قضية «قبول الآخر» مازالت ملحة، فعكفت على استكمال الدراسة، فكان الفصل الرابع بعنوان **«ثقافة قبول الآخر»**، وهو المعبر - من وجهة نظرى - عن كيفية نشر الثقافة التى تدعو وتوصلنا لقبول الآخر، فالجزء الأول من هذا الفصل الرئيسى والمهم، هو عن نشر ثقافة قبول الآخر بالنسبة **«للفرد»**، ومن ثم فهو أمر مفيد لكل منا، ويستطيع أى فرد أن يطور نفسه حتى يكون قابلا للآخر، وسيجد كيف أن لهذا الأمر مردودا هائلا بالنسبة له، إذ سيجد أنه هو نفسه «مقبول من الآخرين» طالما أنه قد مارس فكر وثقافة **«قبول الآخر»**، فالحب مُعْدٍ كما أن الكراهية معدية.

أما الجزء الثانى من هذا الفصل الرابع، فهو يتعرض لقضية أعقد وأصعب، لأن نشر ثقافة قبول الآخر بين المجتمعات البشرية، وصولا لأن يكون بين الشعوب أى بين الأجناس المتناحرة أو الأديان المتناقضة، ليس أمرا سهلا، لأنه فى الأساس عمل سياسى وثقافي وتعليمى من الطراز الأول. وقد طرحت ما تصورته أساليب وآليات يمكن لأى مجموعة بشرية أو شعب - وربما من خلال حكوماته - أن تتبعها لعلها تنمى ثقافة قبول الآخر «جماعيا»، وعندئذ ستقل الصراعات وتخف حدة التوتر، وفى بعض الحالات التى يوجد بها احتمالات لتفجير صراع طائفى أو دينى أو مذهبي، ستكون أساليب وآليات ثقافة الآخر - وكما شرحت تفصيلا فى الفصل الرابع - ملطفة وربما مانعة، أى تكون «وقائية» حتى لا تتطور الأمور من الصراع البارد إلى الصراع الساخن.. الدامي!

ثم جاء الفصل الخامس - قبل الأخير - بعنوان «الاشتراكية الديمقراطية أيديولوجية مناسبة «لقبول الآخر» - ليكون فرصة لأعرض فيها بعض خبراتى وأرائى وتاريخى مع أيديولوجية «الاشتراكية الديمقراطية»، ذلك أنه لأسباب ذاتية فإننى مقتنع بأن المناخ الحضارى الذى تفرزه الاشتراكية الديمقراطية - على الأقل كما رأيتها ممارسة فى مجتمع مثل السويد - كانت المناخ الملائم لمجتمع يعمل ويسعى لإقلال المصادمات داخله، ومن ثم من أفضل الأيديولوجيات التى توفر ثقافة «قبول الآخر» وسيجد القارىء بعض القصص التاريخية - التى غرقت وشاركت فيها، وستكون موضع تندر وحوار وخلاف بين التيارات السياسية وعموما واليسارية خصوصا، وأحسب أنها تنشر لأول مرة.

وكان طبيعيا أن أنهي الكتاب فى الفصل السادس عن «مصر كنموذج لقبول الآخر» مقدما خبرة وجود ديانتين متعايشتين عبر قرون طويلة، لعلها تكون هى ذاتها مثالا يحتذي، وقد يكون فى طرحها أيضا ما يصفى هذه

العلاقة مما يكون قد علق بها من شوائب نتيجة ماضرنا نسميه بـ«الفتنة الطائفية» والإرهاب. وهنا أقدم أيضا خبرة مصر فى التعايش بين التيارات السياسية والفكرية دون عنف.

وقبل أن أنهى هذه المقدمة أود أن أقدم الشكر والتقدير للأستاذ مصباح قطب الكاتب الصحفى بجريدة الأهالى والذى قدم لى حوارا مفيدا من خلال قراءته للنص الأصلى وكانت لإضافته فائدة كبيرة، فضلا عن معاونته لى فى مراجعة النصوص والبروفات المختلفة.

أيها القارىء الكريم،

ها هى ذى أفكار مطروحة بين يديك، قابلة للحوار، ولابد أن لها وجهات نظر مختلفة فسيظل الحوار جاريا ما جرت الأحداث فى الحياة، ولكن دعنا نأمل أن نرى مجتمعات أسعد من خلال **«قبول الآخر»**، حتى نهتف بالشعار الذى اتخذته عنوانا لكتابتى فى «الأهرام»: «غدا أكثر إشراقا».

مارينا ـ العلمين على الساحل الشمالى الغربى لمصر

أكتوبر ١٩٩٧

د. ميلاد حنا

الفصل الأول

المشاعر الإنسانية الجماعية.. تحرك التاريخ

□ علم النفس يفحص المشاعر الإنسانية للفرد.

□ علم الاجتماع يفحص المشاعر الإنسانية للجماعات البشرية.

□ للشعوب والجماعات مشاعر وخواص تتميز بها تعرف الآن بعبارة «الخصوصية الثقافية».

□ الإنجليزى «بارد» والفرنسى «رومانسى» والألمانى «منضبط»

□ مجال «الاجتهاد» لتفسير مسببات حركة التاريخ سيظل مفتوحا للفكر الإنسانى.

□ المشاعر الإنسانية تتراكم وتتغير للفرد مع تطور انتماءاته.

□ الانتماء إلى القبيلة أقوى من الانتماء إلى الوطن فى بعض دول إفريقيا.

□ الصراع بين الانتماء الدينى والانتماء الوطنى يتغير بعد الاستقلال.

□ المشاعر الإنسانية الجماعية - إذا نمت بعد قهر- تتفجر فى ثورة أو حرب أهلية.



المشاعر الإنسانية الجماعية.... تحرك التاريخ

الإنسان كتلة من المشاعر الإنسانية، بعضها موجود بالفطرة والآخر مكتسب ومصقول بالخبرة والمعرفة والثقافة ويحمل الإنسان مشاعر متناقضة: حب وكراهية، بذل وأنانية، عطاء وأخذ، أى أنه يحمل قيماً أو أخلاقيات اصطلح على تسميتها «الخير» فى مواجهة المفاهيم المضادة التى نسميها «الشر». وتتغير هذه المشاعر للشخص الواحد حتى فى اليوم الواحد، ففى ساعة رضى وصفاء يكون الإنسان ضاحكاً ومبتسماً متفائلا، ولأسباب قد تكون معلومة للإنسان، وفى أحيان كثيرة لأسباب مجهولة، يتغير «المزاج» وينقلب التوجه العام بما فيه المشاعر والأحاسيس.

وستظل هذه المشاعر وكيفية تغييرها أو تطويرها أو ترقيتها موضع دراسات مختلفة لعلماء النفس والاجتماع معاً، ولكن الفارق الرئيسى هو أن علم النفس يركز على فحص مشاعر الفرد ويحلل شخصيته وسلوكه، بينما يهتم علم الاجتماع بدراسة الظواهر ذاتها ولكن بالنسبة للجماعات البشرية المتباينة.ومن البحوث تجئ عبارات مبهمة ولكنها شائعة كأن يقال: إن الشعب الإنجليزى هادئ الأعصاب يتصرف بعقل بارد وتفكير علمى، أما الفرنسى فهو عاطفى رومانسى يتذوق ألوان الحياة باستمتاع ولذا فهو يحب العطر والفن والأكلات الشهية المتقنة الطهى، وإن الألمانى صارم متجهم، يعمل كالآلة التى يبتكرها ويلتزم بالقواعد والسلوكيات، وحتى بالمواصفات التى يشكلها فى كل عصر وطور بما فيها احترام إشارات المرور بطريقة متزمتة إلى أن يتفق على تعديلها بعد دراسة متأنية، وغير ذلك من مقولات فضفاضة تتردد لتعبر عن عموميات المشاعر الجماعية وخواص الشعوب.

وفى مصر يجرى الحديث عن أن المصرى صبور يتحمل المعاناة، ولا يحتج إلا

إذا فرغ الصبر، وإذا حصل ذلك صار كالجمل الهائج فى غضب غير محكوم. ثم يمزح البعض فيقولون إن الدمياطى شاطر فى التجارة وتجميع المال، وإن الصعيدى متمسك بالقديم ولذا فهو غير مرن ويأخذ وقتاً حتى يستوعب الجديد، وإن أهالى النوبة أمناء طيبون ولكنهم ذوو «زربونة» أى أنهم يتصرفون بغضب إذا مُست كرامتهم أو شعروا بالإهانة، وإن أهالى محافظة الشرقية يتسمون بالكرم الممزوج بالسذاجة... وغير ذلك من مقولات شائعة ومعروفة.

وهذه العبارات والصفات العامة -أياً ما كان الرأى فيها- لم تنشأ من فراغ، بل لها جذورها وهى نتيجة خبرات وملاحظات طويلة، ولاتتعارض مع خصوصية المشاعر الفردية أى التكوين النفسى والعقلى لكل منها، وإلا صرنا قوالب جامدة مثل التماثيل المصنوعة من الجبس المصبوب، فالتنوع هو أساس الإبداع والتقدم، والتغيير أحياناً يتم بالصدام وحتى بالصراع بين المتعددين، وذلك هو أحد محركات الحياة على مستوى الفرد والجماعات.

ويظل السؤال: ما الأسباب والعوامل التى تُشكل المشاعر الإنسانية الجماعية، أى المشاعر العامة المتكررة فى جماعة أو أمة أو شعب؟ وهو سؤال «عويص»، وفى حاجة لتعليل؛ فقد يعود بعضها لعوامل جغرافية أى بيئية، فالطبيعة والمناخ يؤثران فى التركيبة النفسية للجماعات الإنسانية ؛ حيث سكان الوديان والحضارات الزراعية أميل إلى الهدوء النفسى والتعاون بين الأهل والجيران والاطمئنان للآخر، بينما الصحراء وامتدادها اللانهائى يدفعان لانطلاق الخيال والخوف من الغريب القادم من بعيد، ولذا فلابد أن يرفع الغريب يده واضحة بالسلام حتى يطمئن صاحب المكان إلى أنه ليس عدواً ولا يحمل سلاحا .ولأن سكان الغابات معرضون لمخاطر الافتراس من الحيوانات والزواحف التى قد تنقض عليهم فى لحظة غير متوقعة، ولأن الرعد والأمطار ظواهر متكررة تحدث دون انقطاع أو دون إنذار، فيترتب على ذلك حالة دائمة من الترقب وعدم الاستقرار، أى القلق المستمر لأهل هذه المناطق، لذلك فالحياة رخيصة والموت موجود عند أى منعطف وفى أى لحظة،

ولا يفرِّق بين كبير السن أو يافعه. أما سكان المناطق الثلجية، فإنهم يجتمعون فى أماكن محصنة طلباً للدفء ولمقاومة الطبيعة القاسية لأشهر طويلة، لذلك فالتماسك الأسرى للعائلة الصغيرة والتعاون الأكيد فيما بينها هما الضمان لاستمرار الحياة.

ومن الطبيعى أن تختلف المشاعر الإنسانية كذلك باختلاف الزمان، فما كان قائماً وسائداً منذ قرون وفى العصور الوسطى يختلف كثيراً عما هو عليه الآن وفى كل منطقة أو إقليم أى وفق المكان- تتولد أحاسيس جماعية نتيجة عوامل جماعية، أى يشعر بها عدد كبير ممن يعيشون فى المكان ذاته، ولكن النتيجة النهائية هى وجود اتفاق عام للمشاعر المرتبطة بالقيم والمفاهيم والتى تتغير مع الزمان والمكان، ولذلك فإن المشاعر الإنسانية الجماعية هى أحد العوامل الرئيسية فى تحريك التاريخ، فقد يدفع الجوع الشعب أو الجماعة لغزو جماعة أخرى لديها خير وفير، وقد تنشأ حروب لأن المشاعر الجماعية للمنتمين لدين أو مذهب تتصاعد وتنمو حاملة الكراهية والبغض، فيشنون حرباً أوهجوماً خاطفاً وفق ما لديهم من إمكانات، فيكون المحرك الأول هو الكراهية للآخر.

وقد يهب شعب أو تنتفض جماعة لنجدة جماعة أخرى، ممايتصور نزوله بها من ظلم أو حدوث قهر لمن هم أقرب إليه فى المشاعر الإنسانية، بسبب ثقافى أو عرقى أو وطنى. وما الثورات وحركات التحرر الوطنى إلا تجسيد لمشاعر إنسانية جماعية تلتف حول قائد فرد أو قيادة ممثلة فى حزب يصوغ هذه المشاعر الجماعية فيما نسميه أيديولوچية، فتكون الحرب الأهلية أو الهبَّة الشعبية، وكلتاهما تحرك التاريخ إلى الأمام أو إلى الخلف.

وفى هذا الإطار فقد كان المحرك الرئيسى حتى العصور الوسطى هو العاطفة الدينية أو المذهبية. ثم ظهر مع انتصار التفكير العلمى فى مجال العلوم الإنسانية نظرية أن صراع الطبقات هو المحرك الرئيسى للتاريخ، وقدم كارل ماركس رؤيته التى بدأت مع إعلانه «المانفستو» أو «البيان الشيوعى» عام ١٨٤٨، واستكمل ذلك بما طرحه حول «المادية التاريخية» والمادية الجدلية، وهو أمر سيرد كثيراً الحديث

عنه عبر هذه الصفحات. وعقب انهيار الاتحاد السوفييتي ظهرت نظريات أخرى كثيرة معظمها في أمريكا، ربما كان أهمها هو كتاب فرانسيس فوكوياما الأمريكي -من أصل ياباني- والذى يرى أنه لا توجد نظريات تحكم مسار التاريخ وإنما الانتصار قد تم من خلال نجاح النظام الديمقراطي الليبرالي فكرياً والرأسمالي اقتصادياً على النظام السوفييتي الشمولي. كما قدم د.صموئيل هانتنجتون بحثه الشهير بعنوان «صراع أو صدام الحضارات»، وغيرها من محاولات نظرية مختلفة تحاول أن تفسير حركة التاريخ، وهي في مجملها جهد بشرى إنساني سيظل يتجدد من مفكرين وكتاب كثيرين في العالم لأن الإنسان يود أن يلج المجهول ليتنبأ بالمستقبل، خصوصا وأن الدول لها مصالح وترغب في أن ترسم سياستها بناءً على رؤية يستشف منها ما سوف يجرى وفق منطق تقبله الثقافة والمفاهيم السائدة.

وإذا كنا نزعم أن المشاعر الإنسانية للجماعات البشرية قد تتجمع وتلتف لتكون أحد محركات التاريخ أو الفاعل الرئيسي فيه أحياناً، فإننا لابد أن نتساءل عن العوامل التي تولد هذه المشاعر الجماعية والتي أتصورها معبرة عن الانتماءات.

المشاعر الجماعية تتراكم مع الانتماءات:

الإنسان - وأحياناً بعض أنواع الحيوان - كائن مجتمعي أي يكره أن يعيش بمفرده، ولذا فإن العقوبة في السجون عزل الناس في مكان محصن انفرادياً. «فالمرء بإخوانه» ويشعر الإنسان بالدفء بمجرد معيشته بين جماعة من البشر، وقد عبر جدودنا عن ذلك في المقولة التي مازلنا نرددها كثيراً: «جنة من غير ناس ما تنداس»، فالطفل فور ولادته يشعر بالحنان في صدر أمه ولذا تكون الام أول مخلوق ينتمي إليه، وعندما يتعلم النطق تكون كلمة «ماما» أولاً «بابا» ويتلوها التعرف على إخوته الذين يلعبون به وحوله، ويصبح الانتماء إلى الأسرة الصغيرة هو أقوى الانتماءات ويظل المرء متمسكاً به منذ لحظة الميلاد إلى الممات؛ حتى وإن جدتت خلافات داخل الأسرة بين الحين والآخر فإننا نقول: «لن يتحول الدم

إلى مياه» كناية عن أن صلة الدم، أى الأسرة أقوى من أى شيء آخر دون منازع.

ويكبر الطفل فيتعرف على الأسرة الأكبر ويعرف «أننى وأخى على ابن عمى وأنا وابن عمى على الغريب» أى أن للانتماء داخل الأسرة مراتب ودرجات. وفى تراث الدول الصحراوية البدوية ـ وحتى الآن ـ يمتد الانتماء فيكون إلى القبيلة. وقد تستنفر المشاعر الجماعية فى ظروف معينة، فيقع صدام بين قبيلة وأخرى بسبب الماء أو النفوذ، فيتحول الانتماء القبلى إلى صراع دموى مسلح. ومازلنا فى مصر ـ وفى دول أخرى كثيرة ـ نشكو من جرائم الثأر بين العائلات فى الصعيد، وتحديداً تلك التى لها جذور صحراوية وعربية ؛ بسبب الالتفاف حول الانتماء القبلى والذى قد يتحول مع التخلف إلى تعصب،وتستثار العصبيات لأسباب تافهة أحيانًا ولكن للأسف فإن الصراع القبلى فى إفريقيا السوداء قد صار مأساة إنسانية وتسبب فى حروب أهلية وسيكون أحد أسباب تخلفها عن ركب التقدم العالمى.

بعد العائلة أو القبيلة يذهب الطفل إلى المدرسة ويرتبط بانتماء جديد وهو تلاميذ الفصل أو طلاب المدرسة، وتحدث ألفة بين الصبيان أو البنات، ولكنه انتماء مؤقت، فغالباً ما يتآكل مع الزمن وخلال العبور لسنوات النضج ثم بسبب التغيرات وفق ظروف الحياة المختلفة، وينتقل الصبى أو الفتاة إلى المدرسة العليا فتتكون انتماءات مؤقتة أو دائمة، ولكن الانتماء الذى قد يستمر لسنوات وأحياناً للعمر كله هو الزمالة فى مرحلة التعليم العالى، وربما تتطور لتكون زمالة فى المهنة أو انتماء إلى نقابة مهنية مثلما هو حادث فى مصر بالنسبة للنقابات المهنية فى الطب أو الهندسة أو المحاماة أو غيرها.

الانتماء الدينى من أقوى الانتماءات:

خلال سنوات التكوين الأولى ينمو لدى الطفل الإحساس بالانتماء الدينى، وهو قضية ثقافية حساسة تتوقف فاعليتها على الزمان والمكان، أى على المستوى الاجتماعى والوعى الفكرى فى المجتمع الصغير أو الكبير. وغالباً ما تتشكل فى البيت خصوصاً إذا كان الوالدان متدينين فيحرصان على تلقين الطفل فروض العبادة من الصلاة والصوم، وتعليمه تدريجياً النصوص الدينية وتحفيظها له،

فيتبلور وجدانه الدينى وفق مداركه ومراحل نموه وظروف نشأته، وينتج عن ذلك ردود أفعال تجاه الحياة والناس لا حصر لها.

وفى مصر مثلا يكاد يكون الانتماء الدينى من أقوى الانتماءات أو المكونات الرئيسية فى «بنية المشاعر الجماعية» من منطلق المفهوم السائد، وهو أن الدين مرتبط بكل أمور الحياة الدنيا وكذلك الحياة الأخرى، ومن هنا فالمؤسسات الدينية هيئات فاعلة ومؤثرة فى المجتمع، وتعمل هذه المؤسسات بالتالى على نشر وتعميق الانتماء الدينى. وذلك بخلاف دول الحضارةا لغربية التى حسمت هذه القضية مع انتشار قيم عصر النهضة وفصل الدين عن الدولة، الذى جعل الدين لديهم قضية شخصية وليست جماعية، كما جعل من غير اللائق الاستفسار عن ديانة جار أو صديق أو زميل فى العمل، إذ يوجد فى المجتمعات الأوروبية مثلاً متدينون ينتمون لكل دين أو عقيدة ويذهبون لدور العبادة، لكن على طريقة كل واحد وشأنه، ولا يتم تدريس الدين فى المدارس التى تنفق عليها الدولة، أى أن الأديان موجودة ولكنها مثل الجزر المعزولة، ولذا فإن المشاعر الدينية الجماعية لا تؤدى الى ثورات أو حروب. ومن هذه القيم المستقرة لدى الغرب - وعلى رأسها العقلانية وأن الدين مسألة شخصية، تُشكّل شخصية -المواطن وتُعمّق فكرة المواطنة. وهناك لا يسجل دين المواطن فى أى وثيقة رسمية مثل البطاقة الشخصية أو جواز السفر أو عند التقدم لعمل وما أشبه، ضماناً للمساواة فى التعامل دون قهر لجماعة بشرية وإمعاناً فى تحاشى الصدام بسبب الخلافات الدينية أو المذهبية. وكلما زاد رقى الدولة - أى دولة - كان الإحساس بمشاعر جماعية بسبب الدين أمرًا غير مؤثر فى الاستقرار بل ربما كان إحدى ركائزه.

ولأن الدين - أى دين - يعطى الإحساس بالطمأنينة والراحة الداخلية، ويلبى الاحتياجات الروحية والوجدانية للفرد، لذلك فهو مطلوب ويزداد الاحتياج إليه بدرجات متفاوتة، وله ارتباط بباقى الانتماءات، فقد يكون الدين مرتبطاً بالانتماء القبلى ويفيده بل ويقويه، وقد يكون مرتبطاً بالانتماء الوطنى بل قد يكون بديلا عنه،

ذلك أن الدين يعطى صاحبه ـ بجوار الامتلاء الروحى ـ الإحساس بالتميز والتفاخر، أى أنه أفضل من «الآخر».

وفى منطقتنا العربية كانت البداية مع الديانة اليهودية، حيث أصحابها وحدهم «شعب الله المختار» كما اعتقدوا، وترسخت فى وجدان كل يهودى هذه العبارة، وكأنها هى «الأسمنت» الرابط لكل حبيبات الرمل من البشر المنتمين إلى اليهودية فى أركان الأرض الأربعة، حتى وإن كان الفرد غير متدين أصلا. وما الصهيونية إلا حركة جمعت هذه المشاعر الإنسانية لدى أفراد تشتتوا وعاشوا لقرون فى دول مختلفة، تسود فيها لغات وأديان أخرى ؛ لكى يكونوا «دولة إسرائيل»، وتحول الانتماء الدينى ليكون انتماء «وطنياً»، وأمكن أن تكون «إسرائيل» حقيقة واقعة على الرغم مما هو معروف من أن اليهود ـ بشكل عام ـ ليسوا فى مجموعهم ـ شعباً متديناً، ولكن الانتماء الدينى قد حولهم من أفراد متناثرين لقرون طويلة إلى شعب من خلال تماسك وقوة «المشاعر الجماعية» التى التفوا حولها، فشجع هذا النموذج مجموعات أخرى للتشبه بهم ليحولوا الانتماء الدينى إلى «أمة» أو «قومية» أو «دولة» أو «خلافه». كما خلق هذا النموذج بما انطوى عليه من تناقض، حيث تحكم الطراز الغربى العقلانى الديمقراطى ـ نقول خلق هذا النموذج وسيظل خالقاً ـ صراعات فى المنطقة لن تهدأ فى المدى المنظور.

وسيجد أتباع أى دين أو مذهب عبارات أو مفاهيم تأخذ عادة شكل نصوص مقدسة، تؤكد التمايز والإحساس بالزهو لكل الأنصار والأتباع المنتمين إلى هذا الدين أو المذهب. وعندما تتراكم وتتزايد هذه المشاعر الإنسانية الجماعية، تتحول إلى تعصب أى كراهية، وقد تتطور المشاعر الجماعية لتأخذ مساراً عنيفاً وصولا إلى الحرب، إذا ما سمحت الظروف والتوازنات القائمة محلياً وعالمياً.

قليلون هم الذين ينفتحون على الأديان أو المذاهب الأخرى بالدراسة أو التفهم، فمن منا يختار ديانته؟ وفى أى مرحلة عمرية؟ فمسيرة الحياة فى سن التكوين تنطبع بالتلقين والمسلمات لا بالفحص والتمحيص. ويتكون الإحساس بالتمايز

«والأنا» وينمو مع الوقت منذ الصغر، وغالباً ما يكون مقروناً بالتعالى على «الآخر» حتى يصل إلى الكراهية وصولا إلى العنف وأحياناً القتل..!

إن الانتماء الدينى مبنى على مسلمات تؤخذ كما هى، وهو الأمر الذى يطلق عليه المذهب الكاثوليكى عبارة الدوجما "Dogma" أى عقيدة أو مبدأ أو إيمان بحقائق يقينية تؤخذ «كما هى» ولا تناقش عقلياً أو منطقياً. وإن قضية «قبول الآخر» وهى الموضوع الرئيسى لهذا الكتاب - سوف تتعرض بين الحين والآخر لتفاصيل الانتماء الدينى، لأن قبول الآخر فى مجال الدين أصعب منه فى مجال قبول الآخر بين الأسر المتجاورة أو القبائل المتناحرة، بل وحتى القوميات والسلالات المختلفة التى يجمعها وطن واحد. إن الصراعات غير الدينية قد تذوب مع الرقى وثورة المعلومات والاتصالات، وتكون نقطة البداية غالباً هى لقاء الآخر ثم الحوار معه ويتحول الحوار إلى فهم قبل أن تتحول المشاعر الإنسانية إلى «قبول»، وقد يمتد الأمر فتتحول المشاعر إلى وفاق وتعاون لاكتشاف الأرضية المشتركة لانتماءات أرقى، مثل حقوق الإنسان والديمقراطية والبيئة وحب الفن والرياضة وما أشبه. لكن الصراع الدينى، وبعض الصراعات العرقية تحتاج إلى مدى طويل وجهود شاقة.

بعد ذلك دعنا نمر سريعاً على انتماءات أخرى قد تكون أقل مستوى ولكنها تؤدى إلى دفء اجتماعى، مثل الانتماء إلى الجمعيات الأهلية أو الأحزاب السياسية أو النقابات المهنية أو العمالية وما إليها، فهى فى مجملها تُرَقِّى شخصية الإنسان وترفع من مستوى المشاعر الإنسانية الجماعية، ولكنها لا تُرَقِّى لأن تحرك التاريخ مثل الانتماء القبلى. ولكن الانتماء إلى الوطن هو أعلى وأرقى وأهم الانتماءات، فخلال القرنين ١٩، ٢٠ صار هو الوقود لحركات التحرر والدافع لمعظم الثورات الوطنية التى خاضت معارك شرسة أو لينة من أجل الاستقلال.

أيهما أسبق الانتماء الوطنى أم الانتماء الدينى؟

فى الدول والأوطان التى تضم أكثر من دين وعرق ومذهب يكون هناك تنافس وصراع داخلى لدى الفرد أو الجماعة بين الانتماء الدينى والانتماء الوطنى. وهناك

أمثلة مختلفة لأوضاع متباينة: ففى مصر توجد ديانتان هما الإسلام والمسيحية القبطية (أى المصرية)، وقد استطاعت الثورة الوطنية التى تفجرت وقادها حزب الوفد المصرى عام ١٩١٩ - أن تقدم الانتماء الوطنى على الانتماء الدينى، وذلك بفضل الوعى التاريخى للقيادات الوطنية ممثلة فى رموزها سعد زغلول ومصطفى النحاس مع مكرم عبيد وويصا واصف وأقرانهم، وتمثل ذلك فى رفع شعار «الدين لله والوطن للجميع»، وقد اعترض الأصوليون على هذا الشعار لأن الانتماء الدينى - من وجهة نظرهم - يسبق الانتماء الوطنى.

وفى حالة لبنان، حيث يوجد ١٧ طائفة دينية معترف بها فى كيان دولة واحدة، كان التماسك بفضل قيادة الحركة الوطنية العربية من أجل الاستقلال عن فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية. ولكن مع ظهور ما صار يعرف بـ «الصحوة الدينية»،تفوق الانتماء الدينى على الانتماء الوطنى، فوقعت المأساة وحل التمزق والانهيار من خلال حرب أهلية امتدت لنحو ١٧ عامًا (١٩٧٥ - ١٩٩٢)، كادت تعصف بالبلد وبالوحدة الوطنية وتقسمها إلى «كانتونات». وعندما أعلن عن نهاية ذلك فى أواخر الثمانينيات أدرك الوطنيون أن فى تجزئة الوطن الصغير (فى المساحة وفى عدد السكان) إضعافًا للجميع، فعاد لبنان يحاول أن يكون وطنا موحدًا بعد خراب شديد.

وفى كل من العراق وتركيا، يعانى الشعب الكردى من الظلم بسبب الخلاف فى السلالة واللغة على الرغم من وحدة الدين. وتراكمت المشاعر الإنسانية الجماعية حتى فرضت نفسها فى شكل حروب محلية على الحدود، مرة داخل تركيا وأخرى مع العراق، ولكن الصراع مستمر ودون طائل، وليس له من حل إلا «قبول الآخر»، من خلال الحوار وليس من خلال السلاح والقهر. وقد قامت تركيا فى منتصف عام ١٩٩٧ بحرب نظامية سافرة داخل العراق بحجة القضاء على الحركة الكردية وذلك إرضاء لقوى خارج المنطقة.

وتعانى السودان من مجموعة متداخلة من التناقضات العرقية والدينية والمذهبية

والجغرافية، وها هو ذا يعانى من حرب أهلية ضروس، أنهكته بسبب غياب ثقافة «قبول الآخر»، ولا سبيل لإيقاف الدم والانهيار الاقتصادى إلا بقبول دولة مدنية علمانية موحدة يستظل بمظلتها كل الفرقاء، وبعد أن يتم استيعاب المشاعر الإنسانية الجماعية. ولأن لى صلات تاريخية بالسودان فقد نتعرض لتفاصيل ذلك فى مواقع أخرى(*)

وإذا كانت الأمثلة السابقة معبرة عن صراعات مفهومة بسبب عدم قبول الآخر لاختلاف الدين أو المذهب أو السلالة، فإن هناك حالة أخرى أكثر فجاجة هى الحرب الأهلية الجزائرية، إذ إن شعبها كله ينتمى إلى الإسلام، وخلال حرب الاستقلال تطابق الانتماء الوطنى مع الانتماء الدينى، ولذلك كان العلم الجزائرى لحركة التحرير (وهو ذاته علم الدولة بعد الاستقلال) متضمناً هلالا ونجمة على أرضية نصفها أبيض (رمز السلام) والنصف الآخر أخضر (رمز الإسلام والنماء). أما الصراع الحالى فإنه يأخذ منحى ثقافياً آخر بين جماعات: منها من ترى أن مصلحة الجزائر فى الاستقلال الوطنى ومنها من ترى أن «الاستقلال هو الإسلام». فريق يرى أن يستقل الجزائر، وفريق يرى أن يستقل بالجزائر، فلا يحك غيره ولو ملأت الدماء الأرض. فريق وصولى، وآخر يدرك معطيات العصر، ويرى أن العودة إلى الدولة الدينية انتكاسة «وضد التاريخ» وأن مصلحة الجزائر هى فى الانفتاح على الغرب، بما فيه فرنسا لما لها من علاقات تاريخية ثقافية واقتصادية قديمة ومستمرة، ويتضمن الفريق الأخير كثرة من المنتمين إلى «البربر» بزعامة حسين آية أحمد ذى التوجه العلمانى والاشتراكى معاً.

ومن كل هذه النماذج يتضح أن الجماعات البشرية المختلفة لها طموحات وأمانٍ

(*) قام د. جون جارنج قائد جيش التحرير السودانى ورئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان بزيارة إلى مصر خلال نوفمبر ١٩٩٧، حيث أكد إصراره على وحدة السودان، ووجه رسالة واضحة لمثقفى مصر أنه ليس ضد الإسلام أو ضد العروبة، فغالبية شعب السودان الذى يناضل من أجل وحدته مسلمون يعتزون بالانتماء العربى. كتاباته كلها من أجل تكوين سودان جديد سيتحسن مع انصهار القبائل والسلالات فى دولة قومية عصرية.

وبوجهات جماعية، فإذا تحققت فى يسر أو بصعوبات معقولة، فخير وبركة. ولكن تبين أيضاً أن أمورالحياة والتاريخ يسيران وفق اعتبارات أخرى مطروحة، منها وأولها المصالح الاقتصادية ثم توازن القوى العسكرية،والارتباطات فى الجيرة والثقافة وغير ذلك من أمور. وإذا كُبتت مشاعر وطموحات أية جماعة بشرية لها كيان وتنظيم، فقد تُقهر بعض الوقت ولكنها - بوصفها مشاعر تتراكم - تظل مكبوتة كالبخار المحبوس، إلى أن تولد قياداتها الطبيعية التى تجمع هذه الطاقات المكبوتة وتفجرها، إما فى شكل «هوجة» عشوائية غير منضبطة ولكنهامؤثرة حتى وإن كانت «فرقعة»، وإما أن يُخطط لها، فتُولد ثورة مؤثرة تغير التاريخ كما حدث مع جماعة الضباط الأحرار فى يوليو عام ١٩٥٢، أو تستمر فى شكل حرب أهلية تطول أو تقصر إلى أن تتغيرالتوازنات المجتمعية فيتم ترتيب الأوضاع من جديد بما يتلاءم مع المتاح.

وفى فصل قادم سنتعرض لنظرية كارل ماركس ونظرية هانتجتون. الأولى كانت تبشر بأن صراع الطبقات هو محرك التاريخ، وفى الحقيقة برأيى أن الظلم والقهر اللذين يتجمعان لدى الطبقة العاملة هما العامل الذى صار محركاً للتاريخ عندما أمكن تجميع المشاعر الإنسانية لغالبية من هذه الطبقة، وهذا هو سر قوتها وإنجازاتها، الأمر نفسه ينطبق على نظرية «صراع الحضارات ؛ لأنها تقول إن الثقافة واللغة والدين– وهى مكونات الحضارة. ستؤدى إلى صدام، مما يعنى أنه أمكن أن تتبلور مشاعر إنسانية جماعية أحست بالقهر ورفض الآخرومن ثم اندفعت إلى الصراع وستندفع للصدام.

وقبل أن ننتقل الى الفصل الثانى أحب أن أشير إلى أن الفروق لدىَّ واضحة تماماً بين حركات التحرر الوطنى وحركات الإرهاب والتطرف الدموى، ومن ثم فلا يمكن أنى يكون حديثى عن قبول الآخر دعوة إلى قبول الغاصب.

إننى ابن وطن قاوم فيه المسلمون والمسيحيون جنباً إلى جنب، الاحتلال الانجليزى، حتى حصلوا على استقلالهم مبكراً، وإن كان بدأ منقوصاً واكتمل عبر

حلقات من النضال تُوِّجت بتوقيع اتفاقية الجلاء عام ١٩٥٤. أيضاً أنا ابن مجتمع عربي يقدم أبناؤه في فلسطين صورة باهرة للكفاح الوطني المشترك ضد الاحتلال الاستيطاني الإسرائيلي.

كما أود أن أؤكد أن طرحي للمشاعر الإنسانية وإمكانية حل الصراعات بتعزيز قبول الآخر مسألة لها طابع إنساني بحت، وآمل أني يحول على أرض الواقع إلى تنظيمات أهلية تنمي المودة والتآخي بين الناس.

الفصل الثانى

من صراع الطبقات... إلى صراع الحضارات

□ كارل ماركس - فى منتصف القرن الماضى - كان أول من قدم نظرية متماسكة تفسر حركة التاريخ.

□ الماركسية تتحول من نظرية فلسفية إلى حركة عمالية وأحزاب سياسية فى أوروبا أولاً.

□ لينين يضيف إلى النظرية ويحول الفكر إلى واقع عام ١٩١٧.

□ عبارة: «حتمية انتصار الاشتراكية» كانت تعبيراً عن عدم اليقين..!

□ أهم الاجتهادات النظرية الحديثة جاءت مع بوادر تفكك الاتحاد السوفييتى.

□ هانتنجتون الأمريكى يتفوق على باقى المنظرين فى بحثه: «صراع الحضارات» عام ١٩٩٤.

- بالدراسة خريطة العالم عام ١٩٢٠، ١٩٦٠، ١٩٩٠ فى كتابه بالعنوان ذاته.

- الدراسة بتكليف وتمويل من الإدارة الأمريكية. وتتحول إلى سياسة واقعية تمارس بالفعل.

- حركة التاريخ القادمة صراع بين سبع حضارات رئيسية.

- من أهم وأخطر العبارات: «إن للإسلام حدوداً دموية».

- الغرور فى عبارة: إن الحضارة الغربية قد صارت «حضارة عالمية» لأنها تناسب البشر كافة.

- الصراع بين الحاضرات سيحل محل الصراع الأيديولوجى.

- فى طريقنا إلى التناقض الرئيسى بين الغرب وبين ما عداه The West & The Rest

- صموئيل هانتنجتون يتراجع عن جوانب من رؤيته ولكنه تراجع تكتيكى.



من صراع الطبقات... إلى صراع الحضارات

إن أحد محركات الحياة ـ من خلال علم ومعرفة الإنسان ـ هو محاولة اكتشاف المجهول بهدف امتلاك القدرة للتنبؤ بالمستقبل. وهذا التوجه يشغل بال الفرد والجماعات البشرية والشعوب والدول والحضارات وصولا إلى كل المعنيين بمستقبل البشرية كلها، ولعل أهم وآخر المحاولات لاكتشاف المجهول هو التعرف على التوازن البيئى أى التنبؤ بمستقبل الشعوب فى كافة أرجاء الكرة الأرضية ذاتها، وهذه المحاولات لمعرفة المجهول كثيرة ومتعددة..

وربما كانت البداية بالنسبة لمسيرة محاولة الإنسان كشف المجهول كان من خلال القصص والأساطير، إلى أن تبلورت فى التنبؤات الدينية والتى كثيراً ما تقدم النصوص بالرموز والعبارات العامة لتحث على فعل الخير. أما فى العصور الحديثة، فقد سيطر الفكر العلمى بمناهجه المختلفة، وحاول مفكرون ومبدعون كثيرون تقديم نظريات تعطى تفسيراً لحركة التاريخ بما فيها مستقبله السياسى، لعل أهمها وأكثرها شيوعاً ـ على مستوى الجميع ـ هى النظرية التى طرحها كارل ماركس فى منتصف القرن التاسع عشر تحت مسمى "المادية التاريخية" Historical Materialism، ثم حديثاً: البحث ثم الكتاب الذى سجله د.صموئيل هانتجتون بعنوان «صدام الحضارات» Clash of Civilizations. ولأهميتهما رغبت فى أن أطرح ملخصاً لهما فى هذا الفصل، لأن كلا من لنظريتين تعمل من خلال مبدأ: «رفض الآخر». ثم ننتقل فى فصول أخرى إلى خبرات تاريخية وفكرية تقدم نماذج «قبول الآخر» من خلال تلقيح ثقافى كما فى حالة «لاهوت التحرير». وقد نتطرق فى السياق العام لنموذج الصراع والمعايشة لما قدمه العالم والأديب الإنجليزى بيرسى سنو Persy Snow من وجود «ثقافتين» هما ثقافة أهل الأدب والعلوم الإنسانية من جانب، وثقافة أهل العلوم الفيزيائية أى الطبيعية من جانب آخر.

مقتطفات من الفكر والتاريخ الماركسي:

تتلخص نظرية كارل ماركس فى أن التاريخ يتقدم إلى الأمام فى مراحل متتالية من خلال الصراع بين هذه الفئة الاجتماعية وتلك ويسمى كلا منهما طبقة. واحدة تملك وسائل الإنتاج ثم تلك الطبقة المحرومة منها. درس ماركس الماضى، وتوصل إلى أن المجتمع البشرى قد انتقل من الشيوعية البدائية (المشاعية)، حيث كانت وسائل الإنتاج فى الغابة متاحة للجميع، وتدريجياً عرف الإنسان الزراعة وتملك الأرض، فظهر الصراع بين فئة ملاك الأرض الذين يمتلكون وسائل الإنتاج، وهى الأرض الزراعية، وبين المحرومين من الملكية. وعندماتوسعت الملكيات ظهر «الإقطاع» فكان الصراع بينه وبين طبقة الأجراء العاملين فى مزارعه الذين أصبحوا بمثابة العبيد. وكانت الارض تُباع وتُشترى أو يتم الاستيلاء عليها بالحروب المحلية، فتنتقل ملكيتهامن يد إلى أخرى أو من إقطاعى إلى وريثه بكل ما تحمل الأرض من معدات وبشر ـ أقنان ـ لأنهم فى مجموعهم يكونون «وسائل الإنتاج».

ثم تطور المجتمع تدريجياً من خلال صراع جديد بين طبقة ملاك الأرض الإقطاعيين مع طبقة التجار ثم طبقة الصناع الناهضة والتى أسماها بـ «البرجوازية» والتى تدعم نفوذها من خلال حركة التجارة العالمية. ونتيجة هذا «التفاعل» الحضارى ومن خلال الثورة الصناعية برزت فئة جديدة أسماها «الرأسمالية». لقد تغيرت وسائل الإنتاج من الأرض الزراعية إلى ملكية الآلة، وتم إنشاء المصانع فى أوروبا فكان حتماً أن يتغير شكل المجتمع وصارت القيادة فيه لهذه الطبقة الجديدة من الرأسماليين. وفى المقابل كان التناقض والصراع بين فئة الصناع أو العمال فى مجال الإنتاج الجديد وبين الآلة (وملاكها)، وقد أسماها بـ «البروليتاريا». وهكذا أصبح الصراع، فى مرحلة جديدة بين الرأسماليين والطبقةالعاملة، وكان ذلك فى الحقبة التى عايشها ماركس نفسه فى أوروبا فى القرن التاسع عشر. إن المفكر والمبدع والمنظِّر يتأمل الظواهر الاجتماعية حوله ثم

يستنبط القوانين المنظمة لحركة المجتمع، ولذلك - وفى ضوء هذا التحليل المبنى على المشاهدات - تنبأ كارل ماركس بأن الصراع سوف يشتد لأن الطبقة العاملة سوف تبنى تنظيماتها فى شكل أحزاب ونقابات، تتبنى مطالب العمال ليحصلوا على نسبة عائد أكبر نتيجة عملهم ثم يطمحون لتغيير المجتمع ثورياً. وهكذا تنبأ بأن الصراع - فى نهاية الأمر - سوف يحسم لصالحهم. وقد تبلور ذلك كله فى وثيقة مهمة أسماها بـ «البيان الشيوعى» الذى أُعلن عام ١٨٤٨ والذى اختتمه بعبارات مشهورة هى:

«إن الشيوعيين يؤيدون فى كل قطر من الأقطار كل حركة ثورية ضد النظام الاجتماعى والسياسى القائم. وفى كل هذه الحركات يضعون فى المقدمة مسألة الملكية باعتبار أنها المسألة الأساسية فى الحركة، مهما كانت الدرجة التى بلغتها هذه المسألة فى تطورها.

وأخيراً يعمل الشيوعيون على الاتحاد والتفاهم بين الأحزاب الديمقراطية فى جميع الأقطار. ويترفع الشيوعيون عن إخفاء آرائهم ومقاصدهم، ويعلنون صراحة أن أهدافهم لا يمكن بلوغها وتحقيقها إلاب دك كل النظام الاجتماعى القائم بعنف. فلترتعش الطبقات الحاكمة أمام الثورة الشيوعية، فليس للبروليتاريا ما تفقده فيها سوى قيودها وأغلالها، وتربح من ورائها عالماً بأسره.

«يا عمال العالم اتحدوا...!».

* * *

ولد ماركس فى مايو عام ١٨١٨ من أب يعمل بالمحاماة فى مدينة ترير الألمانية، وتوفى فى ١٨٨٣/٣/١٤. وبعد موته بسنوات تولى المذهب ذاته فلاديمير إيلتيشن المعروف بـ «لينين» والذى قال: «إن مذهب ماركس كُلى الجبروت، لأنه صحيح»، وهى عبارة ذات مسحة عقائدية غير منطقية. ووصل الأمر إلى أن قالت د ستيبانوفا يفغنيا المتخصصة فى تاريخ الماركسية: «إن أعظم مأثرة تاريخية لكارل ماركس تقوم على أنه وضع علماً عن القوانين العامة لتطور الطبيعة والمجتمع والفكر الإنسانى، وهذا العلم هو المادة الديالكتيكية والتاريخية. وبهذا فقد بيَّن الطريق

ليس إلى معرفة العالم فحسب، بل وإلى تحويله تحويلاً ثورياً أيضاً. لقد برهن ماركس بصورة علمية على حتمية هلاك الرأسمالية وانتصار المجتمع الشيوعى، وبهذه الطريقة أصبحت الاشتراكية علماً بعد أن كانت حلماً عقيماً عن المستقبل الأفضل للإنسانية»[1].

ولندع جانباً هذا التحيز الشديد لماركس من باحثة شيوعية، ولنعد إلى القول بأن ماركس بعد أن وضع البيان الشيوعى هو ورفيقه أنجلس دخل فى معادك صحفية وفكرية وفلسفية عديدة، توجها بإصدار كتابه الشهير والصعب «رأس المال» الذى حلل فيه طبيعة العلاقة بين صاحب المال والمعدات وبين صاحب قوة العمل (العامل)، وانتهى إلى أن الرأسمالى يسرق جهداً من العامل، ووقتاً لا يدفع عنه أجراً، يتولد عنه فائض القيمة الذى منه يراكم الرأسماليون أرباحهم.

ثم جاء لينين فاستلهم أفكار ماركس وأضاف إليها، وقاد نضالا عملياً أثبت فيه أنه يمكن أن تقوم الاشتراكية فى بلد واحد أولا وهى روسيا، باعتبارها أضعف حلقات لسلسلة الرأسمالية على الرغم من أنها ليست أكثرها تطوراً. انتصرت الثورة بالفعل بالفريق الذى قاده «البلاشفة» وهم حزب لينين ورفاقه، والكلمة معناها الأغلبية، ونقيضها «المناشفة». وارتفعت الرايات الحمراء عام ١٩١٧، ثم تلا ذلك أن احتشدت الرأسماليات الغربية لمحاولة ضرب الدولة الوليدة لكنها فشلت. حاول لينين فى سعيه الثورى أن يستوعب التناقضات المذهبية والعرقية والدينية التى ورثتها الدولة الوليدة من الإمبراطورية القيصرية، وفى عام ١٩٢٢ تكون أول تجمع سياسى فى التاريخ قام على أساس نظرى هو المساواة بين البشر من جميع الوجوه (بصرف النظر عما جاء فى الواقع).

وحمل التجمع بين الدول اسم اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية، ومع قيامه بزغ الأمل فى أن تمتد التجربة إلى دول العالم كافة لينتهى الأمر بقيام الاشتراكية (ثم الشيوعية) العالمية وانحدار الرأسمالية وقيام عالم جديد.

---

(١) من مقدمة كتاب «كارل ماركس - موجز قصة حياته - دار التقدم موسكو عام ١٩٨٥.

إننى أود هنا أن أقدم فقرتين مهمتين، الأولى هى مادة من دستور الاتحاد السوفييتى، وهى تبين حجم الطموحات التى كان النظام يبشر بها. تنص المادة ٣٤ من دستور اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية (المعدل عام ١٩٧٧) على أن «مواطنى الاتحاد السوفييتى متساوون أمام القانون بصرف النظر عن المنشأ والوضع الاجتماعى والمادى والانتماء العرقى والقومى والجنس والتعليم واللغة والموقف من الدين ونوع العمل وطابعه ومكان الإقامة وغير ذلك من الاعتبارات....»

أما الفقرة الثانية، فهى جزء من تعريف «الماركسية اللينينية» كما جاء فى معجم الشيوعية العلمية الصادر عن دار التقدم بموسكو [طبعة بالعربية عام ١٩٨٥] وتقول إنها «نظام معلل علمياً من نظرات فلسفية واقتصادية واجتماعية وسياسية. مذهب عن معرفة العالم وتحويله، عن قوانين تطور المجتمع والطبيعة والتفكير البشرى، عن سبل الإطاحة الثورية بنظام الاستغلال، وعن سبل بناء الشيوعية، عقيدة الطبقة العاملة وطليعتها الأحزاب الشيوعية والعمالية....».

ما قصدت أن أصل إليه أن الماركسية قد عبأت أولا - ثم الماركسية اللينينية فيما بعد - المشاعر والوجدان الإنسانى، فكانت الحركة التى تحولت إلى ثورة ظلت تنمو تاريخياً كما هو معروف خلال القرن العشرين، بغير أن يتوقف مؤسسو المذهب الماركسى (معروف أن ماركس قال: أنا لست ماركسياً ليمنع بذلك تحول فكره إلى عقيدة جامدة) ليراجعوا نقدياً «أصل» النظرية فى ضوء معطيات الواقع الجديد.

صراع الطبقات هو محرك التاريخ كما سبق الشرح. ثم جُعلت النظرية شاملة ومستقبلية فكان التنبؤ بأن الصراع سيتطور – فى المجتمع اللاطبقى - بين الإنسان والطبيعة لحساب الإنسانية جمعاء، كما تم التنبؤ بأن مرحلة «ديكتاتورية البرو تاريا» لن تطول لأن «الدولة سوف تذبل» شيئاً فشيئاً إلى أن يتم حكم الإنسـ ، لنفسه ديمقراطياً، فى شكل جماعات تعاونية للفلاحين فى مزرعة أو نقابة عمال فى مصنع وهو ما عبروا عنه بكلمة «السوفييت» أى «مندوبى الشعب». إن

بداية الحلم قد تحققت بالفعل - من وجهة نظر الشيوعية - وطرح الحالمون أن الإنسان سيحيا فى الاتحاد السوفييتى أحلى أيامه فى مجتمع تعمه المساواة ودون استغلال وأن الوفرة ستفيض حتى يأخذ كل بشرى ليس كحسب جهده - وفق المفهوم الاشتراك Socialism - وإنما وفق احتياجاته بالمفهوم الشيوعى Com-munism المستقبلى.

ظلت الماركسية تنتشر انتشار النار فى الهشيم، فلم تعد فكرة وهمية «طوباوية أفلاطونية»، بل صارت واقعاً يسود مسطحاً وصل إلى سُدس مسطح الكرة الأرضية، إلى أن كانت الحرب العالمية الثانية، فتجمعت قوى الحلفاء فى الغرب بزعامة أمريكا التى فرضت نفسها على العالم قوة صاعدة جديدة، لها فلسفتها وطريقتها فى تسخير مواردها الطبيعية البكر برجال أشداء هاجروا من بلادهم طمعاً فى المعيشة فى «بلاد تفيض لبنا وعسلاً»، ومن ورائها بريطانيا، وقت أن كانت عظمى ولا تغيب الشمس عن ممتلكاتها، ثم فرنسا ممثلة للتراث الليبرالى للثورة الفرنسية من الإخاء والمساواة والحرية. وعاش العالم مرحلة الثنائية القطبية بين كتلتين حضاريتين الأولى شرقاً ممثلة فى الاتحاد السوفييتى بأيديولوچيته الاشتراكية، والثانية غرباً ممثلة فى أمريكا وأوروبا الغربية بعد أن بلورت لنفسها أيديولوچية براجماتية، معبرة عن آليات السوق وديمقراطية برلمانية ممزوجة بتدخل الدولة لتوفير الحد الأدنى للمعيشة والدخل بالتأمينات الاجتماعية وشبكات الضمان المختلفة.

وعلى الرغم من الانتصار العسكرى للسوفييت عام ١٩٤٥، فإنهم خرجوا بـ «حطام دولة» بعد أن فقدوا ملايين البشر الذين قتلوا، كما فقدوا مدناً ومصانع دمرت بالكامل. كان خراباً هائلاً من الناحية المادية، ولكن التعويض كان معنوياً فقد تم كسر الحصار الذى كان يطوقهم، وبالتالى خرجت الماركسية من «القمقم» الذى كان مفروضاً حولها، وتفجرت رغبات الشعوب الفقيرة والمقهورة التى تجمعت من خلال المشاعر الإنسانية الجماعية مطالبة بحقها فى الاستقلال عن سيطرة

الدول الكبرى فى أوروبا الغربية، ووجدت حركات التحرر الوطنى فى الاتحاد السوفييتى حليفا هائلاً لها. وطوال حقبة الخمسينيات والستينيات كان هذا التعاون أو الحلف يتسع يوما بعد يوم، وتصور أصحابه - ودعوا، وادعوا - أنا لغلبة ستكون لهم فى النهاية، وأن الحضارة الغربية بما تحمل من قوة عسكرية جبارة من خلال حلف الأطلنطى «الناتو» NATO سوف تُهزم إزاء هذا الزخم المتدفق الذى جمع المستضعفين فى أربعة أكان الأرض، وقد صار وراءهم دولة نووية قوية، استطاعت أن تغزو الفضاء لأول مرة فى تاريخ البشرية عام ١٩٥٩.

وجاء الانتشار والانحياز للفكرة الاشتراكية سريعاً فتكونت أنظمة فى مجموعة دول أوروبا الشرقية طبقت النظام الاشتراكى الطريقة السوفييتية ذاتها. ثم اهتز العالم مع انتصار التنين الأصفر (الصين) عام ١٩٤٩ من خلال الحزب الشيوعى الذى فجر هذه المرة ثورة الفلاحين، وجندهم فى حرب أهلية ضروس قادها الجيش الأحمر بزعامة قيادة فكرية تاريخية ممثلة فى ماوتسى تونج الفيلسوف ومعه تشو اين لاى الذى تمتد جذوره إلى أسرة إقطاعية، فقد استطاعا أن يجمعا المشاعر الإنسانية الجماعية المتدفقة فى تحالف كل قوى الشعب الصينى، ولكن الطبقة القائدة كانت الفلاحين وليس البروليتاريا. وتوقع المفكرون أن مقولة «حتمية انتصار الاشتراكية» ليست مسألة حماسية وورمانسية ولكنها ستفرض نفسها لالتفاف المُشاعر الجماعية الشعبية على مستوى العالم حول هذه الأيديولوچية الجديدة، والتى صارت وكأنها عقيدة أو دين، وبدا الأمر فى أواخر الستينيات وكأن النظرية الماركسية سوف تتحقق بكاملها أى تتحول من فكر إلى واقع يسود الكرة الأرضية!

الماركسية تهتز وتختفى فى دول بينما تستمر مع حضارات أخرى:

من الظواهر الجديرة بالتأمل ما حدث خلال حقبة التسعينيات، حيث تأكد تفكك النظام الاشتراكى، فقد اهتزت الماركسية حتى كادت تختفى فى الاتحاد السوفييتى سابقاً وبعدها تداعت ذاته الظواهر ذاتها بالتبعية فى النظم الاشتراكية التى أخذت النمط فى أوروبا الشرقية، بينما استمر النظام الشيوعى الماركسى فى الصين بل

تطور وزادت قدرته على التنمية عبر رحلة شاقة وعسيرة امتدت لما يقل عن نصف قرن إلى أن وصلت الى ١٢٪ سنوياً، مما فرض على العالم الغربى أن «يبتلع» أو يغض الطرف عن التوجه الأيديولوچى للصين وعما أسماه مخالفات خطيرة أو تجاوزات فجة لمواثيق حقوق الإنسان. هذا عن الصين.

واستلفتت نظر المراقبين والمحللين قدرة الرئيس الكوبى - كاسترو - على البقاء وتجاوز أزماته الداخلية على الرغم من معاداة الولايات المتحدة الأمريكية له، من منطلق أنه حاكم مطلق خصوصاً أنه يجاورها جغرافيا، لأن كوبا على بعدة كيلو مترات قليلة من ولاية فلوريدا فى أمريكا ذاتها واستطاع أن يقنع بابا روما بزيارته ومن ثم استمرار نظامه مع تطويرات وإصلاحات متدرجة.

ومن هنا، فإن التساؤل يطرح نفسه، وهو أنه لو أن العيب فى النظرية الاشتراكية ذاتها (أى الماركسية كما سجلها ماركس أو الماركسية - اللينينية كما تبلورت فى ضوء الإضافات النظرية والعملية التى استكملها لينين)، فإن المنطق يفترض أنه كان من الحتمى أن تسقط النظم ذاتها (المستندة على النظرية ذاتها) فى كل من الصين فى أقصى الشرق، ثم فى كوبا والتى تقع فى حضن الولايات المتحدة الأمريكية والتى كانت الخصم اللدود للنظرية الشيوعية، واستطاعت بالفعل أن تمارس كل الضغوط الاقتصادية والعسكرية والإعلامية، التى أدت إلى هذا الزلزال الذى بدأ بسقوط حائط برلين وما أعقبه من مسلسل أشرنا إليه مراراً فى هذا الكتاب.

العيب إذن ليس فى النظرية ذاتها - وإنما فى التطبيق الذى تمت صياغته فكراً وعملاً فى الاتحاد السوفييتى أو مجموعة الدول التى كانت تدور فى فلكه المسماة دول شرقى أوروبا. وهنا تجدر الملاحظة أن هذه الكتلة فى مجموعها هى التى تنتمى إلى الحضارة المسماة بـ «المسيحية الأرثوذكسية» حيث كانت القيادة التاريخية فى هذه المنطقة للكنيسة الروسية الأرثوذكسية المرتبطة بالقيصر أو الإمبراطور القابع فى بطرسبرج (والتى سميت لينينجراد فى العصر الشيوعى)،

وكانت مرتبطة أو مسيطرة على الكنائس» الأرثوذكسية فى بلغاريا ورومانيا بالذات. والمشاهد أيضاً أن الكنيسة فى بولندا كانت كاثوليكية، ولذلك بدأت «حركة التضامن» بين عمال بولندا بقيادة الزعيم ليخ فاونسا، رئيس نقابة عمال التضامن ثم انتخب رئيس الدولة فى بولندا. ففى وقت مبكر - ربما عام ١٩٨٥ - قام هذا الزعيم العمالى بمظاهرات وإضرابات فى موانئ بولندا ضد النظام الشيوعى، وبتحريض وتمويل من الفاتيكان - كما هو معروف - مما يعنى أن النظرية الماركسية - على الرغم من وحدة النصوص - وبالذات تلك التى صاغها كارل ماركس، قد تمت صياغتها فى التطبيق والممارسة وفق الخلفية الحضارية لكل بلد. ذلك أن التغيير فى روسيا القيصرية كان بالثورة الشعبية عام ١٩١٧، ثم كان من خلال الغزو أثناء اجتياح الجيش الأحمر لبلدان أوروبا الشرقية خلال السنوات الأخيرة قبل نهاية الحرب العالمية الثانية، وقد تم فرض الأحزاب الشيوعية الضعيفة فى تلك الدول على الشعوب نتيجة الهزيمة العسكرية وليس نتيجة إرادة الشعوب، وهذا أمر متفق عليه تاريخياً. ثم كان التغيير الهائل فى الصين من خلال رحلة الجيش الأحمر الصينى والذى كان مكوناً من الفلاحين أساساً والذى قاد الصراع العسكرى لسنوات طويلة، ولم تتم سيطرة هذا الجيش والثورة على مجمل أراضى الصين كما لم تسقط بكين إلا عام ١٩٤٩.

وعليه فإن النظرية الماركسية الأوروبية التى تشكلت فى منتصف القرن التاسع عشر، قد تم تطويرها لتأخذ شكلا آخر من خلال امتزاجها بالحضارة الروسية القيصرية الأرثوذكسية، ونتج عن ذلك «الماركسية - اللينينية»، والتى تغيرت مرة أخرى مع رحيل المنظِّر والقائد الثورى «لينين». وعندما جاء بعده ستالين، صار هو الحاكم المطلق بالمفاهيم ذاتها التى سادت خلال حكم قيصر روسيا، وعاش داخل القصور ذاتها فى الكريملين، وتم قهر الكنيسة الروسية القديمة التى كانت أداة النظام القيصرى فى الحكم، فاستبدل بها نظام الدولة الجديدة التى غيرت

الديانة من «الأرثوذكسية» إلى الماركسية». فلا عجب أن تحولت نصوص «الماركسية ـ اللينينية» لتكون كأنها هى الديانة أو العقيدة الجديدة، وغدا لها رجال كهنوت هم المنظِّرون الجدد للماركسية اللينينية، وأصبح رجال الحزب مع تتالى السنين وكأنهم رجال كهنوت العقيدة الجديدة ولها امتيازات وأوضاع خاصة.

ومن عجب أن عبارة «الأرثوذكسية» تعنى لغوياً التمسك بالرأى أو الفكر أو العقيدة الأصولية أى القديمة، ومن ثم كانت الممارسات الجامدة فى الحزب الشيوعى البلشفى السوفييتى وأحزاب دول أوروبا الشرقية التى كانت تدين بـ «الأرثوذكسية». ولكن الأمر اختلف فى بولندا لوجود المذهب الكاثوليكى الذى كان مطعَّما بالفكر الليبرالى فى أوروبا الغربية بعد أن تجاوز ـ بل كسر ـ الجمود الذى ساد العصور الوسطى من خلال حركة الإصلاح الدينى وانتشار نفوذ وقوة حركة الاحتجاج المسماة بـ «البروتستانتية».

ولذلك عندما اهتز النظام الشيوعى فى بولندا، ثم قامت أمريكا بمخططها اهتز الاتحاد السوفييتى وتفكك ثم تبعته فى هذا الأمر النظم التى كانت تدور فى فلكه فى أوروبا الشرقية الأرثوذكسية.

ولكى ندلل على وجهة نظرنا، من أن أى نظرية فكرية عامة (بما فيها المستوحاة من النصوص الدينية) تتشكل بشكل مختلف عندما تغزو أى بلد أو قطر لأنها - تدريجياً ومع الوقت - تتأثر بما هو سائد فى هذا القطر من ديانات أو مفاهيم وثقافات أو حضارات سابقة على الحضارة القارية الجديدة، ونذكر المثل البارز - مرة أخرى - ما حدث فى الصين عندما انتصرت الشيوعية بها عام ١٩٤٩. فسرعان ما دب الخلاف بين روسيا السوفييتية الشيوعية (والتى لها أصل وجذور حضارية مسيحية أرثوذكسية)، وبين الصين الشعبية الشيوعية التى قاد فيها الثورة جيش فلاحين بقيادة المفكرين الصينيين المتأثرين بالفكر والديانة الكنفوشية: ماوتسى تونج وتشوا إين لاى وغيرهما الذين نظَّروا فكراً متأثراً بالثقافة والتاريخ الصينى. وكان نتيجة هذا الخلاف أن اعتمدت الصين على ذاتها اقتصادياً وفكرياً، فكان أن تم حصارها من كل من أمريكا الرأسمالية وروسيا الشيوعية، فخاضت تجربة مريرة إلى أن صارت قوة اقتصادية عالمية فى منتصف التسعينيات، كما خاضت معارك فكرية ضارية داخل الحزب الشيوعى الصينى ذاته فيما عرف بعبارة «الثورة الثقافية» والصراع ضد «عصابة الأربعة». وها نحن أولاء نرى الصين وقد تمسكت بالنظرية الماركسية مع تطويرها وفق جذور الحضارة الكنفوشية القديمة، ولقد سمعنا فى الخمسينيات عبارة ماوتسى تونج الشهيرة «دع كل الزهور تتفتح» وهى مقولة صينية قديمة، وتُمهد لفكرة قبول الأفكار الأخرى وتختلف تماماً عن نظرية «ديكتاتورية البروليتاريا» النابعة من الممارسات الروسية.

ومنذ أواخر الثمانينيات طرح الحزب الشيوعى فكرة «شعب واحد، ونظامان اقتصاديان» والتى تعنى أن الانتماء إلى الوطن أسبق على الانتماء للأيديولوجيات وهى تختلف عن فكرة الكومنترن أو وحدة مصالح الطبقة العاملة لكل من شعوب الأرض، فتم جذب أصحاب رءوس الأموال من أصل صينى والمقيمين فى الهند وجنوب إفريقيا ومختلف بلدان العالم بما فيها أمريكا. وتمكنت الصين من خلال هذه المرونة التى اكتسبتها من جذورها الثقافية الصينية، أن تعبر السنوات العجاف للصرع مع كل من الاتحاد السوفييتى الشيوعى وأمريكا الرأسمالية، إلى أن أمكن

أخيراً تنامى العلاقات على أسس من الندية بين الصين وأمريكا، وتوقيع اتفاق بين يلتسين رئيس روسيا الاتحادية وبين رئيس الصين الشيوعية، وقد غير كل منهما ملبسه من البذلة الزرقاء الشيوعية التى كان يرتديها كل من ستالين، وماوتسى تونج، وصارا متقبلين للبذلة والقميص ورباط العنق التى تنتمى إلى الحضارة الغربية على الرغم من أن كل منهما يحمل أيديولوجية مختلفة، ولكنها «المرونة الجديدة».

وحدث الشيء ذاته مع كوبا. ذلك أن كاسترو كان متأثراً بالثقافة السابقة للماركسية، لذلك جاء التطبيق مختلفاً، وأنتج هذا اللقاح الثقافى نموذج الزعيم جيفارا الذى أصبح أسطورة للنقاء الثورى فى أمريكا وأوروبا. ولذا فلا عجب فى أن المناخ الثقافى ذاته فى أمريكا اللاتينية، هو الذى أفرز أيديولوچية «لاهوت التحرير» عندما تزاوجت الماركسية القادمة من أوروبا الغربية (وربما الاتحاد السوڤييتى) مع المذهب الكاثوليكى (والذى كان له موقف عنيد مضاد ومقاوم للفكر الماركسى) ولكن فى وجود العامل المساعد Catalyst، (هو حركة التحرر الوطنى التى سادت العالم فى حقبة الخمسينيات والستينيات). ظهرت هذه الأيديولوچية الجديدة المسماة بـ «لاهوت التحرير» وهذا الأمر الذى خصصنا له فصلا قادما مستقلا.

إن ما رغبت فى أن أوضحه، هو أن الماركسية قد تغيرت كثيراً مع انتشارها وتأثرت فى كل قطر (أو وطن أو منطقة) بالتراث الحضارى السائد والسابق لأنه مؤثر فى سيكولوچية الشعب الذى قام بالثورة أو أيدها حتى حققت النصر، ولذا تولدت ظاهرة أن شكل التطبيق قد اختلف بالفعل من شعب إلى آخر ولذا حدث ما حدث فى الاتحاد السوفييتى وأوروبا الشرقية، بخلاف الازدهار والاستمرار والمعايشة للفكر ذاته فى مناطق أخرى مثل الصين وكوبا، مما يؤكد أن «المشاعر الجماعية» التى تتبلور فى موقع معين هى نتيجة تفاعل عناصر كثيرة، بما فيها الحضارات السائدة والسابقة.

ومن ثم كانت أهمية أن نناقش النظرية الجديدة التى اجتاحت العالم المتسماة «نظرية صراع الحاضرات» لصاحبها صموئيل هانتجتون والتى كتبها فى مقال

أكاديمى عام ١٩٩٣ ثم فى كتاب كامل عام ١٩٩٦، وهو ما خصصنا له الفقرة القادمة لنربط بين «صراع الطبقات» الذى قدمناه من خلال فقرات من فكر ماركس فى منتصف القرن ١٩ إلى «صراع الحضارات» فى منتصف التسعينيات من القرن العشرين.

من صراع الطبقات إلى صراع الحضارات

عاش الكثيرون منا على إيمان «بالحتمية» سواء كانوا اشتراكيين أو من الاتجاهات الدينية، غير أن ما تم خلال فترة الثمانينيات وصولا لتفكك الاتحاد السوفييتى قد هز هذه المقولة وأكد بأنه لا حتمية فى التاريخ، لأن التاريخ صناعة الإنسان، والإنسان بشر يتحرك وفق مشاعر وانفعالات، وليس آلة تتحرك وفق قوانين وقواعد فيزيائية أو ميكانيكية وضع تصميماتها مجموعة منا لعقول حسبت وحسمت مسبقاً.

وعندما حدث خلاف بين الثورة الاشتراكية فى الصين ونظيرتها الثورية الاشتراكية الأم فى موسكو، ثم - فى حقبة متقاربة معاصرة - مع الثورة الاشتراكية الشعبية فى يوجوسلافيا بزعامة جوزيف تيتو - كانت التحليلات عقيمة وانتهت - فى معظمها - إلى أن الخلافات «شخصية» بين ستالين من جانب وبين كل من ماوتسى تونج وتيتو من جانب آخر؛ ولكن أحداً لم يكتشف أن القضية قد يكون لها بعد ثقافى ومجتمعى وحضارى، وظل الأمر كامناً إلى أن فجره صموئيل هانتجتون أستاذ «التنظير» فى مجال العلوم السياسية بجامعة هارفارد الأمريكية عندما أعد دراسة بتكليف من معهد أولن للدراسات الإستراتيجية عن «التغيير فى مناخ الأمن والمصالح القومية الأمريكية» بعنوان: «صدام الحضارات» The Clash of Civilization، وتحدث عن نمط الصراع القادم، وأحدث هزة حين ذكر أن محرك التاريخ فى السابق وفى المستقبل هو صراع الحضارات وربما كان الخلاف بين الاشتراكيين المنوه إليه هو كذلك فى الخمسينيات.

أياً ما كان الأمر، دعنا ننتقل الآن إلى نظرية «صدام الحضارات» فنبدى

ملاحظات أساسية وشكلية لها دلالتها. فقد جاء فى تقديم هذا البحث أنه نتيجة مشروع قد عهد به إلى معهد أولن للدراسات الإستراتيچية وهو معهد يتبع جامعة هارفارد الأمريكية حيث يعمل صموئيل هانتجتون أستاذاً لأساليب علوم الحكم Science of Govrnment. ولابد لى قبل أن أسترسل فى عرض الخطوط العامة العريضة للبحث ذاته من أن أقدم للقارئ العربى، أساليب تمويل وإدارة بعض الجامعات الأمريكية وبخاصة العريقة، منها مثل جامعة هارفارد التى تعتبر المعهد الأول فى أمريكا للدراسات فى العلوم الإنسانية: كان بعض الأثرياء قد وهبوا جانباً من أموالهم (بالملايين) تخصص إيراداتها للصرف على الجامعة، مثلما كان لدينا نظام الوقف الذى وضع قواعده وطبقه العصر العثمانى فى تركيا أولا ثم فى أنحاء الدولة العثمانية كافة ،وهذه الأموال الموقوفة يعين لها مجلس أمناء يدير الأموال ويصرف من ريعها على الجوانب التى حددها الواقف فى وصيته. وفى حالتنا - جامعة هارفارد - كانت الإيرادات تصرف على ما يدعم الفكر الإنسانى فى جميع ألوان المعرفة الإنسانية.

وعندما تنشأ الحاجة إلى بحوث ودراسات، يتم تكوين قسم متخصص يرأسه أستاذ كرسى، وعادة ما يكون القسم ومبانيه بأسماء من تبرعوا لإنشائه، وبالفعل - وفى حالتنا - أنشئ كرسى باسم أيوتن Eaton يوفر الاستعانة بأستاذ قدير يتابع الدراسة فى موضوع معين، ومن ثم فإن اللقب الرسمى لصموئيل هانتجتون هو «أستاذ كرسى أيوتن لعلوم الحكم Eaton Professor of the Science of Government وهو بهذا التخصص تابع لجامعة هارفارد.

وعندما تجدُّ الحاجة إلى دراسات متكاملة فى قضية كبيرة ينتظر أن تكون لها أهميتها فى الحياة، ينشأ لها معهد متخصص، وغالباً ما يطلق عليه اسم من تبرع بإنشاء هذا المعهد، وتكون هذه المعاهد مستقلة أو تابعة للجامعات حسب الأحوال وتوجهات الشخص الذى تبرع بالمال، ومن خلال هذه المعاهد تتم -عادة -جميع البحوث الهائلة التى نعرفها فى مجال العلوم الأساسية، مثل الطبيعة والكيمياء أو

العلوم التطبيقية فى مجالات الطب والهندسة والزراعة والفضاء وغيرها.

وهكذا تكوَّن معهد باسم أولن Olin تخصص فى الدراسات الإستراتيچية، وألحق بجامعة هارفارد، وقد عين هانتجتون رئيساً لهذا المعهد، علاوة على موقعه «أستاذ كرسى أيوتن لعلوم الحكم» كما سبق الذكر.

وتعيش هذه المعاهد على تعاقدات من جهات ترغب فى عمل بحث ودراسات هى غير قادرة عليها، وهو الأمر الشائع فى الصناعات الأمريكية كافة حيث يصادف المنتجون بعض المشكلات أو الصعوبات، فيتعاقدون مع معهد يقوم بعمل البحث، ويسمى التعاقد بين الجهة صاحبة المصلحة وبين المعهد العلمى بـ «المشروع» Project. ومن خلال هذه الآلية يتقدم كل نوع من أنواع المعرفة. وربما كان ابتكار أمريكا لهذه الآلية أحد أسباب تفوقها العلمى.

أياً ما كان من أمر، فمن الواضح أن عنوان المشروع الذى استخلصت منه الدراسة التى نشرها هانتجتون كان «التغييرات فى مناخ الأمن والمصالح القومية الأمريكية»: "The Changing Security Environment and American Interests National".

ومن كل هذا يتضح أن هذا البحث الذى نشر فى صيف عام ١٩٩٣ فى أشهرمجلة أمريكية لبحوث «السياسة الخارجية»، هو فى الحقيقة رؤيا تقود إلى توصيات تقدم لمتخذ القرار الأمريكى فى الشئون الخارجية. ومن هنا فهو ليس بالبحث الأكاديمى المجرد أو النابع من فكرة شخصية لأستاذ متخصص، ولذا كان للورقة أهمية خاصة وأثارت بالفعل تداعيات كثيرة منذ عام ١٩٩٣ حتى الآن. إنها رؤيا وليدة فريق عمل ذى طابع سياسى، وهى بالتالى تختلف عن هذا الكتاب الذى يقدم رؤية شخصية لفرد وبمبادرة شخصية منه، وهذا هو أسلوب الغرب فى الفكر والمصالح وعمل البحوث العلمية التى قد تنشر أو لا تنشر،وهناك فرق بينه وبين الرومانسية التى قدمها مفكرونا وكتابنا هنا وفى معظم حضارات الشرق.

وإذا كنت ـ فى هذا الفصل ـ قد تعرضت للنظرية الماركسية التى ترتكز على

فكرة أن صراع الطبقات هو محرك التاريخ، فقد فعلت ذلك سريعاً، لأن الماركسية قد مضى على نشأتها نحو قرن ونصف القرن من الزمان، وصارت أفكارها منتشرة ومعروفة، أما نظرية «صراع الحضارات» فتنطوى على أفكار جديدة لا يزيد عمرها على ثلاث أو أربع سنوات، كذلك فإن ظروف نشأة النظرية التى احتضنتها الخارجية الأمريكية قد أوجبت أن نبدأ بعرض نصوصها فى شىء من التفصيل، خصوصاً وأنه توجد إشارات كثيرة فى أدبيات السياسة فى العالم العربى والغربى نفسه تدحض وتناقش مبدأ «صراع الحضارات». ولذا أجد من الواجب - فى مثل هذا الكتاب - أن أعود إلى نص الدراسة التى قام بها صموئيل هانتجتون ذاتها - والسابق الإشارة إلى الظروف التى صاحبت نشأتها - لعل ذلك يفيد فى توفير النصوص باللغة العربية. وقد اعتمدت أساساً على الترجمة الدقيقة التى قام بها خلدون الشمعة ونشرت كاملة فى جريدة الشرق الأوسط على ثلاث حلقات متتالية أيام ٢١، ٢٢، ٢٣ من يناير عام ١٩٩٥. وقد اخترت ما تصوره النصوص التى تغطى السياق العام ومقاطع فيها شرح للنظرية فى مجملها

نصوص مختارة من نظرية «صراع الحضارات»

* تدخل السياسة فى العالم طوراً جديدًا لم يتردد المفكرون فى نشر آرائهم حول ما سيكون عليه، وظهرت عبارات أصبحت شائعة مثل «نهاية التاريخ»، وعودة التنافس التقليدى بين الدول القومية Nâtion States، وتدهور الدولة القومية بفعل انجذابها إلى نزعات متنابذة، لعل أهمها القبلية والعالمية.

* تقوم فرضيتى على أن المصدر الأساسى للصراع فى هذا العالم الجديد، لن يكون بالدرجة الأولى بسبب أيديولوجى أو اقتصادى. إن الانقسام الأكبر للجنس البشرى والعامل الحاسم فى النزاعات سيكون بسبب الحضارة، وستظل الدول القومية هى اللاعب الأقوى على مسرح الشئون الدولية، غير أن الصراعات الرئيسية فى السياسة الدولية ستنشب بين الدول وبين مجموعة دول تنتمى لحضارات مختلفة.

* وستكون حدود التوتر الفاصلة بين تلك الحضارات المختلفة هى ذاتها خطوط المعارك فى المستقبل. إن الصراع بين الحضارات إن هو إلا الطور الأخير فى عملية تطور النزاعات فى العالم الحديث.

* مع نهاية الحرب الباردة تخرج السياسة الدولية من تطورها إلى مرحلة جديدة، ويغدو قوامها الرئيسى من خلال التفاعل بين «حضارة الغرب» من جانب وبين مجمل الحضارات «غير الغربية» من جانب آخر، وكذلك التفاعل بين الحضارات غير الغربية ذاتها. وفى خضم سياسات الحضارة تلك، لم تعد شعوب وحكومات الحضارات غير الغربية موضوعاً للتاريخ بصفتها مستهدفة من قِبَل الاستعمار الغربى، وإنما انخرطت مع الغرب كمحرك ومشكل للتاريخ.

* خلال الحرب الباردة، كان العالم ينقسم الى عالم أول وثان وثالث، ولكن هذه الفواصل بين العوالم الثلاثة لم تعد لها دلالة، عندما تصنف ومن معايير أنظمتها السياسية والاقتصادية أو درجة نموها الاقتصادى، ومن خلال ثقافاتها وحضاراتها.

ومن المختارات أيضاً ما أضعه تحت عنوان:

الحضارة كيان ثقافى:

* الحضارة هى أعلى مستوى لتجمع ثقافى بشرى وتمثل أوسع مستوى من مستويات الهوية الثقافية التى يمتلكها الكائن البشرى وتميزه عن الكائنات الأخرى. إن محدداتها هى العناصر الإيجابية المشتركة مثل اللغة والدين والتاريخ والعبارات والمؤسسات.

* الحضارات تتداخل وتتقاطع، وقد تحتوى على حضارات فرعية، ولكنها موجودة وحقيقية على أى حال.

* ستكون الهوية الحضارية متزايدة الأهمية فى المستقبل، سيتشكل العالم إلى حد كبير نتيجة تفاعلات بين سبع أو ثمانى حضارات رئيسية تشمل الحضارة الغربية، الكنفوشية، اليابانية، الإسلامية، الهندية، السلافية، الأرثوذكسية، الأمريكية اللاتينية، وربما الحضارة الإفريقية. أما الصراعات الأهم، والتى ستنشب فى المستقبل، فإن حدودها ستكون حدود التوتر الحضارى التى تفصل بين هذه الحضارات الواحدة عن الأخرى.

* الشعوب التى تنتمى إلى حضارات مختلفة، لها رؤى متباينة فى العديد من القضايا مثل: العلاقة بين الله والإنسان، بين الفرد والجماعة، بين المواطن والدولة، بين الآباء والأبناء، بين الزوج والزوجة. كما أن لها آراء مختلفة عن الأهمية النسبية للحقوق والواجبات، وبين الحرية والسلطة وبين المساواة بين الأفراد. إن هذه الأخلاقيات هى تراث وتراكم قرون طويلة ولن تتغير بين عشية وضحاها. إن هذه الفروق أقوى جذوراً فى نفوس البشر من تلك التى تتكون نتيجة العقائد الأيديولوچية أو الأنظمة السياسية. إن الخلاف بين الحضارات قد أفرز أطول صراعات وأشدها فى العالم.

* تحركت الأديان فى العالم فى شكل حركات سميت بـ «الأصولية»وهى موجودة

فى المسيحية الغربية واليهودية والبوذية والهندوكية كما هى موجودة فى الإسلام، حيث يلاحظ أن معظم المنخرطين فى هذه الحركات من الشباب المتعلم جامعياً المنتمين إلى الطبقة الوسطى ورجال الأعمال والحرفيين، ويلاحظ أن النزعة المقاومة للعلمانية قد صارت أحد المعالم الاجتماعية فى نهاية القرن العشرين.

* فى الماضى كانت النخب فى المجتمعات غير الغربية هى الأشد ارتباطاً بالغرب، إذ نالت قسطاً من التعليم فى أكسفورد أو السربون أو سانت هيرست فتشبعت بالقيم الغربية، هذا فى الوقت الذى ظل فيه السكان والأهالى فى البلدان غير الغربية غارقين فى ثقافاتهم المحلية. أما الآن فقد صارت هذه العلاقة معكوسة تماماً، فهناك عملية تفريغ للنزعة المرتبطة بالغرب بين النخب وصارت أكثر ارتباطاً مع واقعها وجذورها الثقافية المحلية. فى الوقت الذى تعود فيه المفاهيم والثقافة الغربية بما فيها «الأمريكية» لتكون أكثر انتشاراً وقبولا لدى عامة الشعب.

(على الرغم من اختلافى مع المفاهيم الرئيسية لنظرية صراع الحضارات لهانتجتون كما سيأتى تفصيله فيما بعد، فإن هذه الفقرة بالذات تبدو صحيحة وواضحة فى العديد من بلدان العالم العربى).

* يحدث الدين انقسامات أكثر حدة وعنفاً من الانتماء العرقى، فبوسع المرء أن يكون نصف فرنسى ونصف عربى ومن ثم يُكون مواطناً مقبولا فى الدولتين ولكن الأكثر صعوبة أن يكون المرء نصف كاثوليكى ونصف مسلم.

الصراع فى منطقتنا العربية:

إذا كان العبارات المنتقاة التى ذكرناها أعلاه معبرة عن جوهر الرؤية العامة لنظرية «صراع الحضارات»، فإن هناك عبارات أخرى أكثر اتصالا بمنطقتنا العربية الإسلامية تتمثل فى الآتى:

* يعود تاريخ الصراع على خط حدود التوتر بين الحضارة الغربية والحضارة الإسلامية إلى ١٣٠٠ سنة، ففى أعقاب ظهور الإسلام لم تنته الاندفاعة العربية غرباً وشمالا إلا فى مدينة تورز عام ٧٣٢م.

* بدءاً من القرن الحادى عشر والثالث عشر حاول الصليبيون - بخطوط نجاح مؤقتة - أن يفرضوا المسيحية والحكم المسيحى على الأراضى المقدسة، وبين القرن الرابع عشر والسابع عشر نجح الأتراك العثمانيون فى جعل التوازن فى اتجاه معاكس، وبسطوا سيطرتهم على الشرق الأوسط والبلقان ثم على القسطنطينية ذاتها وضربوا حصاراً على فيينا مرتين، ومع انهيار قوة العثمانيين فى القرن التاسع عشر والعشرين، فرضت بريطانيا وفرنسا وإيطاليا السيطرة على معظم شمالى إفريقيا والشرق الأوسط.

* وبعد الحرب العالمية الثانية بدأ الغرب بدوره يتراجع، وبرزت «القومية العربية» ومن ثم «الأصولية الإسلامية» وأصبح الغرب يعتمد اعتماداً شديداً على الخليج الفارسى [أى الخليج العربى ومعروف أن التسمية محل خلاف - المؤلف] فى الحصول على الطاقة، وتحولت الدول الإسلامية الغنية بالنفط إلى دول غنية بالمال وإلى دول مدججة بالسلاح متى شاءت.

* إن هذا التفاعل العسكرى الذى يعود تاريخه إلى قرون مضت بين الغرب والإسلام، لن يتلاشى بل لعله سوف يشتد ليصبح أكثر اشتعالا. لقد أدت حرب الخليج ببعض العرب للشعور بالفخر لأن صدام حسين هاجم إسرائيل وتحدى الغرب، مما جعل الكثيرين يشعرون بالهوان، ويستنكرون الوجود العسكرى الغربى فى الخليج الفارسى وكذلك السيطرة العسكرية الغربية الساحقة وعدم قدرة العرب على صياغة مصيرهم بأنفسهم.

ومن أشرس العبارات والمفاهيم التى جاءت فى نظرية صموئيل هانتجتون مدعمة بأقوال مفكرين آخرين فيما يتعلق بالصراع بين الغرب والإسلام (الذى يشغل همومنا فى مصر وفى المنطقة) نختار الآتى:

* إن المجابهة القادمة مع الغرب - كما يلاحظ ،م. ج أكبر المؤلف الهندى المسلم - ستبدأ من جانب العالم الإسلامى. إن النضال من أجل نظام عالمى جديد سيتحقق بتحرك شامل للدول الإسلامية من المغرب إلى باكستان (لاحظ أنه

يستشهد بقول مؤلف هندى مسلم، أو كما يقولون:وشهد شاهد من أهلها).

* يتوصل برنارد لويس إلى نتيجة مشابهة فيقول: إننا نواجه مزاجاً وتحركاً سيرفعان إلى حد كبير من نبرة القضايا والسياسات والحكومات التى تنتهجها، وهذا ليس سوى صدام حضارات برد فعل عقلانى له خلفية تاريخية، لخصم قديم لتراثنا اليهودى - المسيحى وحاضرنا العلمانى، وانتشارهما على نطاق العالم (لاحظ أنه قد كون جبهة ثقافية تشمل التراث اليهودى والمسيحى والعلمانى على الرغم من وجود تناقضات حادة بينهم).

* على الحدود الشمالية للإسلام، يتفجر الصراع على نحو متفاقم بين الشعوب الأرثوذكسية والإسلامية، بما فى ذلك مذابح البوسنة وسراييفو والعنف الكامن بين الصرب والألبان... والمذابح المستمرة بين أرمينيا وأذربيجان والعلاقات المتوترة بين الروس والمسلمين في آسيا الوسطى (كتبت هذه الفقرة عام ١٩٩٣ قبل حرب الشيشان).

* إن صراع الحضارات متجدد بعنف فى أماكن مختلفة فى قارة آسيا، فالصدام التاريخى بين المسلمين والهندوس فى شبه القارة الهندية لا يعبر عن نفسه فقط فى علاقة التنافس والعداء بين باكستان والهند، وإنما عن صراع دينى محتدم فى الهند ذاتها.

وقد بلغت الذروة فى الجسارة أو التجاسر عند هانتجتون حين وصل إلى هذه الفقرة الخطيرة:

* «هذا (صراع الحضارات) ينطبق تحديداً على خط حدود الكتلة الإسلامية التى تشبه الهلال وتمتد من نتوء إفريقيا إلى آسيا الوسطى، كما أن ثمة حالة عنف ناشبة بين المسلمين من جانب، وبين الصرب والأرثوذكس فى البلقان ومع اليهود فى إسرائيل، ومع الهندوس فى الهند، والبوذيين فى بورما ومع الكاثوليك فى الفلبين».. «حقا إن للإسلام حدوداً دموية».

الصراع القادم بين الغرب والحضارات الأخرى:

وننتقل بعد تلك الورقة لتوضيح ما يهم السياسة الأمريكية، فنحدد ملامح الصراع القادم بين الحضارة الغربية والحضارات الأخرى. ونأخذ فى ذلك الفقرات الآتية:

* إن الحرب المقبلة - إن كانت ستقع - فستكون حرباً بين الحضارات.

* لقد وصل الغرب الآن إلى ذروة هائلة من السيطرة تجاه الحضارات الأخرى، فالمنافسة بين الدول العظمى قد اختفت والصراع العسكرى بين الدول الغربية غير وارد، كما أن القوة العسكرية الغربية لا يوجد ما يضاهيها إلا اليابان.

* إن الغرب يسيطر على المؤسسات الدولية فى الجوانب السياسية والأمنية، كما يسيطر مع اليابان على المؤسسات الاقتصادية.

* القرارات التى تتخذ فى مجلس الأمن الدولى أو صندوق النقد الدولى - وتعكس مصالح الغرب - تقدم إلى العالم باعتبارها رغبات «المجتمع الدولى». بل إن عبارة «المجتمع الدولى» ذاتها قد صارت تعبيراً ملطفاً لما كنا نطلق عليه عبارة «العالم الحر»، ويستهدف ذلك إضفاء صفة «الشرعية الدولية» على ما يعبر عن «مصالح الولايات المتحدة» - والقوى الغربية الأخرى.

* إن الحضارة الغربية قد صارت هى «الحضارة العالمية» التى تناسب البشر كافة، والحقيقة هى أن مظاهر الحضارة الغربية قد تسربت بالفعل فى أنحاء كثيرة من العالم. غير أن المفاهيم الأكثر عمقاً فى الغرب تختلف اختلافاً جذرياً عن تلك التى تشيع فى حضارات أخرى، فالأفكار الغربية تنزع إلى الفردية والليبرالية ووجود دستور وتطبيق مواثيق حقوق الإنسان والمساواة والحرية وسيادة القانون، والديمقراطية والأسواق الحرة، وفصل الكنيسة عن الدولة، وكلها أمورتختلف عن سياق الحضارات الإسلامية، والكنفوشية واليابانية والهندية والبوذية وحتى الأرثوذكسية.

وتصل الدراسة المهمة إلى ما يشبه التوصيات لصانع السياسة الأمريكية،

وتضع ذلك تحت عنوان: «مناخ الأمن المتغير والمصالح الأمريكية القومية» ونختار منها العبارات الآتية:

* هذه الدراسة تطرح فرضية مؤداها أن الاختلافات بين الحضارات حقيقية ومهمة، وأن الوعى بالحضارة يزداد قوة، وأن الصراع بين الحضارات سيحل محل الصراع الأيديولوجى وأشكال الصراع الأخرى.

* إن المؤسسات السياسية والأمنية والاقتصادية الناجحة ستكون أشد قابلية للتطور والنمو داخل الحضارات منها عبر الحضارات. وإن الصراعات بين مجموعات داخل حضارات مختلفة، ستكون أشد عنفاً وشراسة من تلك التى تنشب بين مجموعات (أو دول) داخل حضارة واحدة. وإن الصراعات العنيفة بين مجموعات تنتمى إلى حضارات مختلفة ستكون هى على الأرجح المصدر الأشد خطورة والمؤدى إلى تصعيد سيسفر عن حروب عالمية. وإن المحور البارز فى السياسة الدولية سيكون التناقض بين «الغرب وما عداه»، وإن البؤرة المركزية للصراع فى المستقبل غير البعيد ستكون بين الغرب من جانب وبين بعض الدول الإسلامية والكنفوشية.

* من الجلى أن مصلحة الغرب تكون فى تعزيز قدر أكبر من التعاون والوحدة داخل الحضارة التى ينتمى إليها وخاصة بين مكوناتها الرئيسية فى أوروبا وأمريكا الشمالية، وأن تندمج مع الغرب مجتمعات فى أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينى، لأن ثقافتها قريبة من الغرب، وأن يتم تعزيز وتطوير علاقات التعاون مع روسيا واليابان، وأن نعمل على تحاشى الصراعات المحلية داخل الحضارة الغربية ذاتها حتى لا تتحول إلى حروب كبرى.

* يتم وضع ضوابط فى مواجهة زيادة القوة العسكرية للبلدان الإسلامية والكنفوشية.

* يخفف الاتجاه الذى يدعو لتخفيض القدرات العسكرية الغربية ويحافظ على أن يستمر التفوق العسكرى الغربى فى شرق وجنوب آسيا.

* تستغل الخلافات بين الدول الكنفوشية والإسلامية.

* يدعم داخل الحضارات الأخرى جماعات متعاطفة مع القيم والمصالح الغربية.

* تعزز المؤسسات الدولية التى تعكس المصالح والقيم الغربية المشروعة، ويشجع انخراط الدول غير الغربية فى هذه المؤسسات.

كل هذه التوصيات الواضحة مطلوبة على المدى القريب. أما على المدى البعيد فإن التوصيات والسياسات هى:

* تتسم الحضارة الغربية بأنها غربية وعصرية فى آن واحد، وتحاول كل الحضارات الأخرى (غير الغربية) أن تكون عصرية Modern دون أن تكون غربية، وحتى اليوم نجحت اليابان وحدها فى هذا المسعى.

فالحضارات الأخرى غير الغربية سوف تستمر فى السعى للاستحواذ على الثراء والتكنولوجيا والآلات والأسلحة والمعرفة التى تشكل معالم «الحداثة»، كما ستحاول التوفيق بين هذه الحداثة من جانب وبين قيمها وثقافتها من جانب آخر، كما ستحاول أن تعزز قوتها الاقتصادية والعسكرية بالنسبة للغرب. ولذا سيجد الغرب نفسه مضطرا لتوفيق أوضاعه مع تلك الحضارات غير الغربية التى صارت عصرية وحديثة، وبالذات تلك التى تقترب مستويات قدراتها من مستويات الغرب، غير أن قيمها ومصالحها تختلف اختلافاً كبيراً مع الغرب.

وهذا الأمر المهم، يتطلب من الغرب المحافظة على القوة الاقتصادية والعسكرية اللازمة لحماية مصالحه بالنسبة لهذه الحضارات، كما يتطلب الأمر من الغرب تطوير فهم أعمق للافتراضات الدينية والفلسفية التى تكمن وراء الحضارات الأخرى، أى يتطلب الأمر قدراً أكبر من الجهد للعثور على النقاط المشتركة بين الحضارة الغربية والحضارات الأخرى.

وتنتهى الدراسة إلى خلاصة مهمة تختلف عن تلك التى عبر عنها خلال المراحل الأولى المتوقعة للصراع بين الحضارات فتتنبأ ـ على المدى البعيد ـ بالآتى:

* لن تكون هناك فى المستقبل المنظور حضارة عالمية، وإنما سيكون هناك عالم يضم حضارات مختلفة كل واحدة منها عن الأخرى ويتعين عليها أن تتعلم كيف تتعايش معَ الحضارات الأخرى.

نقد لنظرية هانتجتون من مفكرين عرب:

إننى أعتذر للقارئ عن الإطالة فى نقل الفقرات المهمة من ورقة هانتجتون عن «صراع الحضارات» بيد أننى بذلت جهداً فى اختيار الفقرات المتتالية المناسبة، بحيث تغطى معظم الأفكار الرئيسية التى تحملها. وكان انطباعى - فى كل مرة أعيد قراءتها - هو أن حضارة الغرب فجة وصريحة لا توارب أو تحتشم، وأنه نتيجة للممارسات الديمقراطية لأوقات طويلة تحولت حرية الفكر والنشر لتكون نوعاً من «الشفافية» لدى كل من الفرد والجماعة. إن ذلك برغم كل شىء ينطوى على قيمة مهمة لأن المجتمع الصحى هو ذاك الذى يتفق فكره وشغاف قلبه أى وجدانه الداخلى، وهو الذى تتفق أقواله وأفعاله، وهو ما تلاحظه بالنسبة للحضارة الغربية إلى حد كبير. وما نشر ثم ترجم لمثل هذه الدراسة الاستراتيجية «صراع الحضارات» والكتب الأخرى التى نعتبرها نحن تطاولا على جوهر الدين وما إليها، ليس إلا تجسيداً لـ «الشفافية» وهى إحدى الركائز الأساسية الثقافية التى جعلت الغرب ينمو ويزدهر حتى تفوق علينا بالفعل، بينما تعانى مجتمعاتنا من «الانشطار» الثقافى والنفسى والفكرى، لأن للمجتمع موروثاته الحاكمة التى تجعل المفكر والكاتب والسياسى لا ينطق بما فى رأيه أو عقيدته ولكنه يحاول أن يلف ويدور ويغلف كلماته ويستخدم أدوات البلاغة وغيرها، حتى يرضى الرأى العام وحتى لا يحدث انفصال أو قطيعة بينه وبين القيم السائدة فى المجتمع.

وإذا كان صموئيل هانتجتون قد استطاع باعتباره أستاذًا متخصصاً أن يضع تصوره لرؤيا مستقبلية لما ينتظر أن يحدث فى العالم من مواجهة وصراع، ثم يسخر كل ذلك لمصلحة «الأمن القومى الأمريكى» أى للمصالح الجماعية للشعب

الأمريكى وبالذات مصالح النخبة المسيطرة بالطبع، ولكى تظل أمريكا فى المقدمة، فإن ذلك يدعونا لفحص هذه الآراء - وقد صارت معروفة ومكشوفة - وعلينا أن نحللها ونتفهمها ثم لنا بعد ذلك أن ننتقدها ونقدم البديل، فمن المؤكد أن لدينا الخبراء والمؤسسات ممن لديهم مفاهيم وفكر وثقافة يمكن أن يستوعبوا ما يكتب فى الخارج ويسخروا ذلك لخدمة «الأمن القومى المصرى» وبما لا يتعارض مع الأمن القومى العربى ومصالح شعوب المنطقة.

ولقد أثارت دراسة «صدام الحضارات» شهية المثقفين فى معظم الدول الأخرى أى المنتمين لحضارات وثقافات أخرى، فقديماً قالوا: «كل يغنى على ليلاه»، وفى إطار الحضارة العربية، قرأت فى جريدة الحياة اللندنية فى عدد الجمعة ١٧ من شباط (فبراير) عام ١٩٩٥، أن د.إدوار سعيد قد ألقى فى ندوة جهزت لها جمعية خريجى الجامعة الأمريكية فى بيروت والمقيمين فى لندن (انظر كيف تحول العالم بالفعل الى قرية عالمية: عرب من خريجى الجامعة الأمريكية فى بيروت يدعون أستاذاً عربيا فلسطينياً صار عالماً بارزاً فى جامعات أمريكا، ومكان اللقاء فى لندن للحوار حول دراسة قام بها عالم سياسى أمريكى يرى أن صراع الحضارات فى العالم قد صار وكأنه حتمية تاريخية متوقعة) وتقول الجريدة: «اعتبر د.إدوار سعيد أن هانتجتون يحيى بأفكاره روح الحرب الباردة، إلا أن العدو بات الإسلام والعالم الثالث بدل الشيوعية والاتحاد السوفييتى، وشبه الكاتب بالداعين للاستعمار خصوصاً عندما يطرح هانتجتون فكرة «الإبقاء على الانقسام وتعميق الخلاف بين الحضارتين الإسلامية والكنفوشية» لاستمرار سيطرة الحضارة الغربية

هاجم سعيد منهج هانتجتون، وتحداه لجهله بوجود مفهوم شاسع الحدود لما يسمى «الغرب»، مؤكداً أن الحضارة الغربية تشمل حضارات عدة، ثم هناك حضارة السلطة وحضارة الذين ليسوا فى السلطة، إضافة إلى حضارات الإثنيات والمجموعات الاجتماعية المتنوعة، وقال: «إن هذا الأمر ينطبق على الإسلام، فليس هناك مفهوم واحد يقبله الجميع، وهناك حوار حول معنى الإسلامى بين فئات دينية

وسياسية مختلفة، واعتبر أن حصر الحضارات فى مفاهيم ضيقة هو من الأخطاء الكبيرة التى ارتكبت فى القرن التاسع عشر وأدت إلى مواقف سياسية قومية مبالغ فيها أو عنصرية».

وشدد د.سعيد على أن منهج هانتجتون مستقى من آراء ومصادر ثانوية وصحفية وسطحية وليس مبنياً على واقع الحضارات والثقافات، وشبه موقفه بموقف المؤرخ الإنجليزى برنارد لويس الذى ينتقى المصادر التى تناسبه فى سرده تاريخ الشرق الأوسط والإسلام، ويرى - أى لويس - بدوره أن ثمة خطراً على الحضارة والثقافة اليهودية - المسيحية من الحضارات الأخرى.

ووصف سعيد هانتجتون ولويس بالمفكرين اللذين يدعوان إلى هيمنة حضارة محددة على الحضارات الأخرى، وتساءل: هل اتباع هذا المنهج يشكل الطريقة المثلى لفهم ما يجرى فى العالم؟ واعتبر أنه يُنتج خريطة مبسطة للواقع تعقد الخلافات الحضارية بدل أن تخففها، وتؤدى إلى تضخيم التوجهات القومية والعنصرية، وشكك فى كون دافعها تحقيق مزيد من التدهور معتبراً أن الهدف ربما كان دعم مواقف سياسية تتخذها الدول الغربية إزاء أعدائها.

فعندما يوضع الموضوع فى قالب حضارى ثقافى يصبح الاستعمار أمراً إيجابياً، وهذا - فى رأى سعيد - ما يحاول هانتجتون فعله خصوصاً أنه نشر مقاله فى المجلة التى يقرؤها أصحاب القرار السياسى فى الولايات المتحدة الأمريكية فى محاولة لإعطاء ضوء أخضر ثقافى للاستعمار، كما فعلت الصهيونية عندما ركزت على احتلالها الأراضى العربية فى فلسطين كان لمحاربة اللاسامية ولتحرير الشعب اليهودى من الظلم. قال سعيد أخيراً: «إن مشكلة المستقبل لن تكون بين الإسلام والغرب، بل ستتمحور حول فكرة المستشار الألمانى الراحل فيللى برانت الذى تحدث عن تصاعد الثروة فى دول الشمال وتزايد الفقر فى دول الجنوب والعالم الثالث، والمطلوب - فى رأيه - تقوية المنطلقات الفكرية والمفاهيم التى ستعالج هذه المشكلة على عكس ما فعل هانتجتون».

حوار صحفي مع هانتجتون: ـ

ورغم مضى عدة سنوات على نشر ورقة «صراع الحضارات»، فإن المفكرين والكتاب مازالوا يناقشون الأفكار التى وردت فيها، لأن الواقع الحى يؤكد أن الحروب الأهلية والصراعات المختلفة تتضمن جوانب ثقافية وسلالية ودينية أى تتفق كما يظهر مع نظرية هانتجتون، ولذلك يبدو أن توصيات هانتجتون التى قدمت إلى الإدارة الأمريكية، قد صارتِ واقعاً وتحولت إلى سياسات وتوجهات تتبناها أجهزة الدولة على أنواعها: فى السياسة الخارجية والدفاع والاقتصاد والمخابرات وما إليها. لقد دعى الدكتور صموئيل هانتجتون إلى المملكة العربية السعودية لكى يجرى حواراً مع المسئولين، فكان أن انتهز خالد الدخيل الصحفى بجريدة الشرق الأوسط الفرصة وأجرى معه حواراً سجله فى الجريدة نشر يومى الأربعاء ١٩ من يونيو عام ١٩٩٦ والخميس ٢٠ من يونيو عام ١٩٩٦، ونختار منه هذه العبارات ذات الدلالة:

س: فى مقالك «صدام الحضارات» تقول بأن الاختلافات بين الحضارات كانت عبر العشرين قرنا هى العامل الذى ولد أطول الصراعات وأكثرها عنفاً؟

جـ : ما قلته فى المقال حول هذه النقطة ليس دقيقاً تماماً، وقد أعدت التفكير فيه.

س: قولك بأن الصراع بين الحضارات يمتد لقرون عدة يتناقض مع الفرضية التى يرتكز عليها المقال، وهى أن الصدام بين الحضارات لم يبدأ إلا بعد نهاية الحرب الباردة؟

جـ: بعد أن انتهيت من كتابة هذا المقال وافقت على تأليف كتاب عن الموضوع نفسه، ولذلك فقد بحثت فى الموضوع أكثر من السابق وبشكل أعمق(*).

س: إذن ما قلته كان خطأ؟

جـ: على أى حال لن أضعه بنفس الصيغة السابقة، لأن الواضح أن هناك صراعات حادة داخل كل حضارة، فالإغريق تحاربوا فيما بينهم... وأن الدول

الأوروبية دخلت فى حالة حرب فيما بينها استمرت ما بين ٣٠٠ إلى ٤٠٠ سنة، وهذه الحقبة تعرف فى تاريخ الغرب بحقبة «الدول المتحاربة». أما الآن فإن الحرب بين الدول الغربية أمر غير وارد أبدًا...

وفى موضوع آخر قال هانتجتون: إن إحدى المشكلات التى يواجهها العالم الإسلامى هى أنه ليس هناك دولة إسلامية مهيمنة أو ما يمكننى أن أسميه الدولة المركزية أو الدولة النواة Core State، فهو أمر انتهى مع الدولة العثمانية.. ولكن هناك نوعاً من التنافس أو التسابق بين السعودية وإيران وتركيا وباكستان.

س: إن نص ما قلته فى مقالك كان: إن عمليات التغيير الاجتماعى والتحديث الاقتصادى فى العالم تؤدى إلى الفصل بين الشعوب وبين هويتها المحلية القديمة، كذلك تؤدى تلك العمليات إلى إضعاف الدولة الوطنية كمصدر للهوية. لكنك إذا نظرت إلى التجربة العربية ستجد الأمر يسير فى الاتجاه المعاكس.

جـ: ها أنت ذا تستشهد بنص كلامى، لا أظن أننى سأقول ذلك فى المستقبل بنفس الطريقة.. وهذه الشعوب تبحث الآن عن هوية أوسع من هويتها المحلية، وإذا نظرنا إلى العالم الإسلامى أو فى أمريكا اللاتينية أو فى الهند فإن الشعوب هنا تعود إلى هويتها الدينية.

س: تقصد مصر وباكستان؟

جـ: نعم، وهو ما يبدو لى أحد الأسباب وراء الصحوة الإسلامية، هذه العودة إلى الإسلام والتى تكشف عن نفسها بطرق مختلفة كثيرة تعنى أن الشعوب تبحث عن هوية.

س: ماذا عن فكرة التشابه الثقافى بين الدول، وأنت ترى أن هذا التشابه شرط مسبق لتحقيق التكامل الاقتصادى فيما بينها؟ كيف إذن تنظر إلى فكرة السوق الشرق أوسطية بحيث تشمل العرب وإسرائيل؟

(*) صدر الكتاب بالفعل عام ١٩٩٦.

جـ: لا أعتقد أنه سيكون هناك سوق مشتركة فى الشرق الأوسط، هذا شىء لن يحدث.

س: لكن الفكرة الشائعة هى أنه لن يكون هناك سلام فى المنطقة دون شكل من أشكال العلاقة الاقتصادية بين الأطراف المعنية هنا؟

ج: لذلك تحتاج إلى سوق اقتصادية مشتركة لتحقيق السلام. لكن أغلب دول العالم بينها سلام بدون هذه السوق، هناك مستويات مختلفة للتكامل الاقتصادى، أدناها هو المنطقة الاقتصادية الحرة، يأتى بعدها الاتحاد الجمركى، ثم السوق المشتركة حيث تتحرك عوامل الإنتاج داخل السوق، بعد ذلك يأتى التكامل الاقتصادى الشامل فى السياسات والمالية والنقدية..... إلخ. ولعل أفضل مثال على ذلك ما يحدث الآن بين دول أمريكا اللاتينية، فقد أدركت هذه الدول أن التكامل الاقتصادى شىء جيد ومفيد لتحقيق التنمية الاقتصادية. فالبرازيل والأرجنتين والباراجواى والأوروجواى تسير بخطوات متسرعة وكأنها تسابق الزمن وتوسعت التجارة بينها.

س: لكن قارن مثال أمريكا اللاتينية الذى ذكرته بالعالم العربى، ستجد أن الوضع على العكس من ذلك تماماً. فالتجارة بين الدول العربية لا يمكن مقارنتها بما ذكرت على الرغم من التشابه الثقافى بين الدول العربية ربما يكون أقوى مما هو بين الدول فى أمريكا اللاتينية؟

جـ: أنا لا أعرف لماذا لم يتجه العرب إلى الآن لتحقيق نوع أفضل من التكامل الاقتصادى فيما بينهم.

س: ماذا تقول عن فكرة التشابه الثقافى وأهميتها للتكامل الاقتصادى والتنمية الاقتصادية؟

س: أنا أقول إنه شرط مسبق، ولم أقل إنه يكفى لتحقيق التكامل الاقتصادى، هو عامل ضرورى ولكنه «وحده» ليس كافياً. والذى يبدو لى أن مشكلة الدول العربية

تكمن فى أن اقتصادياتها متشابهة، لذلك ليس أمامها إلا أن تكون معاملاتها التجارية مع الدول الصناعية، ففى هذا الجزء من العالم العربى (يقصد الخليج) ليس هناك مبرر أن تصدر الدول النفط بعضها إلى بعض.

س: كيف تنظر إلى إمكانية السلام فى هذه المنطقة؟

جـ: إن إمكانية السلام ستظل إمكانية وسيكون التقدم بطيئاً: خطوتين للأمام تليها خطوة إلى الخلف، لكن عملية السلام سوف تستمر لسنوات طويلة ربما عقود وستتجه من المشكلات الأسهل إلى الأكثر صعوبة، وعندما تصل إلى القدس فلا أعرف كيف سيتم حلها. لقد قال لى الأمير تركى الفيصل إنه يعتقد أن لدى الرئيس حافظ الأسد مصلحة كبيرة فى التوصل إلى اتفاق ما مع الإسرائيليين.

س: مقارنة مع زمن الحملات الصليبية وزمن العثمانيين، يمكن القول بأن الوعى الحضارى عند العرب فى الوقت الحاضر أقل مما كان عليه فى الماضى.. الدول العربية - وبغض النظر عن الحركات الأصولية - تتصرف الآن، ليس من منطلقات دينية، ولكن على أساس حساب المعادلات السياسية أى المصالح السياسية، كيف تفسر ذلك؟

جـ: يمكننى القول إن قبول العرب بدولة إسرائيل يعكس حكمة أكثر من جانبهم وإحساسا بمصالحهم الحقيقية،ولكن كما قلت من قبل، عليهم أن يتوصلوا إلى حل لقضية القدس.

خاتمة فصل ٢:

لقد استرسلت عن عمد فى طرح أفكار هانتجتون، لأننى أراها الجانب النظرى المؤثر فى آليات السياسة الأمريكية، ويتجلى ذلك بوضوح من خلال تصرفات وتصريحات الإدارة الأمريكية والتى يبدو أنها ستستمر فى السنوات القادمة، وهو ماعبر عنه هانتجتون من خلال حواره الأخير فى يونيو عام ١٩٩٦ والذى أخذنا منه

إجابات تخصنا.

وليس هدفي من هذا الكتاب هو الرد على نظرية صراع الحضارات أو نقد كل جوانبها، فقد قمت بذلك من خلال الكراسة الإستراتيجية رقم ٣٠ الصادرة عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام - عدد يونيو عام ١٩٩٥ - ولكن الواضح أن الدول والشعوب العربية - فيما عدا التيار الأصولي - قد قبلت الحل السلمي أو كما عبر عنه هانتجتون فى تصريحاته السابقة أن «قبول العرب بدولة إسرائيل يعكس حكمة أكثر من جانبهم وإحساساً بمصالحهم الحقيقية» مما يعنى أننا نحن العرب قد طبقنا بالفعل فلسفة وثقافة «قبول الآخر»، فهل كان ذلك نتيجة توازن قوى سياسي وعسكرى - إقليمي وعالمي - أجبرهم على القبول؟ أم أنهم بنوا موقفهم على ما لديهم من مخزون وتراث «قبول الآخر» لعلهم بذلك يغيرون الواقع الثقافى فى المنطقة ليتحول ويكون نموذجا عالمياً يخرج من حتمية صراع الحضارات؟ أم أن الأمر لا هذا ولا ذاك وإنما هو عمل تلقائي نتيجة الإحساس الداخلي بالضعف والتفكك العربي؟ هل هو قبول عقلانى وفقاً للأسس السائدة فى العالم أم مزيج أو لقاح ثقافى من نوع جديد؟ دعونا ننتقل إلى الفصل التالى لنفحص خبرة قارة أمريكا اللاتينية فى هذا الموضوع، فقد نلقى أضواء حول مفاهيم قبول الآخر أو المزج الثقافى الذى يؤدى إلى الحوار ومن ثم قبول الآخر.. وإن كنا ننوه إلى أن هناك فرقاً بين قبول الآخر داخل الوطن الواحد أو الحضارة الواحدة أو الحضارات المختلفة وبين قبول من فرض نفسه بوصفه آخر واحتل أرض الآخرين..

الفصل الثالث
الماركسية والكاثوليكية معاً
من «لاهوت التحرير» إلى «لاهوت الحياة»

- □ قصة الصراع بين الجناح الثورى والجناح الإصلاحى فى الأيديولوجية الاشتراكية.
- □ الأمريكان أنفسهم لم يسلموا بمقولة «نهاية التاريخ» والانتصار النهائى للرأسمالية.
- □ الاتحاد السوفييتى سقط لأنه صدق الحتمية الاشتراكية ولم يطور أفكاره ونظامه من الداخل فعاشت قيادته فى وهم.
- □ أمريكا اللاتينية تبحث عن بديل ثالث وتجده فى لقاء الكثلكة بالماركسية.
- □ ١٩٦٨ عام فاصل فى نشأة «المسيحية الجديدة».
- □ من «لاهوت التحرير» إلى «لاهوت الحياة» من خلال المشاركة والممارسة.
- □ تحرير الإنسان لم يعد بتخليصه من الظلم فقط بل وبتأمين كوكب الأرض.
- □ هناك (فى أمريكا اللاتينية) قال كاسترو: من يخون الفقراء يخون المسيح.
- □ هنا فى مصر تقول تجربة أحمد عبدالله والجزويت: من يخون الضعفاء يخون محمداً وعيسى والنبيين.. وأمنا الأرض!



الماركسية والكاثوليكية معاً
من «لاهوت التحرير» إلى «لاهوت الحياة»

الماركسية لها جناحان:

منذ أن أعلن «البيان الشيوعى» المسمى بـ«المنافستو» عام ١٨٤٨ تحولت النظرية والفلسفة التى سجلها كارل ماركس الى حركة شعبية ؛ لأنها نبهت لأهمية تجميع وتعبئة «مشاعر إنسانية جماعية» لمجموعة بشرية صاعدة وقوية، وهى الطبقة العاملة التى تكونت من خلال إنشاء المصانع على أنواعها أو ما أصبح يشار إليه بـ«الثورة التكنولوجية الأولى».

فقد تجمع العمال فى مواقع محددة هى المصانع ذاتها وبشكل مكثف داخلها وليس مثل الفلاحين الزراعيين المنتشرين فوق الأرض فى مسطح متسع. وكانت المصانع متقاربة جغرافياً ونوعياً فى الأحياء السكنية وفى المدن التى تركزت فيها الصناعة، والتى نمت بشكل هائل طوال القرن التاسع عشر فى بلدان أوروبا الغربية بالذات ثم فى أمريكا بعد ذلك، فكان أن تكونت النقابات العمالية وظلت تنمو تدريجياً وربما كانت البداية واضحة فى انجلترا بصفة خاصة، والتفت الحركات النقابية حول الأفكار الماركسية ثم أنشأت الحركة النقابية ممثلة فى اتحاد نقابات العمال، حزب العمال البريطانى، والذى مازال حتى الآن برغم التغيرات الهائلة التى شاهدها العالم، هو التنظيم السياسى الرائد المرتبط والممول من اتحاد نقابات العمال، وإن كانت حكومة تونى بلير التى فازت بشكل كاسح فى صيف عام ١٩٩٧، قد أدركت أن التركيبة الاجتماعية لمواطنى انجلترا قد تحولت من البروليتاريا إلى الطبقة المتوسطة. وهذا على أى حال موضوع آخر.

وفى بلدان أخرى استهوت النظرية الماركسية المثقفين، أى تولدت أيضاً

«مشاعر إنسانية جماعية» متعاطفة مع هذه الأفكار الجديدة، فكان أن أنشئت جماعة الفابيين Fabian Society فى بريطانيا، ثم نشأ تحالف المثقفين مع زعماء اتحاد العمال ليترجموا المشاعر الجماعية للطبقة العاملة، والتى شعرت بالقهر والظلم من طبقة الرأسماليين، وهكذا تكونت تدريجياً أحزاب «الاشتراكية الديمقراطية» فى معظم دول أوروبا الغربية فى أواخر القرن التاسع عشر، وبخاصة فى فرنسا وألمانيا وبلدان شمالى أوروبا فى اسكندنافيا، وبرز دور هذه الأحزاب فى السويد والنرويج والدانمارك وحتى الأحزاب اليمينية فى تلك البلاد قد اقتنعت مع مرور الوقت بأن تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال الضرائب هو الضمان للأمن والتماسك واستقرار المجتمع.

وكان طبيعياً فى بلدان أخرى مثل إنجلترا وفرنسا وألمانيا أن يكون رد الفعل هو تجمع الرأسماليين وأصحاب المصانع فى اتحادات تحولت الى أحزاب سياسية، وأخذت تقاوم الأفكار التى يدعو لها فكر وأيديولوجية «الاشتراكية الديمقراطية»، فتدعمت أحزاب الأحرار والمحافظين ممثلة لليمين، وتحول الصراع الفكرى إلى صراع سياسى. ولكن فى إطار المناخ الديمقراطى والليبرالى الذى بدأ مع عصر النهضة الأوروبى منذ القرن السابع عشر، توصل المجتمع لصياغة دستورية استقرت مفاهيمها وأنتجت ما عرف بالتوازن الثلاثى بين السلطة التنفيذية ولديها أدوات جهاز الدولة بكل ما تشمل من جيش وشرطة وسجون وأموال وجهاز بيروقراطى حكومى، ثم السلطة الثانية ممثلة فى البرلمان والتى يشار اليها باسم «السلطة التشريعية»، مع توسيع سلطات القضاء واستقلاله ليقيم العدالة والتوازن.

وقد بدأ تداول السلطة يتم بشكل سلمى عادة بعد الحرب العالمية الأولى، حيث فاز فى الانتخابات العديد من أحزاب الاشتراكية الديمقراطية. ولكن المفاجأة الكبرى كانت فى انشقاق الحركة الماركسية الى جناحين: الأول لايؤمن إلا بالتغيير الثورى العنيف، والثانى كان مقتنعاً بأن الوصول إلى السلطة يجب أن يكون بطريق صندوق الانتخابات، أى الدعوة لتجميع «مشاعر» ومصالح ورؤى قطاعات من البشر فى طليعتها الطبقة العاملة لكى تصوت الى جانب «الاشتراكية الديمقراطية»، وقامت

الأحزاب المحافظة اليمينية من ناحيتها بتجميع مشاعر قطاع آخر من البشر يتضمن أيضاً الكثير من الفقراء بما فيهم العمال ولكنهم لسبب أو لآخر مقتنعون بأن استقرار المجتمع يكون فى حكم الرأسمالية التى توفر الخير العام فيصلون إلى مستوى معيشة أفضل ولذا كانوا يصوتون لصالح هذه الأحزاب. وقبلت الأطراف المتصارعة «لعبة» تداول السلطة من خلال الانتخابات أى من خلال إقناع الناس بمصالحهم أو انتماءاتهم أو تبنى مايمكن أن يملأ وجدانهم، فالتصنيف الطبقى وحده لايكفى لفرز البشر.

هذا عن الصراع السلمى بين اليمين بعامة والتيار الاشتراكى الديمقراطى. لكن لنتكلم قليلا عن الفريق الثورى لأنه كان يتعجل الأمور ويرى أن الوصول إلى السلطة من خلال الانتخابات طريق طويل متعرج بدعوى أن المشاعر الإنسانية تتكون من خلال عمليات مجتمعة معقدة، منها الأسرة وظروف النشأة وعوامل الوراثة فضلا عن التعليم والدين والعقيدة التى تتكون فى الكنائس (قبل وجود وسائل الإعلام الجماعية من إذاعة وتليفزيون) ولذلك لابد من البديل، وهو أن الوصول إلى السلطة لن يتم إلا من خلال الثورة والعنف، ويكون التنظيم والدعوى لها بطريق سرى حتى لاتطارده السلطة القابضة وهى محكومة بالرأسماليين، على حسب مفهومهم.

وبالفعل قام «لينين» بمزيد من الجهد النظرى لايقل أهمية عن جهد كارل ماركس ذاته وقدم فكرا أخذ اسمه «الماركسية – اللينينية» وصار نظرية سياسية أكثر فاعلية، فلم يكن لينين مفكراً وفيلسوفاً فحسب إنما هو منظم للبشر ومرتب لقيام ثورة بالفعل، واستطاع أن يحول نظريته إلى واقع.. واستولى الحزب الشيوعى على السلطة فى روسيا القيصرية بما أصبح يُعرف عالميا بثورة أكتوبر عام ١٩١٧، وقدم نموذجاً آخر يخالف نموذج ومفاهيم وطريق «الاشتراكية الديمقراطية». وقد انبهر بهذا الفكر وهذا النموذج جماعات صغيرة من المثقفين فى معظم دول أوروبا حيث أسسوا أحزاباً تدين بالنظرية ذاتها والنهج ذاته، سميت بـ«الأحزاب الشيوعية» لكى تكون مختلفة وأحياناً معادية لأحزاب الاشتراكية الديمقراطية التى كانت قد احتلت موقع الحكم بالفعل وصارت أحد معالم الحياة السياسية والفكرية فى كثير من

بلدان أوروبا الغربية.

وبانتهاء الحرب العالمية الأولى، كانت الحكومات المحافظة فى الدول الغربية قد أدركت الخطر المحتمل من استيلاء الشيوعيين «البلاشفة» على الإمبراطورية القيصرية الروسية المترامية الأطراف، لكن برغم كل العقبات فإن الثوار مضوا فى خطتهم فحولوها إلى جمهوريات اشتراكية يحكمها مندوبو الشعب، أى ممثلو الجماهير التى تحركت لتنفيذ الثورة والتى استولت على السلطة والمرتبطة بالفكر الشيوعى، وهم الذين أسموا أنفسهم «السوفييت» أى المندوبين. وفى عام ١٩٢٢، أنشأوا «اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية» والذى أصبح يعرف فيما بعد اختصاراً بـ«الاتحاد السوفييتى» وغدا محكوماً بحزب واحد وهو الحزب الشيوعى المسمى «البلشفى السوفييتى» طليعة للطبقة العاملة المسماة «البروليتاريا». وأغلق الاتحاد السوفييتى حدوده حتى يتحاشى الهجوم المسلح عليه، وحكم هذه الرقعة الواسعة حكماً شمولياً من خلال قبضة السلطة والحزب والمخابرات. وقد أسمى كل ذلك جبهة «الثورة» فى مواجهة أعداء الثورة أو «الثورة المضادة». وكان الحكم والسلطة ينفذان نظرية تجمع وتقود «المشاعر الإنسانية الجماعية» للجماهير السوفييتية. وقدمت السلطة وجبات شهية استطاعت أن تكسب بها أولا وقبل كل شىء الطبقة العاملة فى مجال الصناعة أى «البروليتاريا»، ثم أقنعت فئات أخرى أن تتحالف معها، وفى مقدمتهم عمال الزراعة أى «الفلاحون»، ثم توجوا كل ذلك بجماعة المثقفين. وقاموا بإنشاء «الجيش الأحمر» ليكون درعاً وحامياً للثورة ومكاسبها.

قاوم هذا الحكم فئة الملاك للأراضى الزراعية أو ما أسموه «الكولاك»، حيث قهرهم ستالين الحاكم والزعيم القوى، الذى ورث لينين وقام أوائل الثلاثينيات بحركة تطهير جماعى للقضاء على هذه الطبقة، وبقهرها ساد «الخوف الجماعى» واستقرت الأمور ظاهرياً وقام النظام بوضع أسس جديدة لمجتمع جديد، فكانت المزارع الجماعية التعاونية فى الزراعة، وحُكمت المصانع من خلال النقابات العمالية بقيادة ممثلى الحزب الشيوعى، وحدثت بالفعل حركة تنمية وعمران وتعليم وثقافة واسعة ؛ حتى تشعر تلك الفئات التى قاومت الثورة أنها حصلت على

مكاسب اشتراكية. وتحولت الشعوب المقهورة فى آسيا والتى كانت مستعمرات روسيا القيصرية، إلى جمهوريات سوفييتية من نوع جديد لها حقوق دستورية متكافئة فى روسيا ذاتها. وصارت أخبار هذا الوليد الجديد «الاتحاد السوفييتى» تتسرب إلى الخارج برغم الحصار الحديدى الذى فرضه على نفسه والذى فرضته عليه دول أوروبا الغربية، إلى أن كانت الحرب العالمية الثانية وما أعقبها من حرب باردة ليس هنا موضع طرح تفاصيلها، فهى تاريخ معاصر معروف.

عصف ذهنى حول نظرية «الحتميات» :

ما يهمنا طرحه فى هذا الفصل أيضاً هو أن الدين أحد المكونات المهمة المحركة للمشاعر الإنسانية الجماعية، لذلك لم يعد الأمر قاصراً على نظرية أن «صراع الطبقات» هو وحده محرك التاريخ كما كانت النظرية الماركسية تدعى وهو ما ذكرناه، وإنما حاول كل الأطراف التى تعمل فى المجال السياسى - ومن منطلق براجماتى - أن تستفيد من «الرصيد» التاريخى للمشاعر الإنسانية الجماعية التى التفت حول الأديان، كل الأديان.

أدرك الماركسيون والشيوعيون أهمية دور الدين واحتمال أن تقوم المؤسسات الدينية بمقاومة الثورة، لذلك استولت القيادة الثورية البلشفية على الأرض الزراعية التى تملكها الكنيسة الأرثوذكسية الروسية، أى جردت الكنيسة من أهم أسلحتها الاقتصادية ثم حولت مبانى الكنائس فى روسيا وأوكرانيا، وكذلك المساجد فى طشقند وجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية إلى «متاحف»، ولكنها اضطرت إلى فتحها للجمهور بعد ذلك عندما استقرت الثورة سياسياً ونتيجة الضغوط القادمة من المؤسسات الدينية فى باقى العالم «الحر»، ولكنها كانت تحت رقابة صارمة من الدولة وأجهزتها.

وفى الجانب الآخر من أوروبا أدركت الأحزاب اليمينية أن الكنيسة الكاثوليكية هى الحصن المتين ولابد من الاستفادة منه فى قهر الشيوعية. فالجماهير المتدينة - حتى وإن كانت منتمية إلى الطبقة العاملة - سوف تنحاز ثم تنتخب الأحزاب اليمينية. وكشف الفاتيكان عن موقفه السياسى المنحاز إلى الأحزاب المسماه بـ«الديمقراطية المسيحية».

وبهذا تداخل الصراع بين الطبقات بالصراع بين الاقتناعات. ووضح من تتبع هذه المسيرة بالنسبة لى -باعتبارى كاتباً مهموماً على الأقل- أن المشاعر والاقتناعات والمفاهيم الإنسانية الجماعية هى محرك التاريخ ، من هنا كانت اهتمامات الدولة فى العصور الأحدث بوسائل الإعلام حتى تشكل المشاعر الإنسانية الجماعية وتضعها فى التوجه الذى يخدم مصالح السلطة الحاكمة وهو أمر سنعود إليه فى فصل قادم.

وبعد الحرب العالمية الثانية وازدياد حدة الصراع فيما أصبح يعرف بـ«الحرب الباردة» ودخول أمريكا طرفاً رئيسياً فى السياسة العالمية باعتبارها أحد قطبى الصراع، وضع جون فوستر دالاس - وزير خارجية أمريكا فى حقبة حكم الرئيس ترومان فى الخمسينيات - استراتيجية كونية مهمة من خلال العمل على خلق تحالف عالمى بين النظام الرأسمالى فى مجمله من جانب وبين الأديان من جانب آخر وذلك على مستوى العالم كله لمقاومة المد الشيوعى، فقام بإنشاء ما أسماه «معبد التفاهم» "The Temple of Understanding"، وكون بالفعل أول الأمر تحالفاً مع المذاهب المسيحية على الرغم مما كان بينها من عداوة لقرون طويلة، وعرف هذا التحالف بـ«مجلس الكنائس العالمى» وهو تجمع هائل وضخم يشمل الكنيسة الكاثوليكية المتمركزة فى «الفاتيكان» مع مجمل الكنائس الأرثوذكسية والبروتستانتية على توصيفاتها كافة.

ثم كون كل من أمريكا والفاتيكان صلات مع المؤسسات الدينية فى العالم الإسلامى، تحمل مسميات مختلفة، منها الحوار الإسلامى المسيحى منذ الخمسينيات، واعتقد كل من أمريكا وأوروبا الغربية أن العالم الإسلامى سوف يساهم فى مقاومة الشيوعية باعتبارها داعية لنكران دور الدين على أنواعه (*).

وفى حقبة السبعينيات وقع الاتحاد السوفييتى فى شرك الحرب فى «أفغانستان» وقد استدرج إليها، فقامت وكالة المخابرات الأمريكية CIA بتجنيد المتطوعين من البلدان الإسلامية كافة فيما أصبح يعرف بـ«المجاهدين» لأنهم انضموا بالفعل إلى

حزب «المجاهدين الأفغان»، وكان تمويلهم وتدريبهم يتم فى وضح النهار بمنطقة شمالى باكستان حيث يتسرب المجاهدون ويتوغلون فى حرب التحرير. واستطاع الغرب أن يحول الحرب الأهلية فى أفغانستان لتكون حربًا دينية «مقدسة» بين الفريق الإسلامى من جانب والماركسية «الملحدة» من جانب آخر. ومن سخريات القدر أن تعانى أمريكا حالياً من «العرب الأفغان» الذين جندتهم ودربتهم لمقاومة الشيوعية، كما يعانى منهم غيرها من داخل العالم الإسلامى ذاته الذى ذهب منه المتطوعون إلى هناك. والمعروف أنه عندما انهار الاتحاد السوفييتى تحول المجاهدون - أكثرهم - إلى حركات إرهابية وصل بعضها إلى داخل أمريكا نفسها.

واستمرت الولايات المتحدة الأمريكية فى النهج «البراجماتى» (والذى يمكن تبسيط مفهومه وفق المقولة الشهيرة: «الذى تغلب به العب به»). واستفادت من المشاعر الإنسانية الجماعية الملتفة حول الدين - أى دين- ولم تقف طويلا عند مقولة «حتمية انتصار النظام الرأسمالى» كما قال ذلك فوكوياما فيما بعد فى كتابه «نهاية التاريخ»، واستطاعت أن تفكك الاتحاد السوفييتى، مستفيدة من أنه قد توهم صدق نظريته فى «حتمية انتصار الاشتراكية». ومنذ أن تحالفت أمريكا مع أوروبا الغربية عسكرياً فى التنظيم الذى خلفته باسم حلف الأطلنطى «الناتو» ظل الغرب فارضاً سباق التسلح النووى ثم الصواريخ العابرة للقارات والتى تحمل رءوساً نووية إلى أن وصل إلى ما أسماه «حرب النجوم» فى الثمانينيات، وهنا أنهك اقتصاد النظام السوفييتى لأنه لم يستطع أن يجارى أمريكا فى الإنفاق على التسليح، فهبط مستوى المعيشة، ولم يعد الاتحاد السوفييتى هو حلم البشرية وجنة

(*) المؤلف: يلعب الحوار الإسلامى المسيحى الآن دوراً بناءً فى البحث عن أرضية مشتركة للتفاهم بين أصحاب الأديان ولكنه يتحول الآن تدريجياً ليكون حواراً بين المثقفين فى إطار أشمل هو الحوار بين الحضارات والثقافات، وعقد لذلك المؤتمر الدولى بين الحكومات بعنوان «الثقافة قوة» حضره ١٥٠ وزير ثقافة ونحو ١٥٠٠ مفكر ومثقف فى مدينة استكهولم فى ٣٠ مارس حتى ٢ ابريل ١٩٩٨ وسيكون للتوصيات وخطة العمل الصادرة عنه، آثار بعيدة لربط الثقافة بالتنمية.

الفقراء. وساهم كل ذلك فى تآكل النظام من داخله وتفكك الاتحاد.

ومرة أخرى تأكد أن النظرية الماركسية التى نادت بالمساواة والتكافؤ بين البشر دون تمييز بسبب السلالة أو اللون أو الدين أو المذهب أو نوع الجنس (أى ذكر أو أنثى) لم تستطع أن تفرض وجودها ليس فقط على مستوى العالم كما كان متصوراً، بل أيضاً وفى مجمل دول وشعوب الاتحاد السوفييتى. وهكذا نشأت حاجة لطرح فكر جديد لايعتمد على «الحتميات»، أو يروج لحتميات من نوع خاص تخدم ديمومة الرأسمالية ولذلك ظهرت فى أمريكا مباراة فى النظريات التى تدعو إلى «نهايات الأشياء»، فكانت مقولات وكتب ونظريات باسم «نهاية الأيديولوجيات» ثم «نهاية التاريخ» ثم «نهاية الفلسفة» وما إلى ذلك، وهو دليل إفلاس فكرى فى تلك الحقبة من تاريخ البشرية. ولا أدعى أن هذا الكتاب هو نظرية جديدة تفسر التاريخ بقدر ما هو دعوة حشد وشحذ وعصف ذهنى Brain Storming.

دول العالم الثالث تدخل فى الخط:

ظهرت الماركسية مصاحبة لنضوج المجتمعات الصناعية فى أوروبا الغربية فى النصف الثانى من القرن ١٩، ولذا تصور ماركس أن المجتمع الاشتراكى سيكون أول الأمر فى إنجلترا أو ألمانيا عندما شاهد نمو الصراع بين حركة النقابات العمالية والأحزاب التى تلتف حول الماركسية وبين الرأسمالية، ولكن ثبت أنه لايمكن التنبؤ «الدقيق» بحركة التاريخ فمات ماركس وظهر لينين فكان انتصار ثورة أكتوبر عام ١٩١٧ فى «بطرسبرج» والتى صارت فيما بعد «لينينجراد». وظهرت حركات التحرر الوطنى فى بعض البلدان بعد الحرب العالمية الأولى كما فى مصر والهند، ولكنها انتشرت بشكل واسع بعد الحرب العالمية الثانية فيما أصبح يشار إليه بـ«العالم الثالث». وتغيرت موازين القوى السياسية فى العالم. وعقد مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ لتتبلور بعده حركة مجمعة دول عدم الانحياز فى معظم دول آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية. وكان لهذه الحركة دور فى دعم السلام ومنع قيام حرب عالمية ثالثة، من خلال إقامة التوازن بين القطبين الرئيسيين أعنى موسكو

وواشنطن. وقد حاول الاتحاد السوفييتى أن يستميل معظم هذه الدول إليه وقدم لها دعماً سياسياً واقتصادياً، وكان له مواقف واضحة بالانحياز الى القضية العربية عموماً ومصر خصوصاً طوال حقبة عبدالناصر. ولكن ما أن رفع الغطاء وتفكك الاتحاد السوفييتى عام ١٩٩٠، حتى ظهرت «أعراض» الانتماء إلى الحضارات والثقافات والأديان، وقد طفت الظاهرة على السطح بالفعل وتم رصدها واستفاد منها صموئيل هانتجتون كما ذكرنا سابقاً فى الفصل الثانى.

غير أن الأمر الملفت للنظر هو أن الشيوعية قد استمرت فى الصين وظل النظام متماسكاً لم يتفكك كما حدث فى الاتحاد السوفييتى وأوروبا الشرقية، واستبدلت الصين بالانتماء الأيديولوجى الانتماء الجغرافى وانضمت إلى مجموعة دول الشرق الأقصى الكنفوشية. واكتفت الهند بذاتها فى محاولة فريدة للتنمية من خلال نظام ليبرالى مأخوذ من الغرب، لعلها تقدم نموذجاً حضارياً مستقلا، ولكنها تعانى من صراعات مريرة تاريخية بين الهندوس والمسلمين. وتفكك الاتحاد اليوجوسلافى وتحول إلى مأساة إنسانية لم يسبق لها مثيل فى الحروب الأهلية وانقسم إلى عدة دول على أساس دينى وعرقى، وهو الأمر الذى عزز وجهة نظر هانتجتون فى نظرية «صراعات الحضارات» كما ظهرت مأساة تفكك أو تحلل بعض الدول المستقلة حديثاً فى افريقيا ابتداء من الصومال إلي رواندا إلى زائير وغيرها، وارتدادها إلى صراعات القبائل.

لأمريكا اللاتينية وضع خاص:

أما أمريكا اللاتينية فقد انسلخت فى هدوء من مجموعة عدم الانحياز، ووجدت نفسها ومصالحها مع الولايات المتحدة الأمريكية فقامت – مثلا – النافتا (وهو التحالف الاقتصادى بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك). وكان ذلك متوقعاً. فقد مرت أمريكا اللاتينية بخبرة إنسانية فريدة من نوعها وهى إمكان «التزاوج» أو المصالحة أو قبول الآخر بين الماركسية باعتبارها أيديولوجية ظهرت حديثاً فى القرن التاسع عشر وبين المذهب الكاثوليكى الذى يعتبر مريدوه الفريق المتماسك والمحافظ فى الديانة المسيحية. وكان هذا التزاوج الفكرى من خلال ما

عُرف بـ«لاهوت التحرير» منطويا على خبرة إنسانية فكرية فريدة غير متكررة تحمل فى طياتها مفاهيم وثقافة «قبول الآخر» ليس على المستوى الفردى وإنما على المستوى الجماعى والأيديولوجى، وهو الأمر الذى دفعنى لأن أفرد لهذا التزاوج بين أيديولوجية ودين فصلا خاصاً، فهو أحد سمات القرن العشرين. وربما يكون عرضه وتحليله دافعاً لأن يتكرر فى مناطق أخرى وإن كان التكرار الميكانيكى غير ممكن، ولكن خبرة الآخرين قد تدفع لابتكار نوع جديد للمصالحة أو قبول الآخر بين ديانتين أو أيديولوجيتين.

لقد ذكرت قبل قليل أن الماركسية - اللينينية - كما كانت تمارس فى الاتحاد السوفييتى - قد أصبحت لها طقوس لم تكن تمارس إلا فى بعض الأديان. فعلى الرغم من أنها (أى الماركسية - اللينينية) قد بدأت مناقضة للأديان فى مجملها ووصفتها بأنها «أفيون الشعوب»، **إذ بها مع اختفاء الديمقراطية والحوار وآليات التصحيح الذاتى، إحلال مفاهيم «ديكتاتورية البروليتاريا» وقيادة الحزب الواحد وما إليها محلها، إذ بها تتحول الى ممارسات وطقوس لاتطبقها إلا بعض الأديان،** فقد اعتبر الشيوعيون أن لينين - وليس ماركس - هو نبى الماركسية اللينينية، وصارت تقاليد زيارة قبره والعبور باحترام أمام الجسد المحنط والمسجى فى تابوت ذهبى لها مراسيم تناظر التبرك بأجساد وقبور القديسين والأبرار والمشايخ، وتحول أعضاء الحزب الشيوعى وكأنهم رجال «كهنوت» يفسرون النظرية والنصوص الواردة فى الكتب التى صارت تدرس إجبارياً فى كل المعاهد والكليات الجامعية. وصار حضور ممثل الحزب ليتحدث فى أى مؤتمر علمى مناظراً لحضور رجل دين يفتتح مثل هذا المؤتمر فى التخصص العلمى فى الدول الدينية. وقد دهشت عندما دعيت لحضور مؤتمر علمى عن «المنشآت المعدنية» فى براج فى تشيكوسلوفاكيا - (السابقة) - عام ١٩٥٩، وإذا بممثل الحزب يفتتح المؤتمر ذاكراً نصوصاً من الماركسية تؤكد أهمية الصناعات الثقيلة والحديد فى بناء المجتمع. قال ذلك بطريقة تناظر منح البركة من الشيوخ عندنا فى افتتاح المؤتمرات.

كما لاحظت أن فى رسائل الدكتوراه فى الجامعات العلمية على أنواعها فى كل

دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتى لابد أن تكون بداية أية رسالة وفى الصفحة الأولى منها كتابة لعبارة أو مقولة من تراث ماركس أو إنجلز أو لينين، ويكون الإبداع هو فى اكتشاف أو العثور على نص مرتبط بموضوع الرسالة وكأنه نص دينى، بالطريقة ذاتها التى صارت بها البسملة هى واجهة كل خطاب أو رسالة جامعية فى البلاد الإسلامية الآن. وهكذا تحولت الماركسية - اللينينية فى الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية الشيوعية إلى نوع من العقيدة الدينية أو ما يسمونه فى المذهب الكاثوليكى «الدوجما» Dogma، أى الإيمان اليقينى بأمور لا يمكن إثباتها بمنطق عقلى ولكنها تؤخذ كما هى، وكان وجود تمثال وصور لينين فى كل موقع من المدرسة الإبتدائية إلى المصانع إلى الميادين العامة يوحى بأن ديناً جديداً قد ظهر ليزيد الأمر تعقيداً وخلطاً للأوراق.

أما المذهب الكاثوليكى فكان - ومنذ القرن العاشر - هو القوة السياسية والاجتماعية والروحية المهيمنة على مقاليد الأمور وعلى الأمراء والإقطاعيات فى وسط وغرب أوروبا والذين كانوا يأتمرون بأمر البابا. ثم مرت أوروبا بظروف عصر النهضة المعروفة فكان الانتقال - مع التطورات العلمية والثورة الصناعية - من العصور الوسطى إلى العصور الحديثة، من خلال الهزة الفكرية الكبرى مع ظهور مارتن لوثر الذى أنشأ المذهب البروتستانتى، الذى يعتمد على نصوص الإنجيل وحدها دون الممارسات والطقوس التى استنها البابوات المتعاقبون.. ولكن الكنيسة الكاثوليكية طورت نفسها بسرعة من الداخل وفتحت أبواب الحوار داخلها، ولذلك ظلت حتى الآن أكبر كتلة متماسكة من البشر المؤمنين بها فى أربعة أركان الأرض، فانتشارها يمتد الى اليابان غربًا ثم إلى أمريكا الشمالية والجنوبية على حد سواء.

تختلف ظروف أمريكا اللاتينية جذريا عن ظروف كل من آسيا وإفريقيا والعالم العربى فى نقطة البداية، فتلك الأخيرة تمثل شعوباً وحضارات لها تاريخ قديم يعود لآلاف السنين ،وبالذات فى مواقع الحضارات الزراعية التى تكونت حول الأنهار فى مصر وبين النهرين فى العراق وبين الهند والصين، بينما يقتصر تاريخ أمريكا

اللاتينية على نحو خمسمائة عام، حيث كان اكتشافها فى أكتوبر من عام ١٤٩٢، [ولا ننكر أنه كان لشعوبها الأصلية القليلة العدد حضارة، يُعاد الآن إحياؤها والاهتمام بها].

وكانت الفترة الأولى التى تمتد نحو ثلاثمائة عام هى فترة الاستيطان الأولى المقرونة بالتبشير مع استخدام العنف والقهر، فارتبطت هذه الفترة فى أذهان المستوطنين بقهر استعمارى من إسبانيا بالذات، تدعمه الكنيسة الكاثوليكية الإسبانية والتى كانت تبشر لكى ترسى قواعد الحكم الإستيطانى. ومع مطلع القرن التاسع عشر استقلت حركة الاستيطان، وضمرت تدريجياً العلاقات بين إسبانيا وأوروبا والكنيسة الكاثوليكية على الجانب الأوروبى للأطلسى وبين الهياكل الاجتماعية والسياسية والكنيسة التى تبلورت واستقرت فى معظم دول أمريكا اللاتينية، إلى أن جاء عام ١٨٨٠ فتبلورت أكثر السلطة السياسية فى اتجاهين تشبها بأوروبا: الأول اتجاه محافظ ويعبر أساساً عن طبقة ملاك الأراضى الزراعية المسماة وفق الأدبيات السياسية الأولجاركية Oligarchies. أما الثانى فهو ليبرالى صاعد يعبر عن قوى تتكون وتتبلور. واختارت الكنيسة أن تساند التيار المحافظ مما أثار الليبراليين والعلمانيين، فهاجموا موقف الكنيسة الرجعى. واستمر هذا الصراع ينمو ويزداد مع دخول الصناعة فى أوائل الثلاثينيات فى القرن العشرين، فغزت الصناعة بلداناً كثيرة منها المكسيك والبرازيل والأرجنتين وكولومبيا وتشيلى. وهكذا احتلت الطبقات الرأسمالية موقع الصدارة عوضاً عن طبقة مُلاك الأراضى واتسع نفوذ الطبقة الوسطى وأنشئت حركة نقابية للطبقة العاملة فى كل قطر وعلى مستوى القارة كلها، وقد أوجد كل ذلك حالة من الحراك الاجتماعى والصراع بين الجديد والقديم.

وفى الفترة التى امتدت لنحو ثلاثين سنة من عام ١٩٦٨ وما بعدها، قررت الكنيسة الكاثوليكية فى معظم دول أمريكا اللاتينية إعادة بناء نفسها تحت شعار «المسيحية الجديدة»، فقطعت الكنيسة تحالفها مع طبقة كبار ملاك الأراضى الزراعية المسماة بـ«الأولجاركية» Oligarchy كما سبق توصيفها، ودخلت فى

تحالف مع الفئات الصاعدة وهى التى سميت وفق أدبيات هذه الحقبة أيضاً بـ«البرجوازية الوطنية» المرتبطة بالتنمية والفكر الليبرالى وصولاً إلى الفكر الاشتراكى. وشهدت هذه الفترة إنشاء الجامعات الكاثوليكية والأحزاب المسماة بـ«الديمقراطية المسيحية Christian - Democrats» والمنظمات المسيحية - غير الحكوميه - التى تعمل تحت شعار «رقى مستوى المعيشة وترقية أحوال البشر».

كما تم إنشاء مجلس رؤساء أساقفة الكنيسة الكاثوليكية على مستوى القارة كلها فصار نوعاً من الاستقلال لأمريكا عن الفاتيكان فى روما. ويعتبر مؤتمر اساقفة أمريكا اللاتينية الذى انعقد فى مدينة مادلين عام ١٩٦٨ ذروة التجديد، ولعله بداية فعلية لحركة «لاهوت التحرير» Liberation Theology حيث كانت المصالحة بين الكثلكة وبين الماركسية وهما نقيضان واضحان، فالكثلكة دين قديم راسخ له دوجما وكهنوت، والثانية أيديولوجية جديدة ثورية ولكنها مع الحكم صارت وكأنها دين كما سبق الذكر.

لاهوت التحرير يتبلور:

فى الحقبة التى تلت الحرب العالمية الثانية، ومع اشتداد وتصاعد أساليب الحرب الباردة وظهور الولايات المتحدة الأمريكية قوة مؤثرة لما لها من وضع اقتصادى وسياسى وعسكرى متفوق، تحولت البرجوازية الوطنية فى معظم دول أمريكا اللاتينية إلى مجرد «وكلاء» للشركات الأمريكية ومعبرين عن سياساتها، وضمرت الاتجاهات الليبرالية والإصلاحية وحلت «الانقلابات العسكرية» محلها، تحت مسمى «دولة الأمن القومى»، والتى قمعت كلا من التيارات الليبرالية والاشتراكية. وقد أوجد ذلك مأزقاً للكنيسة الكاثوليكية: فإما أن تكون فى خدمة النظام العسكرى القابض والمهيمن، وإما أن تنحاز للقوى الشعبية وتقاوم الدولة.

ومن خلال مخاض صعب بلورت الكاثوليكية فى أمريكا اللاتينية ما أسمى «البديل الثالث» لكى تضمن الاستقلال فى التوجه عن مخططات المسيحية المرتبطة بالسلطة وإعادة بناء الكنيسة بالتضامن مع الطبقات المطحونة.

وفى هذا المناخ ولد «لاهوت التحرير». وسوف أكتفى هنا ببعض العبارات

المختارة والتى وردت فى سياق كتاب «لاهوت التحرير» فى أمريكا اللاتينية – نشأته – تطوره – مضمونه – للأب وليم سيدهم اليسوعى المصرى، والصادر عن دار المشرق ببيروت عام ١٩٩٣، لكى نوضح التزاوج الفكرى الذى يتجاوز المصالحة بين الكثلكة والماركسية، وذلك على النحو الآتى:

* اللاهوت هو العلم الذى يبحث فى جميع المواضيع من وجهة نظر الله سواء كانت هذه الموضوعات عن الله ذاته أو كانت تفترض وجود الله كمبدأ وغاية، ولذا فاللاهوت يبحث فى سلوك البشر ليتعرف مدى تطابقها مع تدبير الله الخلاق.

* ليس اللاهوت مجرد معرفة علمية، بأكبر قدر ممكن، بل هو موقف عملى برجماتى لخدمة شعب مسحوق قبل أن يكون خدمة لسلطة كنسية.

* إن «التحرير» يبغى تغيير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لما فيه مصلحة جميع طبقات المجتمع، والعمل على عدم احتكار طبقة لفوائد اجتماعية واقتصادية على حساب طبقة أخرى، ومن خلال ذلك تتحقق «الأخوة الإنسانية» المبنية على الإيمان المشترك.

* الكاهن يتضامن مع الفقراء بدلا من كونه ممثلا للسلطة الكنسية ومدافعاً عن العقيدة، ومن ثم يعمل على تغيير الواقع من خلال «التنديد» بالظلم الذى تمارسه البشارة التقليدية، ليصبح التوجه الايمانى فى الوقت نفسه توجهاً من أجل العدالة.

* ينبغى تفهم واقع أمريكا اللاتينية تفهماً صحيحاً يقوم على الدراسة والتحليل بمساعدة العلوم الاجتماعية بما فيها من تيارات منها «الفادية التاريخية».

* تكون الأولوية للعلوم المتعلقة «بالإنسان» لتسبق العلوم المتعلقة «بالكنيسة» والتى لايمكن أن تؤدى وظيفتها الفعلية دون «تحرير» الإنسان فى أمريكا اللاتينية، فهذا هو مفهوم الإنجيل الخلاق والمحرر.

* الظرف الحالى لأمريكا اللاتينية يحتاج لتطوير المؤسسات الكنسية، وكذلك تطوير فهمها للإنجيل بطريقة جديدة تتماشى مع التغيرات التاريخية، لأن العقيدة جامدة بطبعها وتدافع عن المؤسسات القائمة وتبرر وجودها.

* إن الخلاص لايقتصر على التحول «الذاتى» للفرد، بل هناك ظواهر اجتماعية

مرتبطة به، مثل وجود فئات عريضة من البشر ليس لها صوت مسموع وتفتقر إلى أبسط الحقوق فى مجالات التعليم والسكن.

* ضرورة اشتراك الآخرين فى الخبرات والاحتياجات الضرورية للحياة على الأرض كما ورد فى سفر أعمال الرسل (٢/٤٤): «وكان جميع الذين آمنوا جماعة واحدة يجعلون كل شئ مشتركاً بينهم». وكذلك فى ذات السفر (٤/٣٢): «وكان جماعة الذين آمنوا قلباً واحداً ونفساً واحدة ولايقول أحد إنه يملك شيئاً من أمواله بل كان كل شيء مشتركاً بينهم».

* الاعتراف بأن الوضع فى أمريكا اللاتينية يعبر عن «اللاعدالة»، وتبدو فيه القارة وكأنها سجن كبير يرتبط فيه التخلف بكل وجوهه ارتباطاً بنيوياً عضوياً باللاعدالة، ولهذا السبب فإن الموقف يتطلب بالفعل «تحريراً» مسيحياً أصيلا وكاملا.

* الحب الشامل - فى مفهوم لاهوت التحرير - هو الذى بتضامنه مع الكادحين، يعمل على «تحرير» الطغاة أيضاً من طغيانهم ومن تطلعاتهم المريضة ومن أنانيتهم، وبذلك يتم تحرير الفقراء وتحرير الأغنياء فى الوقت نفسه. نحن نحب المقهور، وبدفاعنا عنه يتحرر من أغلال القهر، أما الطاغى فنحن نحبه بتوجيه النقد إليه ومحاربة طغيانه، فكلا الموقفين نابع من محبة مسيحية تشمل الجميع.

* * *

هذه بعض المقتطفات التى توضح الالتحام العضوى بين الإيمان والعدالة وبين التطور الاقتصادى والروحى للبشر. وعلى كل فإن ذروة النقاش الفكرى - الذى كان أحيانًا سجالاً حاداً وشديداً - حول المبادىء الجديدة للإيماق، هو تلك الرسالة التى كتبها فى ٨ ديسمبر ١٩٨٠ «بيدرو أروبيه»- رئيس عام الرهبانية اليسوعية - عقب أن احتدم الحوار داخل هذه الرهبانية - والتى صارت تحمل توجهاً يسارياً داخل رهبانيات الكنيسة الكاثوليكية - ووجهها تحديداً «إلى رؤساء الأقاليم اليسوعيين فى أمريكا اللاتينية» لكى يجيب عن السؤال المطروح: هل يستطيع المسيحى أن يتبنى التحليل الماركسى؟ وبعد استعراض فلسفى فكرى يوفق بين وجهات النظر

المختلفة ويقدم ملاحظات أربع مهمة وينهى رسالته - وكأنه يقرأ المستقبل - فيقول: «وختاماً فأنا على يقين بأن موقف التحليل الماركسى من المحتمل أن يتبدل هنا أو هناك فى المستقبل، فضلا عن أن هناك مجالات للدراسات النظرية والأبحاث التجريبية حول المسائل المختلفة التى تناولتها هنا.. وأن تساعدوا بوجه عام كل أعضاء رهبانيتنا، بمن فيهم من مسيحيين أطلقوا على أنفسهم صفة «المسيحيين الماركسيين» والذين بسبب احتياجهم الى تحليل المجتمع لايمكنهم أن يتفادوا مسألة «التحليل الماركسى»، فهكذا نستطيع العمل بطريقة أفضل على تعزيز العدالة التى يجب أن ترافق خدمتنا فى سبيل الإيمان» (انتهى النص).

ومن هذه النصوص المختارة والتى تعتبر تجسيداً للتزاوج بين الكثلكة والماركسية، وبمعنى آخر التلقيح الثقافى بين بين محافظ قديم عمره عشرون قرناً وأيديولوجية ثورية حديثة، رغبت فى أن أقول لقراء العربية، ليس المطلوب تقليدها وإنما قدمتها لتكون حافزاً لأهل الفكر فى صياغة تلقيح ثقافى جديد يناسب المنطقة العربية فى إطار المتغيرات الدولية.

من لاهوت التحرير إلى لاهوت الحياة:

فى السنوات القليلة الماضية، ومنذ أن أعلنت أمريكا أننا بصدد «نظام عالمى جديد»، ومع ظهور دراسات وبحوث ونظريات تحث على «كراهية» الآخر وحتمية «تصادم الحضارات والأديان»، توهم كثيرون أن أفكار «لاهوت التحرير» سوف يصيبها ما أصاب «الماركسية - اللينينية». غير أن المنظرين لمبادىء وأفكار «لاهوت التحرير» قد طوروا أنفسهم وفكرهم بسرعة ليناسب احتياجات المرحلة القادمة، فقد أدركوا أن مشكلات الفقراء - والتى كانت منطلق «لاهوت التحرير» ومركز اهتمامه - لن تحل - فى أمريكا أو فى غيرها من بلدان العالم الثالث - رغم أن أمريكا تدعو لما أسمته بالنظام العالمى الجديد، أيضاً فإن مفكرى لاهوت التحرير تنبأوا بأن «المشكلات للفئات المستضعفة والفقيرة ستزداد سوءا ويشيرون الى الأمثلة الفجة لما يجرى فى الصومال وبنجلاديش ويوجوسلافيا

وأثيوبيا وأفغانستان وغيرها».

ففى أمريكا اللاتينية بالذات غزت الولايات المتحدة بنما فى ديسمبر عام ١٩٨٩، وسقطت حكومة الساندنيستا فى نيكاراجوا فى فبراير عام ١٩٩٠، وكانت مذبحة جامعة السلفادور فى نوفمبر عام ١٩٨٩، ولذا شعرت قيادات «لاهوت التحرير» أنهم مسئولون عن نحو نصف مليار مواطن فى أمريكا اللاتينية وصاروا يتساءلون: - ما مكان الفقراء فى النظام العالمى الجديد؟ ومن هنا ظهر مفهوم جديد عن الثوابت والمتغيرات فى هذه الحقبة من تاريخ العالم:

* كانت أولى الثوابت التى اتفقوا عليها هى استمرار مبدأ «المشاركة»، لأن تلك كانت البذرة والنبتة التى أخرجت لاهوت التحرير من فكر لاهوتى نظرى مجرد إلى «الجماعات المسيحية القاعدية»، فالتحرير لم يكن موضوعاً لاهوتياً نظرياً بل «كان فعلاً تحريرياً يقوم على إبراز عمل الله فى الفقراء ويسعى من أجل العدالة الاجتماعية الغائبة فى دول أمريكا اللاتينية بل وفى دول العالم الثالث».

* وكان المبدأ الثابت الثانى هو «الممارسة» والتى تكتب باللاتينى "PRAXIS" المقصود بها تناول «لاهوت التحرير» ليس من منظور عقائدى تأملى بل من منطلق تراكم الخبرة العملية التى يقوم بها الإنسان «المؤمن» لمقاومة القهر فى اتجاه «التحرير».

أما المتغيرات فهى أن مفاهيم «تحرير الإنسان» التى تسعى لتلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية، قد صارت غير كافية فى ظروف العالم الجديد بسبب التلوث البيئى ونزيف إهدار الموارد الطبيعية، ومن ثم، فأمان كوكب الأرض واستمرار «الحياة» قد صارا فى موقع متقدم، أى أن «لاهوت التحرير يتطور ليكون لاهوت الحياة». ويحتاج هذا التحول الجديد فى المفاهيم إلى إبداع ثقافى وأخلاقى بل وإلى روحانية جديدة، وهذا هو جوهر «لاهوت التحرير».

ومن المتغيرات أيضاً تطوير مفهوم «الفقراء» والذى كان فى الأساس «الطبقة البروليتارية» فأصبح عموم المقهورين أى ليس المستغلين اقتصاديا فحسب، وقد

امتد مفهوم الفقراء ليشمل الشعوب التى فقدت هويتها مثل: الهنود الحمر والفسطينيين وضحايا التفرقة العنصرية، مثل: السود فى أمريكا ونساء العالم الثالث المستغلات اقتصادياً ونفسياً وحتى جنسياً......!!

وفى هذا الإطار، يدق «لاهوت الحياة» بوضعه الجديد، ناقوس الخطر لظاهرة التخلص من الفائض البشرى الفقير، وكيف أن «فرق الموت» فى دول مثل كولومبيا، تحصد البشر بهدف «تنظيف المدن» من هذا الفائض البشرى، ويسجل مافى تقارير «منظمة العفو الدولية» من حوادث قتل الأطفال والشحاذين المتسولين والعاهرات الغانيات، والشواذ جنسياً والعاطلين الذين لامأوى لهم تحت مقولة تنظيف الشوارع منهم، وماحدث فى بعض المدن الأخرى مثل «سان دومينجو» حيث تخلصت الحكومة من الفقراء بنقلهم الى مناطق بعيدة خلف الروابى حتى تحجب رؤيتهم عن عيون الناس المحترمين.....!!

ولعلى فى هذا الأمر أتذكر ماقام به وزير الإسكان فى منطقة الإسكان الشعبى فى حى القطامية بإبعاد الفقراء بمساكنهم حتى لايجرح مشاعر الأثرياء فى حى الجولف حسبما جاء فى تقارير صحفية فى جريدة الوفد المصرية عام ١٩٩٧، وأيد هذا الأمر فى مجلس الشعب، ولكن المناقشة لم تسفر عن شىء بل ظل الوزير فى موقعه ونفوذه فى ازدياد لأنه قد صار «مفرق الأرزاق» لأنه يتحكم فى أهم مورد طبيعى فى مصر وهو الأرض الصالحة للبناء وبيع الصحراء.

أدرك نشطاء لاهوت الحياة معطيات الحقبة الحالية، ومدى قهر شعوب العالم الثالث بعد اختفاء الاتحاد السوفييتى، كما أدركوا أن مصدر قوى شعوب العالم الثالث - بما فيها أمريكا اللاتينية - هو فى طاقتها الثقافية والأخلاقية والروحية، فهذه الدول وإن كانت فقيرة فى مواردها الطبيعية أو تطورها التكنولوجى، أو قوتها المالية وما إليها، إلا أنها غنية فى قيمتها الإنسانية والثقافية والروحية.

ويدعو «لاهوت الحياة» الجديد لأن يقاوم العالم الثالث ثقافة الدعوة للكراهية ودق طبول الحرب والعنف التى يفرضها النظام الرأسمالى لمزيد من الأرباح لمصانعه

فى مجال التسليح، وألا نقع فى فخ مفاهيم الفردية وثقافة الاستهلاك التى تسيطر على ثقافة الغرب، ورفض مبادىء الكيل بمعيارين كما هو حاصل بالفعل فى المجال السياسى الغربى.

إن جوهر الأديان عموماً - والأديان السماوية المسماة بالإبراهيمية خصوصاً - هو الاحترام المطلق للقيم الإنسانية الرفيعة وصولا إلى عالم تسوده المحبة والوئام والعدالة.

وما محاولة الأفكار الواردة فى هذا الكتاب ونشر ثقافة «قبول الآخر» إلا اقتناع منى بأننا فى مصر - باعتبارنا جزءاً من العالم الثالث - ومانملك من امتداد لحضارة قديمة مرتبطة بالقيم الروحية والأخلاقية بصور مختلفة، قادرون على نشر مفاهيم جديدة تناسب العصر قد تنمو وتمتد لتجد موقفاً بين المثقفين المنصفين فى كل بلاد العالم، لأن أحداً منا لايحتكر الحكمة وحده، ولأنه ليس لفرد فضل فى أنه قد ولد منتمياً للحضارة الغربية أو لدين أو مذهب معين، ومن هنا كانت الدعوة للانتماء الى الإنسانية جمعاء.

* * *

وقد رغبت فى أن أقدم لقراء العربية خبرة مفكرى الكثلكة فى أمريكا اللاتينية، والذين ربطوا القيم الدينية بمفاهيم ومبادىء العدالة الاجتماعية، فظهر لون جديد من الفكر الإنسانى ساهم فى تطوير أمريكا اللاتينية، وهاهى ذى تسير فى طريق المشاركة من خلال حركة جمعيات تطوعية شعبية أهلية، ساهمت فى حل مشكلات الفقراء الى حد معقول، وياليتنا نصل فى بلادنا العربية إلى نسق فكرى مماثل... ويبقى أخيراً أن أدعو - فى بلدى مصر - إلى دراسة بعض التجارب الفريدة فى العمل الأهلى والتى تحمل مذاق «لاهوت الحياة» وإن كانت بنكهة مصرية، وتفتح باب الأمل فى إمكان تقديم تجربة متكاملة، نظرية وعملية لتفيد منها الإنسانية جمعاء.

إن البارز هنا بصفة خاصة تجربة الماركسى المتأجج حماسة وتواضعاً د. أحمد عبدالله رزه(*) الذى ولد ونشأ فى حى عين الصيرة الشعبي بالقاهرة، ثم عاد إليه بعد أن تعلم فى إنجلترا واحتك بالحضارة الغربية. عندما عاد قامت بينه وبين جماعة السلام والعدالة الكاثوليكية علاقة قبول فكرى وتصارع متسامح، كان من

نتيجتها، ومن نتيجة احتكاك أحمد بالماركسيين والإسلاميين والشيوعيين فى الحى، إنشاء مركز خاص للتنمية المحلية والبيئية أصبح حديث الناس، بالقيم التى ينهض عليها وبما يحاول أن يقدمه للأطفال من خدمات فى الحى الفقير، وقد سمعته يستشهد بهذه العبارة: [قال فيدل كاسترو بعد الثورة حقاً إن من يخون الفقراء يخون المسيح].

* * *

فى كتاب «فيدل كاسترو والدين» الذى يضم حوارات بين كاسترو والراهب الدومنيكانى البرازيلى فراى بيتو (ترجمة حامد جامع ومراجعة د. عبدالرحمن عبدالله قد عُرض فى «الأهالى» عدد صادر فى ١٥ نوفمبر عام ١٩٨٩) نجد معانى مبهرة. فالراهب يقول: «أمريكا الجنوبية لاتنقسم الى مسيحيين وماركسيين بل إلى ثوريين وحلفاء لقوى القهر». ويرد كاسترو: «أنا واثق بأن نفس الأسس التى تحمل الثوار اليوم على الإقدام على التضحية هى التى حملت فى الماضى الشهيد الذى مات فى سبيل إيمانه الدينى». ويقول بيتو: «كل شىء يولد مزيداً من الحياة، من إيماءة حب إلى الثورة الاجتماعية تتفق مع نظام الله للأشياء، والذين يناضلون من أجل الحياة يندرجون فى مشروع الله حتى ولو كانوا يفتقرون إلى الإيمان». ويقول راءول شقيق كاسترو: «المبادىء المسيحية تمنح أملا فى الخلاص والثورة تحققه». بينما يقول كاسترو فى معرض حديثه إلى القس چيسى جاسون وآخرين: «الثورة تطبق وصايا الله. لقد ألغينا الشحاذة والقمار والمخدرات والبطالة والدعارة والتمييز.... وتعمل الراهبات المسيحيات جنباً الى جنب مع الشيوعيين فى مركز الأطفال بهافانا.. وقلت فى التليفزيون مراراً عن الراهبات: «أولئك شيوعيات نموذجيات».

إذ يعيد كاسترو ذلك يرد الراهب فراى بيتو: «فى البرازيل... بقدر ما غزا الفقراء الكنيسة بقدر ما بدأ الرهبان والأساقفة الكاثوليك بالتحول إلى

(*) د. أحمد عبدالله رزه كان قائد الحركة الطلابية فى جامعة القاهرة فى أوائل السبعينات قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣، وسافر إلى انجلترا وحصل على الدكتوراه فى العلوم السياسية والاجتماعية ولكنه عاطل دون عمل بسبب تعسف السلطة لموقفه وفكره السياسى والإنسانى، ومازال يعيش فى المنطقة ذاتها وفى المسكن البسيط نفسه حيث تربى، تعبيراً عن نفسية إنسانية معطاءة ومضحية وبحب.

المسيحية!!».

ومن أقوال الراهب أيضاً بالكتاب ذاته: «وقبل أن نخشى الماركسية لأنها تعلن نفسها إلحادية يجب أن نسأل أنفسنا أى مجتمع عادل أقمنا فى هذا العالم ويعلن نفسه مسيحياً؟».

ويقول كاسترو: «لم أر تناقضاً بين الأفكار الثورية التى حملتها وبين أفكار ذلك الرمز العظيم «المسيح». إن شخصيته السامية كانت مألوفة لدى، وطالما استشهدت ببعض آياته فى مقدمتها: «وأقول لكم أيضاً إن مرور جمل من ثقب إبرة أيسر من أن يدخل غنى إلى ملكوت الله» (متى ١٩:٢٤) «أن ينفذ جمل من ثقب الإبرة أيسر من أن ينفذ». (غنى إلى ملكوت الله)

الفصل الرابع
قبول الآخرين الفردى والجماعى

□ الإنسان كائن مجتمعى مركب يمكن فهم بعض جوانب تركيبته. ولاتزال جوانب أخرى غامضة.

□ الإسلام لن يقهر الغرب.. كما أن الغرب الرأسمالى لن يقهر الإسلام. فليس من سبيل إلا المعايشة.

□ تعلمت من زميل الدراسة الصينى فى أسكتلندا أن الأديان غير السماوية - أيضاً - لها قيم فى غاية السمو....!

□ لون بشرتى الأسمر تسبب لى فى «مشكلات» لكننى الآن أتابع بإعجاب الأغانى عن «السُمر»..

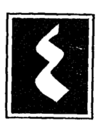
□ «تشكيل الوجدان» صناعة ثقيلة لكن هذا لايمنع من التأثير الجزئى من خلال «مصانع صغيرة ثقافية».

□ فى مصر - كما فى الاتحاد السوفييتى (السابق) - لعب غياب «التصحيح الذاتى» دوراً فى انهيار الاشتراكية.

□ نظرية القطاعات الثلاثة فى أمريكا وأهمية دور العمل التطوعى فى القطاع الأهلى الذى لايهدف للربح. تحقيقاً للتوازن المجتمعى الثلاثى القطاعات!

□ تفرق أنصار حقوق الإنسان شيعاً فى مصر. فضاعت فرصة خلق حركة وطنية شعبية لحقوق الإنسان.

□ نشر الثقافة العلمية ومفاهيم سيادة العقل يخلق المناخ الثقافى لقبول الآخر.



ثقافة قبول الآخر
بين الفردي والجماعي

عن القبول الشخصي والقبول الجماعي:

الإنسان كائن مجتمعي لايستطيع أن يعيش بمفرده، ولذا فإنه يندمج مع من حوله. وبقدر ما تمتد وتتسع صلاته بأقارب وجيران وزملاء وأصدقاء ومعارف، بقدر ما يشعر الإنسان بالطمأنينة وبالأمان لأنه قادر على أن يلجأ لأى منهم وقت الحاجة والضرورة.

ومن الطبيعي أن تكون درجة الود والأخوة مختلفة من شخص لآخر، وهي أمور يدرسها أساتذة علم النفس لتحليل السلوك الإنساني. وبرغم ذلك يظل هناك أسوار مجهولة تكتنف العلاقات بين الأفراد على تباينهم فهي خليط من الحب والكراهية بدرجاتهما المختلفة، ولذلك تحليلات وأسباب يمكن إدراكها وتفسيرها أحياناً، ولكن في معظم الأحيان نقف عاجزين عن تعليل سبب الحب أو الكراهية. فهناك أشخاص محبوبون من كثرة وهذه «منحة ربانية».. ومن هنا ظهرت عبارة «الشخصية الكاريزمية» أي التي لها قبول عام نتيجة تركيبة شخصية خاصة، وتلك الشخصيات هي المؤهلة للزعامة ،ومن ثم قادرة على بلورة وقيادة مشاعر جماعية لمجموعة إنسانية. وفي المقابل هناك شخصيات ينفر منها الناس وهي تلك التي ليس لها قبول لدى كثرة، وينفر منها الناس سواء لأسباب أو «لله في لله»... ومعظم البشر بين الأولى والثانية أي أن لهم مجموعة قريبة منهم يتمتعون فيها بقدر كبير من الحب والاحترام وفي المقابل لهم من يكرهونهم بسبب أو لآخر.

وقد تعودنا في مصر أن يكون من دعاء الوالدين لأولادهم عبارة: «ربنا يجعل في وجهك القبول»، وفي العصور الحديثة ظهرت عبارة «كيمياء القبول أو النفور».

ومعظم الزيجات التقليدية المرتبة فى مصر تتم من خلال القبول من أول نظرة ثم تتطور العلاقة مع الحوار فيتحول الشخصان إلى «حبيبين» لأنهما وجدا متعة فى استمرار الحوار الذى يمتد بلا حدود، أى يتحول «القبول» إلى «انسجام عقلى». وإذا كان مقروناً بارتباط عاطفى وجدانى، عندئذ تصبح العلاقة ناضجة لقبول فكرة الارتباط طوال الحياة أى الزواج، وهى علاقة مركبة بل ومعقدة لأنها تشمل قبولا لعناصر كثيرة متغيرة، ولكن البشرية لم تتعرف حتى الآن على شكل أمثل للاستمرار العاطفى والجنسى فى العلاقة بين ذكر وأنثى وتكوين أسرة.

كل هذه أمور طبيعية تتضمن ممارسات اجتماعية يومية، ولكن الصعوبة والخطر المجتمعى ينشآن عندما يكون الحب أو الكراهية ليس على أساس «شخصى» أى تحكمه «كيمياء الأفراد» كما سبق التوضيح، ولكن تحكمه الكيمياء الاجتماعية المختلفة كأن يكون حباً أو كراهية «جماعية» بسبب اختلاف الدين أو السلالة أو المذهب، على غرار أن يقول المرء: أنا لا أحترم أو أقبل أى أسود، أو أن كل الزنوج لهم رائحة لا أتحملها، أو يقول فرنسى متعصب: إن جميع العرب متطرفون أو بعبارة مخففة كلهم متخلفون. هذه العبارات «الجماعية» التى تتضمن نعت جنس أو سلالة أو دين أو مذهب بـ«الدونية» أو أحياناً النعت بالامتياز والتفوق الجماعى هى أمور موجودة بالفعل فى تاريخ البشرية، لكن خطورتها فى أنها تظل تنمو وتتجمع وتجد زعيماً أو قائداً يتبنى وينظر للكراهية الجماعية الى أن يحدث «الصدام»، وهو ما طرحنا له أمثلة كثيرة فى مناطق مختلفة من العالم.

ولذلك خصصنا هذا الفصل لنناقش هذه الظاهرة لعلنا نهتدى لعلاجها على المستوى الشخصى أولا أى للفرد، ثم على المستوى الجماعى أى وجود هذه الظاهرة بالنسبة للأكراد أو السود أو الهنود أو المسلمين أو غيرهم.

إن قبول الآخر على المستوى الشخصى مسألة مفيدة، ومن غير الممكن أن يكون لها أى ضرر، وعلمتنا الأمثال أن «حب الناس كنز»، فكلما قبل الآخر - كما هو بمميزاته وعيوبه ففى الأغلب الأعم ستجد رد فعل طبيعياً لدى الآخرين، فتجد لنفسك قبولا لديهم، وبعدها يكون الأمر طوع يديك، فتتسع دائرة الصداقة

والمعارف، وهذا مكسب كبير على أى حال، ولك بعد ذلك، أن تختار من هذا العدد الكبير الذى صار حولك بعضاً منهم أقرب إلى قلبك، اى أن «الكيمياء» بينكما «فعالة»، وكلما ازددت قربا من هذه القلة المختارة أقبل بعض منهم إليك بشكل أكثر فاعلية، عندئذ ستصبحون «أصدقاء». ومن بين الأصدقاء ستجد قلة، قد لاتزيد على عدد أصابع اليد الواحدة أو اليدين، فهولاء يكونون بمثابة «الأخوة» ومن هنا كانت المقولة «رب أخ لك لم تلده أمك» أى أنك لاتجد حرجاً فى أن تفضى إليهم بشغاف قلبك بل وأسرارك دون أن تخاف من تسربها أو استخدامها - فى أى يوم أو تحت أى ظرف - ضد مصالحك. إن من الخطر أن تتحول الأخوة إلى عداوة لأنها فى هذه الحالة ستكون عداوة شرسة وربما مدمرة وهو حال نسمع عنه كل يوم.

أما العداوة أو الكراهية «الجماعية» فهى أمر مختلف تماماً وغير معقول بشكل عام، مقوض لإطار التوازنات السياسية والاجتماعية السائدة فى المجتمع. فمن منا قد اختار عرقه أو سلالته؟ ليس للأبيض فضل في أنه ولد أبيض البشرة، وقد انهارت النظريات الفاشية التى تبنى حركتها على تفوق جنس أو عرق أو دين، وكانت قمتها قبل الحرب العالمية الثانية، حيث زعم هتلر بأن الأنجلو ساكسون هم أرقى السلالات فى الجنس الأبيض «البيض» ،وأن رقائق السلالات داخل العرق الأبيض تفوق باقى الأعراق، ودرجَها - أى صنَّفها - من أعلى إلى أسفل، وهى تحمل المعانى ذاتها التى يطرحها صموئيل هانتجتون من خلال عبارات وصياغات أخرى تحتوى المفاهيم ذاتها وهى سيادة الجنس ويسمونها الآن حضارة الغرب.

وهناك جميع ألوان الطيف من السلالات، ولذلك تفاصيل معروفة فى علم الأنثروبولوجى وكلها تدور حول الأعراق التى تُميَّز من خلال ألوان البشرة. فهناك الأسود والأصفر والأبيض، ونتيجة الاختلاط عبر آلاف السنين تكونت تدرجات فى البشرة ليس فقط لألوانها ولكن للمفاهيم الحضارية أيضاً، وهى التى تكون ما صار يعرف بـ«الخصوصية السلالية للشعوب»، وغالباً ما يكون هذا الانتماء أو ذاك هو الأسمنت الرابط المكون للأمة أو القومية أو الوطنية وما إليها. ولقد نشأت

الحضارات الزراعية فى وديان الأنهار فى مصر وبين النهرين (العراق) والهند والصين، ولم تكن البشرية وقتها ومنذ آلاف السنين تعرف الفروق العرقية.

وهناك تصنيفات أحدث مرتبطة بالانتماء الدينى. وبالفهم ذاته نقول: من منا قد اختار ديانته؟ فكل منا يرضع مع لبن الأم الانتماء إلى الدين وهو من أقوى الانتماءات، وكلما ارتقى الإنسان يتحول الانتماء الدينى من المفهوم الجماعى أى الجمعى إلى الشخصى. والصراعات الدينية أو المذهبية منتشرة فى أماكن كثيرة من العالم، ولكن أشرسها على مستوى العالم ما تبلور فى عبارة الصراع بين «الإسلام والغرب». وقد عقد فى القاهرة مؤتمر عالمى فى شهر يوليو ١٩٩٧ هذا المؤتمر يعقد كل عام برعاية رئيس الجمهورية وتحت مظلة الأزهر والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ويناقش قضية محددة. غير أنه فى الدورات الثلاث الأخيرة ركز بصفة خاصة على حوار الأديان وحوار الحضارات والإسلام والغرب، نقول عقدالمؤتمر ليناقش هذه القضية المعقدة والتى برزت بعد تفكك الاتحاد السوفيتى عام ١٩٩٠ إلا وكان الغرب لايستطيع أن يعيش دون وجود عدو يصارعه. فما أن اختفى خطر الشيوعية حتى كان البديل هو خطر الإسلام.

ووجهة نظرى الشخصية: إنه صراع غبى، لأنه صراع غير قابل للحسم وينطوى على الكثير من سوء الفهم المتعمد. فعبر نحو نصف قرن كان الصراع بين الشيوعية والرأسمالية، ثم كان الحسم فى صالح النظام الرأسمالى، ولكن كثيرين يتوقعون أن يكون حسما مؤقتاً، ولكن الصراع بين الغرب والإسلام لايمكن أن يحسم لمصلحة أى طرف، فمن العبث تصور أن الغرب قادر على قهر الاسلام أو تغيير عقيدته بالضغوط على أنواعها. فهناك عشرات الدول التى يدين أغلب شعوبها بالإسلام، وهى سعيدة بذلك متمسكة بهذا الدين الذى عاشت فى إطارة الوجدانى والثقافى لقرون عديدة متصلة، وسوف تستمر كذلك لسنوات طويلة قادمة على الرغم من إمكانية تطوير الأفكار من خلال قبول الآخر، وهذه قضية ثقافية فكرية قد نعود إليها.

من الخطأ أيضاً أن يتصور العالم الإسلامى أنه قادر على قهر الغرب أى تحويله إلى الإسلام، على الرغم من الانتشار الجزئى للإسلام فى الغرب، فهذا أيضاً خيار

غير ممكن ولايسمح به توازن القوى العالمي، عسكرياً واقتصادياً وثقافياً في المرحلة المعاصرة ، ولا في إطار الرؤى المستقبلية، كما أنه مناف لطبائع الأمور ﴿وجعلناكم شعوبا وقبائل﴾.

إن هذا الصراع الجديد من وجهة نظرى، يبدو وكأنه لمتداد لصراعات قديمة تعود لنحو ألفى عام. كانت البداية عندما قامت المسيحية وأقبل على اعتناقها بسطاء الناس بمن فيهم من «عبيد»، فقامت الإمبراطورية الرومانية القديمة باضطهاد أتباع الدين الجديد وكان – كما نقول بلغة العصر – «القتل على الهوية». فقد عانت مصر حين كانت إحدى ولايات الإمبراطورية الرومانية القديمة – من هذا الاضطهاد، وجعل المصريون الذين اعتنقوا المسيحية من عام ٢٨٤م – حين كان الاستشهاد بالآلاف – بداية للتقويم القبطى، ولذا نسب هذا التقويم إلى «سنة كذا للشهداء».

وفى عام ٣٨٩م أصدر «ثيودوسيوس» إمبراطور الرومانية الشرقية المسماة بالبيزنطية والتى صارت مسيحية مرسومه المشهور بإغلاق المعابد الوثنية وإعلان المسيحية ديناً للدولة. ومن عجيب أن يتحول الصراع الدينى بين الإمبراطورية الرومانية القديمة والديانة المسيحية البازغة إلى خلاف أو صراع مذهبى أو لاهوتى بلغة ذاك الزمان من خلال أفكار لاهوتية.

وكان الانقسام الكبير حول إشكالية «لاهوت وطبيعة المسيح»، وهل هى طبيعتان ومشيئتان، وهو الرأى الذى انحازت إليه القيادة السياسية أى الملك، ومن ثم سميت هذه العقيدة بـ«الملكانية» وأطلق على أتباعها لقب «الملكانيين». أمّا الرأى أو العقيدة المغايرة فرأت أن للسيد المسيح طبيعة ومشيئة واحدة وهو ما أصرت عليه عدة كنائس بما فيها الكنيسة المصرية، ولذا سميت فى مجموعها بـ«الأرثوذكسية» لأنها بقيت على تمسكها بالعقيدة القديمة الثابتة. وجاء مجمع خلقيدونية عام ٤٥١م مجسداً لقمة الصراع والانشقاق، وقام الإمبراطور البيزنطى باضطهاد المغايرين له فى المذهب إلى أن جاءت حقبة حكم الإمبراطور هرقل الذى أطلقوا على مدة حكمه عصر «الاضطهاد العظيم». ثم تصادف أن كان ذلك مصاحباً لظهور الإسلام، فكان أن رحب قبط مصر بمقدم عمرو بن العاص عام ٧٤٢م فدخلت مصر عصراً جديداً

من التعايش أو «قبول الآخر» بين الأقباط الذين تمسكوا بـ«الأرثوذكسية» المسيحية وبين المصريين الذين تحولوا إلى الإسلام ولذلك تفاصيل كثيرة واردة فى عدد من الكتابات التى سجلها كُتاب مصريون، بعضهم مسلمون والبعض الآخر أقباط، كلها مأخوذة من مصادر تاريخ إسلامية.

بصفة عامة استمر الصراع بين المسيحية والإسلام عدة قرون، تم فيها فتح أو غزو دول وشعوب كثيرة تحولت إلى الإسلام الذى وصل إلى الأندلس فى إسبانيا غرباً ثم إلى الهند والصين شرقاً.

وفى عام ١١٩٨م قامت أوروبا بحملة شرسة طويلة عُرفت بالحروب الصليبية لغزو البلاد العربية، إلى أن كان انتصار صلاح الدين الأيوبى، ولكن ذلك لم يوقف الحرب طويلا وبدأت حرب عكسية. وفى عام ١٤٥٣م تم فتح الأتراك الإمبراطورية البيزنطية المسيحية وتحولت لتكون مركز قيادة الخلافة العثمانية، وتم غزو بعض دول أوروبا، وما حرب البوسنة والهرسك وما جرى فى يوجوسلافيا إلا امتداد لمشاعر جماعية مكبوتة من تلك الحقبة التاريخية كما يرى البعض.

وفى عصور النهضة الأوروبية من القرن الخامس عشر وما بعدها، ظهرت وانتشرت «البروتستانتية» بقيادة مارتن لوثر لتقهر «الكاثوليكية»، واعتنقت بعض دول أوروبا الغربية المذهب البروتستانتى، وتم اكتشاف أمريكا عام ١٤٩٢ وانتقل الصراع بين الكثلكة والبروتستانتية إلى أمريكا الشمالية والجنوبية، ولكن أحد هذه المذاهب لم يقهر الآخر، واستمرت الكثلكة والبروتستانتية حتى الآن فى بقاع ودول مختلفة، كما استمرت الأرثوذكسية فى بلدان شرقى أوروبا وروسيا واليونان وغيرها، استمرت الطريقة ذاتها التى استمر بها الإسلام والمسيحية، على الرغم من الصراع والحروب لقرون طويلة. ولكل ذلك تفاصيل طويلة معروفة، ولكن ما رغبت فى أن أؤكده هو أن الحروب لاتحل المشكلات ولاتقهر أو تحسم الاختيارات الدينية، ومن هنا كانت المقولة الشهيرة بأن أحداً منا لايملك الحكمة وحده، ومن ثم فلاسبيل إلا قبول الآخر أى المعايشة وتحويل «صراع الحضارات» إلى «ثقافة الموزاييك» لأن التنوع ظاهرة كونية، ولأن الجمال فى الطبيعة وفى الحياة هو من خلال الحوار بين الأديان والأيديولوجيات

والتفاعل بين المذاهب والمعتقدات، من أجل خلق ثقافة جديدة.

ثقافة وتدريب قبول الآخر للفرد:

يولد كل منا بتركيبة إنسانية معينة نتيجة ظروف وراثية ومجتمعية تجعل له نكهة وطعماً خاصاً؛ ثم تتطور هذه التربية إما بالصقل وإما بالتدهور وفق الظروف التى يعيشها كل منا، فقد تكون تركيبة إنسان ما جامدة متزمتة تؤدى غالباً لأن يكون منطوياً على نفسه، وهذا الإنسان معرض لمرض «كراهية الآخر». ويكون ذلك نتيجة أنه يُلقى اللوم على الآخرين عما يحدث له من صعوبات ومعوقات، بينما تكون نفسية آخر، بحبوحة منطلقة تحمل طموحات مشروعة ويخطط لحياته فيُقبل على الآخرين فى يسر ويكوّن صداقات بسهولة، وهذا الإنسان مؤهل لقبول الآخر بالطبيعة، وبالثقافة والقراءة وتفهم الآخر تتسع دائرة صداقاته، فتقل عداواته ولايجد صعوبة فى اقتحام مجموعات بشرية مختلفة عنه فى السلالة أو الدين أو المذهب.

ودعنى أذكر خبرة ذاتية، وهى أننى نشأت فى أسرة تنتمى للطبقة الوسطى بحى شبرا بالقاهرة، وفى بيت متدين، وكان طبيعياً أن يكون انتمائى الدينى متزمتاً بعض الشيء.

دفعتنى أسرتى – فى سن مبكرة – لأن أكون شماسا[1] فى الكنيسة التى كانت تقع خلف منزل جدى مباشرة، ولذلك كان مطلوباً منى أن أقرأ الإنجيل وأحفظ الصلوات بما فيها معرفة ألحان الكنيسة الأرثوذكسية، وكنت أرددها باللغة العربية بفهم، ولكننى أحفظها عن ظهر قلب وأرددها مثل الببغاء باللغة القبطية، وفى سن الصبا والشباب انخرطت فى صفوف مدارس الأحد التى جعلتنى أكثر فهما للدين المسيحى، ودفعتنى لأن أجدد المعرفة بما يسمى طقوس الكنيسة وأسرارها السبعة، ونتيجة كل ذلك زاد انحيازى إلى المسيحية عموما والقبطية خصوصاً أى الأرثوذكسية، ولكننى استوعبت أن هناك الأديان السماوية الثلاثة والتى أدركت أنها

(١) الشماس هو أول درجات السلم الكهنوتى، وغالباً ما يكون متطوعاً ويخدم فى الكنيسة فى سن مبكرة، ويقوم بالمشاركة فى الصلوات ليكون همزة وصل من خلال «المردّات» بين الكاهن والشعب، وهذه الوظيفة غير موجودة فى الكنائس البروتستانتية.

مترابطة تاريخياً، فالمسيحية منذ نشأتها لدى كل المذاهب قد جعلت الكتاب المقدس مكوناً من جزءين: الأول هو العهد القديم أى التوراة الخاصة بالديانة اليهودية أما الجزء الثانى (وهو أقل حجماً بكثير) فيطلق عليه عبارة العهد الثانى أو الإنجيل والتى تعنى البشارة، ومن ثم فمن غير الممكن دراسة المسيحية دون الإلمام باليهودية، وهذا هو سر تعاطف كثرة من مسيحيى أمريكا مع إسرائيل، ولذلك تفاصيل مهمة سياسية ليس هذا موقعها، كما أن المسيحى الذى يعيش فى مصر، لابد أن يلم بالإسلام ويحفظ آيات من القرآن والحديث ويتأثر بها باعتبارها جزءاً من تكوينه الثقافى. ومن المعروف أن قصص ونصوص القرآن تشير إلى كل من اليهودية والمسيحية، ولذلك ترابطت فى وجدانى هذه الديانات الثلاث.

ولكن انتمائى إلى الأرثوذكسية قد جعلنى أضعها فى مقدمة المذاهب والفرق المختلفة فى المسيحية بوصفها «الرأى المستقيم»، الذى لم يتبدل أو يتغير أو على الأقل، هكذا وضعوا ذلك فى عقولنا فى سن مبكرة وجعلونا نعتقد ونؤمن بذلك إيماناً يقينياً.

ظللت على هذا اليقين سنوات التكوين والصبا والشباب إلى أن سافرت فى بعثة دراسية بعد الحرب العالمية الثانية إلى جامعة سانت أندروز باسكتلندا، وكنا ثلاثة مصريين، أكبرنا هو المرحوم د. على كامل وكان أول من استقر قبلنا فى مدينة داندى حيث كلية الهندسة التابعة للجامعة. وبعد وصولى بأشهر لحق بنا د. مصطفى الحفناوى الذى صار وزيرا للإسكان عام ١٩٧٩ وصرنا نعُرف هناك بعبارة الفرسان الثلاثة من مصر. وأصبحنا بالفعل مثل الأخوة، لأنه لاشىء يربط الناس مثل الغربة، وقد رحنا نتعاون ونتآخى خلال الوجود فى دولة أخرى ذات حضارة مختلفة. وقد برز فينا الانتماء الوطنى ورابطة اللغة المشتركة متفوقَين على الانتماء الدينى، وهذه هى «خصوصية مصر».

ثم إذا بنا نفاجأ بزميل رابع يدرس معنا لدرجة الدكتوراه تحت إشراف الأستاذ ذاته وهو الاستاذ مارشال الذى كان أخاً أكبر لنا جميعاً يعاملنا على قدم المساواة وكان إنجليزيا متديناً يذهب كل أحد مع زوجته وأولاده إلى الكنيسة. وكان

هذا الزميل الرابع صينى الجنسية ومازلت رغم مُضى نحو نصف قرن أذكر اسمه وهو «شانج نانج هوو» "Chung Nung Hoo" ومع الزمن امتزجنا وعرفنا بعضنا بعضاً، وكان ذلك هو أول اختلاطى مع حضارة وديانة بعيدة تماماً عنا. وإذا بى أجد فى هذا الشاب الصينى شخصية ممتازة فاضلة فهو قليل الكلام، خفيض الصوت لايؤذى أحداً، يقدم المعونة طواعية وبكل الحب لكل من يطلبها، متواضع وبسيط.

ومع الزمن بدأت مفاهيمى القديمة التى خرجت بها من مصر تتغير والتى كانت تتلخص فى أن الأرثوذكسية تحتل المركز الأول بين المذاهب المسيحية كما سبق القول، ثم تتميز المسيحية بين الأديان السماوية الثلاثة. وهذه الأديان السماوية - رغم خلافاتها الجزئية فيما بينها - هى وجدها التى تحتكر وحدانية الله وبالتالى هى المؤهلة دون غيرها للحياة الأبدية الأسعد، ومن ثم فإن الأديان غير السماوية لاترقى لأن تكون أدياناً بل لعلها تقترب من أن تكون مذاهب فكرية أو فلسفات. ولكن كل ذلك بدأ يهتز ويتغير من خلال «شانج نانج هوو»، إذ بدأت بصيرتى تدرك أن التصنيف الدينى الذى أخدته من حى شبرا، ليس بالضرورة هو التصنيف الصحيح، وأن العالم مملوء بالبشر من كل جنس ودين.

وهكذا وجدت شهيتى الثقافية مفتوحة لأن أقرأ عن الأديان، وعرفت أن المختصين فى علوم الأديان قد صنفوا اليهودية والمسيحية والإسلام باعتبارها «الأديان الإبراهيمية»، لأنها كلها تنتمى فى جذورها إلى سيدنا إبراهيم خليل الله. ومن وقتها - وحتى الآن - فإننى أستخدم ذات التوصيف ذاته عن الأديان الإبراهيمية، ووجدت فى ذلك سمواً ورقياً، لأن تصنيف الأديان الأخرى بأنها ديانات «وثنية» كان تصنيفاً ظالماً وغير دقيق، خصوصاً عندما حاولت أن أقترب من أشهرها مثل البوذية والكنفوشية والشنتو، فوجدت أنها من خلال ممارستها فى شبه جزيرة الهند وكذا شعوب الشرق الأقصى، قد أوجدت قيماً ومفاهيم متحضرة قدمت نماذج لعلاقات مجتمعية راقية، قد لاتقل سمواً عن الأديان الإبراهيمية، إن لم تفقها فى نَواحٍ. وقد تأكد لى وللعالم - وبعد أن مضى نحو نصف قرن على مقابلتى للشاب الصينى فى مدينة داندى - أن شعوب الشرق الأقصى التى تدين بغير

الأديان الإبراهيمية حققت تقدمها الاقتصادى والعلمى والتكنولوجى، وأصبح بروزها الحضارى واضحاً، حتى ليشار إليها بأنها تمثل الخطر الأصفر على الرأسمالية الغربية، ويطلقون عليها وصف «النمور الاقتصادية» تعبيراً عن قفزتها الرائعة فى النمو الاقتصادى، نتيجة قيم مجتمعية راقية، وواضح أن العالم الغربى لايحاول الصدام معها بقدر ما يعادى ويقهر الدول العربية والإسلامية كما سبق القول.

وخلال الفترة التى عشتها فى اسكتلندا ثم إنجلترا أقبلت على قراءات فى الفلسفة وتاريخ الشعوب والأديان فتخلصت تماماً من الدوجما التى حاصرتنى فى سنوات الصبا فى مصر ،وازددت تفهماً للأديان الأخرى. ومن الطبيعى أن كانت قراءتى الأوسع فى تاريخ الإسلام، فمن منا – وهو يعيش على أرض مصر ويعشقها – لايعرف جذوره ومفاتيح الإسلام على جميع عصوره المشرقة والمظلمة على حد سواء.

وليس معنى هذا أن المطلوب أن يسافر كل منا إلى الخارج حتى يقابل صينياً أو هنديا أو أمريكياً فيتعرف على حضارات وثقافات وأديان أخرى حتى يقبل الآخر، فقد صار الكوكب مثل القرية الصغيرة لكثرة التنقلات التى صارت متاحة لكثيرين. فبعد أن كان السفر خارج حدود الوطن – أى وطن – أمر لايتمتع به إلا قلة قليلة، وذلك حتى نحو نصف قرن مضى– أصبح أمراً عادياً يومياً . إذ بركوب كبار السن – الطائرة والعمال المهاجرين هجرة مؤقتة طلبا للرزق ولذا يجب ألاّ ننسى أنه منذ قرون قليلة، كان معظم البشر فى العالم يولدون ويموتون فى القرية ذاتها، وإذا رحلوا ففى إطار الإقليم ذاته أو المحافظة أو المدينة من خلال ركوب الدواب، إلى أن اخترع القطار الذى يسير بالبخار فى منتصف القرن ١٩ ، ثم السيارة عند مطلع هذا القرن. وجاءت وسائل الاتصالات الأحدث من خلال التليفون والفاكس والمحمول والإنترنت وغيرها، لكى توفر سبل الاختلاط دون ضرورة التنقل. ثم ظهر التليفزيون والأطباق اللاقطة – المسماة بالدش Dish – المستقبلة لموجات الأقمار الصناعية المعلقة فى الفضاء والمرسلة بالصواريخ لتنقل المعرفة بالصوت والصورة الملونة الى أربعة أركان الأرض، ولم يعد الإنسان الأمى معزولا عن المعرفة ويعيش فى الظلمات، كالسابق وإنما وصلت المعرفة بالتليفزيون والفيديو الى أصغر نجع أو عزبة.

ومن هنا فإن فرصة زيادة المعرفة عن الأجناس والشعوب صارت متاحة بما

فيها من ديانة وثقافة ومذهب وحضارة «الآخر»، ولكن تظل نقطة البداية هى الرغبة الداخلية فى هذا التوجه الرئيسى فى الحياة، والإطار الذى تجرى فى ظله عمليات التبادل الثقافى، وبمعنى آخر مايولد معنا وما نأخذه من خلال ثقافة المجتمع الذى يعيش فيه الفرد.

* * *

وإذا كنت قد طرحت فى الصفحات القليلة الماضية خبرة شخصية جعلتنى أقتنع بقبول الآخر فى مجال الأديان والمذاهب، فإن لى خبرة شخصية تتعلق بقبول الآخر فى مجال السلالات. ذلك ان الإنسان - كلما تقدم فى السن - لايجد غضاضة فى أن يطرح خبرته حتى وأن كانت متضمنة ماقد يتصوره أسراراً شخصية، ولكن الكاتب يسعد أحياناً بأن يعرى أسراره [1]، إذا كان فى ذلك ماقد يعود بالنفع على آخرين وبالذات بالنسبة للشباب، لكى تنتقل الخبرة من جيل لآخر من خلال الكتاب، أو من خلال غيره من أدوات أقوى ستجىء تدريجياً مع التقدم التكنولوجى والذى يقدم المعرفة بطرق أخرى أيسر.

تصادف أن كانت والدتى شاهقة البياض «الحاجة حكيمة» وهى من أبوين شقراوين، وكانت جدتى أى أمها «آجية» والتى تعنى باللغة القبطية «القديسة»، (وكان اسمها على مسمى). شاهقة البياض وكما يقولون لونها مثل القشطة. أما جدى أى أبوها الخواجا «جرجس مترى» فكان له عينان زرقاوان مثل الخرز الأزرق، مع احمرار ممزوج بالسمرة فى لون بشرته ومثله كل أخوته الستة الذكور، وكأنهم خواجات وكنت أدهش لذلك، فجذوره من قرية شنرى مركز الفشن وهى قرية بسيطة فى «حضن الجبل» فى الجهة الغربية من وادى النيل الأخضر، وكما نتندر بأن هذا الأمر لابد راجع لأن «العسكر الفرنساوية» قد مروا من هذه الجهة إبان الحملة الفرنسية فى أواخر القرن ١٨. وبينما كان أجدادى وأمى كذلك جئت أنا «أسمرانياً».

وكان الجيران يتندرون - هكذا سمعت فيما بعد - عندما كانت أمى ترضعنى

---

(١) ليحيى حقى عبارة رائعة تقول: «قدر الكاتب أن يتعرى ليكتسى الآخرون».

ويجدون الفارق الهائل بين لون ثديها الأبيض الخالص، ولون وجهى الذى يحمل سمرة خمرية واضحة، والتى لابد وأنى ورثتها عن والدى الذى كانت سمرته «مقدوحة».

وعندما صرت طفلا وكنت ألعب مع أولاد خالتى، كنت أدهش كيف أننى أسمر البشرة بينما بعض منهم أو منهن شقر وشقراوات لهن بشرة فاتحة وشعر يميل إلى اللون الذهبى، وعيون «زُرق».

لم أكن سعيداً بهذا الأمر، فقد كنت أتمنى أن أكون مثلهم أحمل بشرة «فاتحة» وألوان عيون وتقاطيع تميل إلى أهل حوض البحر الأبيض المتوسط فى بلاد الشام أو تركيا أو إيطاليا. .

وفى هذا الإطار كنت أسعد بالأغانى التى «تجبر بخاطر السُّمر» مثل «أسمر يا اسمرانى» أو «يابو العيون السُمر» وما إليها، ذلك أن معظم الأسر المصرية فى المدن ومن الطبقة الوسطى تتضمن كل درجات السمار. أما الطبقات الثرية (بمفهوم القرن الماضى) فقد كان من المعتاد أن تكون من أثرياء الريف وهم عادة سُمر فكانوا يشتهون الزواج من شقراوات، وكان ذلك متوافراً فيمن تمتد جذورهم لعائلات تركية أو شركسية. ولذلك لم يعرف شعب مصر قضية الحواجز بسبب اللون Coloer Bar، وكنا ندهش عندما نقرأ عن اضطهاد السود فى أمريكا وكيف أن مارتن لوثر كينج الزعيم الزنجى المعروف كان يناضل من أجل «الحقوق المدنية» ضد التمييز العنصرى الذى ساد الولايات الأمريكية فى الجنوب، منذ أن كان أصحاب المزارع البيض يستوردون العبيد من إفريقيا السوداء للعمل فى مزارعهم في القرنين السابع عشر والثامن عشر. وقد استمرت هذه التفرقة العنصرية ضد السود لسنوات طويلة حتى الستينيات من هذا القرن في مرافق الحياة. فى الأتوبيس وجميع وسائل النقل، وفى المدارس والجامعات وحتى فى الكنائس مع أننى أتخيل أن السيد المسيح كان - أغلب الظن - يحمل درجة من السمار أو ما يسمونه «قمحى» وأن صورة السيد المسيح التى تصوره وكأنه رجل أشقر راجعة إلى رسومات مايكل أنجلو فى كنيسة القديس بطرس فى الفاتيكان بروما.

القصد ظلت هذه العقدة محفورة فى وجدانى، ولكننى لم أشعر بها طوال أيام

حياتى فى مصر، فبعض الإسكندرانية سُمر، وقد تجد فى أسيوط عائلات لديها عيون زرقاء، أما أهالى الصعيد جنوبى أسيوط والمسمى «الجوانى» فلهم لون أسمر مقدوح وصولا الى بلاد النوبة حيث لون البشرة داكن، وتستمر درجة السمار جنوباً خلال أقاليم شمالى السودان وصولا إلى الزنوج فى جنوبى السودان. من أجل كل ذلك وصفت مصر – فى كتابى الأعمدة السبعة للشخصية المصرية – بأنها بوتقة انصهار الأجناس والسلالات وليست أمريكا.

وعندما سافرت إلى إنجلترا أول الأمر ثم أمريكا بعد ذلك، كنت أشعر بالقلق والحرج معاً، وفى إحدى المرات وجدت صعوبة فى الحصول على مسكن. فعندما كنت أضع إعلاناً فى مدخل الجامعة أو فى الجريدة المحلية طالباً غرفة مع عائلة لمصرى، كنت أجد استجابة عبر الهاتف، ولكن ما أن يفتح الباب لمقابلتى، حتى أجد امتعاضاً مغلفاً بأدب مكبوت، فأدركت أن الاعتراض ليس على الجنسية ولكن على لون البشرة، فقد يكون فى ذلك حرج لهم مع الجيران. وكنت ألمس كيف أن زميلى على كامل لم يجد أى صعوبة فى الحصول على مسكن بسبب أن بشرته كانت أميل للحمرة والبياض مثل أهل أسكتلندا ذاتهم. لأن جذور والدته كانت تعود إلى روسيا المسماة البيضاء، بينما كان والده محمد بك كامل له بشرة سمراء فى لون بشرة والدى.

ولذلك، وعندما حصلت على منحة لاستكمال الدراسة لمرحلة مابعد الدكتوراه Research Fellow بمعهد ماساشوستس للتكنولوجيا والمعروف عالمياً واختصاراً بالحروف M.I.T، ذكرت فى خطابى رداً على «رسالتكم لى بأننى قد اخترت لهذه المنحة رفيعة المستوى»، ذكرت أننى أسمر اللون وكيف أننى لا أود أن أتعرض لمتاعب الملونين، وكان أن خصصوا لى إقامة فى منازل الطلبة للدراسات العليا مع رئيس الفريق الراعى لهذه المنحة، ومازلت أذكر اسمه Sandy Wolf ومع زملاء أمريكان من بينهم Martha Goodway فشعرت أنهما يعاملانى برقة خاصة ويتحاشيان أن أتعرض لاضطهاد الملونين، وبالفعل لم أشعر بأى مضايقة. ولكن ما لمسته – وكان ذلك عام ١٩٥٣ وقبل أن يحصل السود على

الحقوق المدنية – من تفرقة عنصرية كان يقززنى ولم أكن أتصور أن مجتمعاً متقدماً مثل أمريكا به هذه التفرقة، ولذلك عندما عرضوا علىَّ العمل فى بعض المكاتب الاستشارية، بسبب تخصصى فى تصميمات المنشآت القشرية Shell Structures، آثرت أن أعمل فى إنجلترا وليس فى أمريكا، لأن «الشيطان» الذى تعرفه أفضل من «الشيطان» الذى لاتعرفه، ووقتها فى منتصف الخمسينات لم تكن إنجلترا (وربما لندن بالذات) مزدحمة بهذا الكم من الملونين الذين هاجروا من جاميكا غربا والهند وباكستان شرقاً.

وهكذا علمتنى الحياة أن قضية اختلاف السلالات قديمة بل ومتوقعة، وأن البشر لن يكونوا متساوين تماماً، وأن الفروق فى السلالات ستظل قائمة – ليس بسبب نظرية صموئيل هانتجتون – خصوصاً بعد أن هاجر ملايين العرب والأتراك وأهالى يوجوسلافيا ثم بلدان الشرق الأقصى إلى أوروبا وأمريكا، وأن هذه الفروق لاترتب ويجب ألاَّ ترتب لإنسان امتيازاً على الآخرين. وفى ظل موجات الهجرة هذه لاعجب أن صارت هناك أحزاب سياسية يمينية فاشية تطالب بطرد غير البيض من أوروبا. أما فى أمريكا فذلك أمر غير ممكن بسبب أن كل أهالى أمريكا من المهاجرين، وإن كانت الفروق بسبب السلالات ستظل قائمة ويقع فى المقدمة المجموعة المسماة اختصاراً Wasp's White - Anglo Saxon Protestant.

تنمية قبول الآخر للفرد:

على الرغم – وكما سبق أن ذكرنا – من أن التركيبة العقلية والنفسية والوجدانية للفرد هى التى تحدد توجهه العام تجاه الآخرين، إما بالتقوقع «والخوف» من الآخر أو بالانطلاق والعمل على كسب وده، نقُول على الرغم من ذلك فإن التوجهات الشخصية لقبول الآخر قد تنمو أو تضمر وفق مسيرة الحياة أو من خلال القرار الذى يتخذه المرء فى هذا الأمر المهم.

وعلى سبيل المثال تنمو ثقافة «قبول الآخر» بالقراءة والثقافة والمعرفة، فكلما اتسعت رقعة «المعرفة» على أنواعها كافة، اتجه الإنسان الى «معرفة» الآخر، خصوصاً إذا كانت المعرفة والاهتمام فى مجال الأدب والفنون، فقراءة القصص

الأدبية على سبيل المثال تجعل المرء متعرفاً على شخصيات متنوعة من البشر ممثلة فى شخوص القصة وتجعله أكثر فهماً للطبيعة الإنسانية ومنوعاتها، كما أن القراءة فى علوم الأديان على أنواعها تجعل الإنسان أكثر فهماً - ومن ثم تفهماً - للأديان الأخرى ومقدراً للفوارق بينها، وذلك إذا كانت القراءة بهدف البحث عن الأرضية المشتركة وليس بهدف اصطياد الأخطاء أو التعرف على نقط الضعف فى الإديان الأخرى.. إن الكثير من المتخصصين فى الشئون الدينية لدين ما يقرءون ويدرسون الديانات الأخرى بهدف تجريحها، وهذا يؤدى إلى مزيد من التعصب ويجعل قضية قبول الآخر أكثر صعوبة، وقد سبقت أمثلة كثيرة فى هذا الأمر، فهناك كُتاب مستشرقون يدرسون الإسلام بهدف تجريحه وليس بهدف التفاهيم والقبول. أما إذا كانت القراءة أو المعرفة فى مجال العلوم الفيزيائية، فإنها تنمى - عادة - القدرات العقلية والتى تبنى على المنطق أو التسلسل الرياضى. وغالباً ما يكون إثبات النظريات فى مجال العلوم الفيزيائية والكيمياء وعلوم الحيوان والنبات وتطبيقاتها مبنياً على تجارب معملية وبحوث تجرى ربما لسنوات بهدف معرفة حقائق الحياة على تنويعاتها، وعندئذ يكون النضج الفكرى الذى يجعل الإنسان أكثر تمسكاً بالجوانب العقلية فى الدين وهو مايمكنه من المواءمة بين العقلى والروحانى فتقل «الفجوة» بين الرؤى فى الأديان، وبالتالى تقل «الجفوة» فيكون أول الطريق لقبول الآخر.

ومن الأمور التى تؤدى إلى قبول الآخر أن يسعى المرء لتوسيع دائرة الاهتمامات بالتجمعات الإنسانية على أنواعها مع الانضمام إلى جمعيات أهلية أو أحزاب سياسية أو نواد رياضية، فالمشاهد أن الإنسان الذى يكتفى بما تراكم لديه من انتماءات موروثة فقط مثل الانتماء العائلى أو القبلى أو الدينى أو الوطنى غالباً ما يكون متعصباً متزمتاً لكل أو أى من هذه الانتماءات الموروثة، لأنه ليس للمرء فضل فى الحصول عليها أو اكتسابها، وهى بطبيعة الحال متعصبة ضيقة الأفق لا ترى فضلا ولاخيراً إلا فيها وحدها.

أما الانتماءات المكتسبة، مثل الانتماء إلى مهنة أو عمل أو أيديولوجيا أو حتى

ناد رياضى، فإنها تجعل المرء أكثر قبولا للآخر لأنه يقبل ويقابل انتماءات متعددة يحبها لأنها اختيار ولحبه لبعض أفرادها عندئذ ينتقل تدريجياً من دوجما الكراهية أو التعصب الجماعى إلى مناقشة الآخر ثم قبوله وصولا إلى المعايشة، ذلك أن الأفراد داخل كل جماعة يتباينون فى الصفات ومن ثم يصبح الحب والكراهية مسألة فردية شخصية وليس جماعية، وهذه هى نقطة البداية فى مسلسل قبول الآخر والتى تقود إلى الحوار مع الآخر لاكتشاف الأرضية المشتركة، وهنا بداية «المعايشة مع الآخر».

وبشكل عام يكون قبول الآخر وارداً فى الحضر أكثر منه فى الريف حيث يُكتفى بالانتماء إلى العائلة أو أهل القرية، فهى كل حياتهم ولذا ظهرت مقولة «أنا وأخى على ابن عمى، وأنا وابن عمى على الغريب». ولكن أهل الحضر يتحركون فى مجتمع أكبر يمثل خليطاً من البشر المتباينين وعليهم اكتساب مهارة «التعرف على الآخر» ثم التعامل معه ومن ثم تنمو تدريجياً «ثقافة قبول الآخر».

كذلك من يحبون الأسفار ويقبلون على الرحلات الجماعية غالباً ما يتعرفون على مجتمعات أخرى، فيعرفون أن العالم هو جملة شعوب لكل منها ثقافة، ومن ثم يجدون أنفسهم ويحققون ذواتهم، بتوسيع دائرة الأصدقاء مما يتضمن «قبول الآخر».

مجمل القول هو أن كل فرد يقرر أن يوسع دائرة المعارف والأصدقاء، يجد ويكتشف لنفسه طرقاً وسبلا لتنمية «ثقافة قبول الآخر» فيلقى فى ذلك السعادة والحبور والانتشار ثم الأمان، فيدخل فى نهج وطريق Process الإقبال على الآخر، ويصير محبوباً ويعرف أن ذلك «كنز» ما بعده كنز ويفوق كل كنوز المال، لأنها بعد قدر معين تصبح عبئاً على صاحبها، أما سطوة السلطة فهى خادعة. إننى أشير هنا إلى ضرورة تقرير عدم المضى فى إقامة مدن عسكرية لأبناء الجيش فى مصر، وهى الفكرة التى كان المشير أبوغزالة قد تحمس لها، وذلك بسبب أن رجل الجيش – مثله مثل رجل الشرطة والقاضى والمدرس – تعلم من حضارته المصرية ومن دينه حب الاندماج مع الآخرين والتعايش بينهم. إن المسارات المغلقة فى مصر لامستقبل لها، سواء فى السكن أو التعليم أو العيش، لأننا شعب بحبوح محب للحياة وللآخرين.

تشكيل الوجدان الثقافى صناعة تخصصية:

إن تشكيل الوجدان الثقافى العام - وهو غالباً الركيزة الأساسية فى قضية قبول أو كراهية الآخر - قد صار خلال النصف الثانى من القرن العشرين صناعة متخصصة، تحرص الدول على المساهمة فى صياغتها، وقد يتحول هذا الحرص وتحديداً فى دول العالم النامى إلى مشكلة، حيث الحكومات - فى الأغلب الأعم - شمولية، يحكمها فرد أو حزبٌ له أيديولوجية سائدة. وفى قديم الزمان - أى منذ قرون قليلة - كان الاهتمام الأساسى للملك أو الحاكم بوزارات السيادة، وهى التى تناظر الداخلية والخارجية والدفاع فى عصرنا، وتسيطر على الأجهزة القابضة لحركة الناس وتسيطر على توجههم العام، ولكن فى النصف الثانى من القرن العشرين توافرت لدى كل دول وحكومات العالم أدوات ابتكرها التقدم العلمى والتكنولوجى فى العالم الغربى، ممثلة فى الإذاعة أول الأمر ثم التليفزيون وصولا إلى الأقمار الصناعية، وبذلك صارت وزارة الإعلام (أو أى وزارة تحمل اسمًا آخر ولكنها تسيطر على أجهزة الإعلام) من أهم الوزارات السيادية.

وفى إطار انتشار الأمية فى قطاعات عريضة من البشر، فإن نفوذ الصحف قد صار مقصوراً على القلة التى تقرأ وتكتب، ولديها فائض اقتصادى يمكنها من شراء الصحف، أما الكتب فقد صارت سلعة ثقافية مقصورة على فئة خاصة من المثقفين، الذين تتوافر لهم معلومات ومن ثم قدرات على حرية الفكر والتعبير. ولذلك عملت الدول على نشر أفكار تبث فى شكل أخبار أو حوارات وأحياناً فى شكل غير مباشر مثل الدراما والمسلسلات وكلها تخدم الوضع السياسى القائم، بشكل مباشر فج أحياناً وبشكل ذكى فى معظم الأحيان، لأنه يتسرب إلى وجدان بسطاء الناس والذين ليس لديهم من متعة إلا الإذاعة والتليفزيون حتى صار لصناعة وجدان البشر خبراء ومتخصصين. وعادة ما تستمر الحكومات فى دول العالم الثالث لفترات أطول ولايكون من سبيل لتغييرها إلا بقرار إلهى، بحكم كبر السن ثم الرحيل، أو من خلال انقلاب عسكرى أو اغتيال سياسى، وكلها أمور لاتحدث التغيير المطلوب فى الوجدان الجماعى، لأنه أمر فى حاجة إلى وجود قنوات ديمقراطية غالباً ما لا تكون

متوافرة أو فعّالة، وفى حاجة لتوافر واستقرار أساليب ثقافة الحوار بدلا من ثقافة التلقين. ذلك لا يتم بقرار ولكنه تراث ثقافى يتراكم عبر آليات مختلفة ويحتاج لوقت طويل لتعديله. وفى الوضع الشمولى فإن أهم المؤسسات أيضاً هى الدينية والتى تستمد نفوذها من خلال نصوص دينية، وتؤثر من خلال تفسيرات معينة لها على مايسرى فى دماء البشر عبر رحلة الحياة والتدين.

يبدأ تشكيل الوجدان مع الطفل فى الأسرة، وهنا تختلف الأمور باختلاف مفاهيم وقيم الأبوين الحاملين لأفكار ومفاهيم المجتمع السائدة فينتقل الفكر السائد إلى الأطفال تدريجياً. وفى المدرسة تحرص الحكومات على أن تصبغ المناهج التعليمية بالمفاهيم التى تدعم نظام الحكم، ولذلك فإن الدول المتقدمة قد أوقفت - ومنذ سنوات طويلة - تعليم الدين فى المدارس الحكومية، أما فى معظم دول العالم النامى - حيث المعاناة من الصراعات العرقية بصورها كافة - فإن تعليم الدين مسألة مستقرة، تصل فى بعض الأحيان لأن يوضع لها نصوص فى الدستور. ولذلك فإن بعض التيارات الأصولية قد خططت بذكاء لكى تتسرب إلى التعليم الحكومى، وسيطرت عليه فى معظم الأحيان.

إننى أعرف أن ضبط علاقة الأطفال بالتعليم الدينى مسألة أعقد كثيراً من المنع والإقرار، بيد أن على متخذ القرار فى حالة الإقرار أن يضع فى اعتباره متطلبات المستقبل والعيش الإنسانى الأخلاقية والضميرية والتسامحية والتحررية

* * *

إن الصراعات بسبب الدين وحوله تفجر الحروب والخراب فى مواقع كثيرة وليس معنى هذا أن التقدم أو التغيير غير ممكن، ولكنه طريق فى حاجة إلى جهد ضخم فى مجالات أخرى مختلفة. وإذا كنا فى جزء سابق قد ألمحنا إلى أمور تغيير فى «قبول الآخر» على أساس فردى (أى بين فرد وفرد) فإننا قبل أن ننتقل إلى أسس القبول بين الجماعات نذكر مرة أخرى أن قبول الفرد لذاته والتصالح معها هو أساس الأساس. وقد شرحت كيف تصالحت مع لونى الأسمر، وكيف تخاصمت مع تحيزى لأصالح نفسى بتعميق المعرفة بالآخرين فيما بعد.

وإذا كنا نقول إن تشكيل الوجدان صناعة ثقيلة الآن، وتخصصية، فإن ذلك لا يعنى أن دور «الصناعات الصغيرة» فى هذا المجال قد انتهى. إن التليفزيون المصرى الذى تسيطر عليه عقليات جامدة بصفة عامة، والذى لايعرف ثقافة الحوار على الهواء بحق، وقد لايعرفها فى وقت قريب، هذا الجهاز ألحق أضراراً جسيمة بالبناء الثقافى والروحى للأفراد، والجماعات، باتت آثارها ملموسة. غير أن ذلك ليس قدرا... كما أنه ليس الفاعل الوحيد. كان من الممكن - ويظل - أن تقوم جماعات صغيرة، بل وأفراد، بعمل مؤثرات من الصور والدراما يمكن أن تحد وتجابه التأثيرات المتخلفة للتليفزيون. إن فناناً تشكيلياً واحداً يؤمن بالشعب وقيمه المتسامحة يستطيع أن يفعل الكثير. إن مصر دولة عظمى تشكيلياً بحق كما قيل غير أن فنانيها ابتعدوا كثيراً أو قليلا عن الواقع بخلاف ما كان عليه الحال منذ محمود مختار وإلى أول الستينيات ... أيضاً تستطيع جماعات صغيرة منتجة لشرائط الفيديو والأفلام السينما القصيرة والتسجيلية أن تؤثر . يستطيع الشباب المثقف الصادق أن يتخذ من المواقع المكشوفة والساحات والأجران «والمصاطب» أماكن لتوصيل رسائل تدعم قبول الذات وقبول الآخر والانخراط فى المجاميع على أسس عصرية وديموقراطية.

الإعلام صناعة تخصيصة غير أن هناك عشرات الأساليب لتنظيم هذه الصناعة وتفعيل دورها، وقد استخدم دينيون بصرف النظر عن الاختلاف والاتفاق معهم وسائل مؤثرة وبسيطة التكاليف فى عمل إعلام شفهى بالصوت والصورة والرسم والإيقاع ترك آثاراً لاتنكر. وإذ نقول ذلك نقول أيضاً: إن علينا أن نناضل لجعل وسائل تشكيل الوجدان القومية قومية بحق، وأن ننهض بها لكى تكون فى خدمة الشعب ومستقبله، والتوجهات الوطنية العصرية والإنسانية، بدل أن تكون فقط فى خدمة السلطة والحزب الحاكم وحدهما. والآن إلى قبول الآخر جماعياً.

ثقافة قبول الآخر «جماعياً»

أولا: دولة مؤسسات تصحح ذاتها بذاتها:

معظم دول العالم تدعى أن نظام حكمها «ديمقراطى»، ولكن فى التطبيق فإن الأمر يختلف كثيراً بل غالباً ماتكون الممارسات مناقضة للنصوص الواردة فى الدساتير المكتوبة، ولكن بشكل عام كلما كان النظام «ديمقراطياً» بالفعل - كما سنتولى بالشرح فى هذا الجزء- كانت ممارسة «قبول الآخر» داخلياً وخارجياً أمراً ممكناً ومتاحاً وقابلاً للتطور. «فالنظم الدكتاتورية» أو ماصارت تسمى «الشمولية» غالباً ماتقوم أيديولوجيتها على مفاهيم الاعتزاز بالانتماء إلى سلالة أو قبيلة أو دين أو مذهب، ويبدو ذلك واضحاً فى بعض دول إفريقيا، ومعظم - إن لم يكن كل - بلدان العالم العربى، فالصراع بين القبائل هو الأساس فى الحروب الأهلية فى معظم دول إفريقيا شرقاً وغرباً وحول منطقة البحيرات. وتتجمع فى السودان- الذى عرفته وعرفت أهله وأحببتهم وأعرف كم يقاسون من الحكم باسم الدين- كل أسباب الاعتزاز الدينى باعتبارها حكراً لحكومة البشير - الترابى، ولذا فهى فى صراع مع كل «الآخرين». وإيران تدعو إلى الثورة الإسلامية وتحاول أن ينتشر نموذجها إلى بلدان أخرى باسم «تصدير الثورة» وإن كانت التغيرات الأخيرة بعد الانتخابات تبشر بمبدأ قبول الآخر. والجماهيرية تلتف حول «الكتاب الأخضر» باعتباره البديل لكل فكر وتراث البشرية السابق له بطريقة تذكرنا بممارسات ألمانية وإيطالية قبل الحرب العالمية الثانية. وفى هذا الأمر يبدو أن المفاهيم الثقافية المرتبطة بالبوذية وديانات الشرق الأقصى كافة، لاتقوم على التمييز بين الأنا والآخر، وعلى سبيل المثال لاتنص على دونية المرأة وأنها أقل درجة من الرجل، ولذا ارتفعت بمعدلات أسرع من مناطق أخرى، ونلمس فى الهند كيف أنها تتقدم اقتصادياً وديمقراطياً، لأنها أصرت عقب الاستقلال على وجود دستور يوفر «تداول السلطة» وأن ذلك لايتم بالسلاسة ذاتها التى تجرى فى الديمقراطيات الغربية الأكثر عراقة فى الممارسات الديمقراطية.

إن معظم الدساتير الحديثة قد استقرت على مبدأ وجود السلطات الثلاث المعروفة: التشريعية - التنفيذية - القضائية، وكلها تنص على أشكال من الانتخابات، ولكنها فى كثير من البلدان ونتيجة عوامل كثيرة تكون انتخابات مملوءة بالتجاوزات التى تصل أحياناً لحد التزوير الفاضح، ومن هنا ظهرت فكرة وجود الرقابة على الانتخابات بواسطة هيئات دولية لها مصداقيتها.

وفى معظم الانتخابات لايتوافر للأقليات على أنواعها فرص متكافئة للوجود فى البرلمان مما يعنى ويتضمن «استبعاد الآخر»، وهو أمر لابد أن يعالج من خلال تشريعات تضمن «وجود الآخر». ولذلك صور وأشكال مختلفة أشهرها ماهو مقنن بحكم القوانين من حتمية تخصيص نسبة معينة لفئات معينة مثل السود والمرأة والأقليات الأخرى كافة. وتتم الممارسات ذاتها والقواعد فى المدارس والجامعات والوظائف العامة ومإاليها، وهى أمور لم يتوافر لها المناخ الثقافى العام فى الدول التى لاتمارس الديمقراطية بشكل كاف.

وفى مصر- على سبيل المثال- باتت ممارسات الانتخابات مملوءة بالتجاوزات التى سجلتها تقارير محكمة النقض بالنسبة لدورات متتالية أخيرة، كان آخرها انتخابات أكتوبر عام ١٩٩٥، لذلك انفض معظم الشعب عن المشاركة فيها وأصبحت مصداقية مجلس الشعب ذاتها فى مهب الريح، لأن نتائج الانتخابات أصبحت معروفة قبل أن تبدأ، والمرء يتساءل ماذا كان يضير الحكومية لو أنها مكّنت الأحزاب الأخرى فى مجملها لكى يكون لها نحو ٦٠ إلى ٧٠ مقعداً من جملة المقاعد الحالية التى تصل إلى ٤٤٤ مقعداً بالانتخابات وعشرة بالتعيين؟

ولأن الشئ بالشيء يذكر، فقد ارتكب الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم الذى يدير الانتخابات بالتنسيق مع أجهزة الدولة ممثلة فى المحافظين والحكم المحلى والعُمد، مخالفات دستورية وسياسية صارخة. لأنه يسير على ماكان عليه الحال فى مصر، زمن الحزب الواحد وهو الاتحاد الاشتراكى العربى وقت الرئيس الرحل جمال عبدالناصر. إن جميع أجهزة الدولة التى تجرى الانتخابات من خلال وزارة

الداخلية متورطة فضلا عن المحافظين المعينين من الدولة وغيرهم، والذين لو قصروا فى القيام بواجبهم و «التزامهم الحزبى»، فإنه لن يعاد تعيينهم فى مناصبهم، ولذلك فإن الدعوة لأن تكون المواقع القيادية فى الحكم المحلى أى المحافظين ورؤساء المدن والقرى تكون بالانتخابات وليس بالتعيين دعوة مقبولة وإن كانت مكبوتة، لأنها قد توصل - مع الزمن - ومع عوامل أخرى سنشير إليها فيما بعد - إلى إمكانية «تداول السلطة» ومن خلال ذلك يتوافر المناخ الديمقراطى الذى يسمح بثقافة «قبول الآخر».

كذلك فإن أى نظام يدعى أنه «ديمقراطى» دون أن يحمل آليات التصحيح الذاتى Self Correcting System، محكوم عليه بالضعف والهوان، وبالتالى فإنه يدمر نفسه بنفسه، ولذلك يقوم النظام السياسى الأمريكى على قاعدتى: التوازن والرقابة Check & Balance System، أى أن الكونجرس يوازن ويراقب ماتقوم به المؤسسة الرئاسية ثم تقوم المحكمة الفيدرالية العليا بتصحيح الأوضاع وفض المنازعات بين الأفراد والسلطات الدستورية، فيما يتعلق بالتجاوزات فى استخدام السلطة ثم وضع مبادئ عامة، ثم فى إطار أحكامها يهتدى المجتمع ويلتزم بتطبيقها، وهكذا يصحح النظام نفسه بنفسه ويتقدم للأمام. وقد اكتشفوا أن مدة أربع سنوات كافية لأن يقدم الرئيس أفكاره التى التزام بها فى برنامجة الانتخابى وله أن يستمر مدة أخرى، ولكن ثمانى سنوات هى الحد الأقصى لأى فرد ومن ثم النظام، وهذا يقدم فكراً جديداً.

وفى مصر - على سبيل المثال- كان النظام الثورى الناصرى موضع تأييد عام من المجتمع لأنه - ومنذ البداية - كان يحاول تصحيح الأوضاع المختلة التى سادت فى السنوات الأخيرة من حكم الملك فاروق، فقرب الفوارق بين الطبقات وقام بإصلاحات كثيرة. ولكنه كان متأثراً بالمناخ العالمى للنظام الشمولى وبالذات فى يوجوسلافيا، حتى وصل الأمر إلى أن الدساتير المتعاقبة كانت تستلهم الفكر الشمولى وتكرسه، فضلا عن الهيكل التنظيمى للاتحاد الاشتراكى ثم القبضة

الحديدية «الثورية» للسلطات الرقابية من مخابرات وأجهزة الأمن والرقابة الإدارية وغيرها، وحتى الشعارات العامة مثل «تحالف قوى الشعب العامل» وأفكار «الميثاق» الأساسية وغيرها، كلها مأخوذة من «يوجوسلافيا السابقة»، وكان ذلك مجسداً فى الصداقة الوطيدة بين تيتو وعبدالناصر، وفقدت مصر تدريجياً ماتبقى من أفكار ليبرالية كانت مثل البذرة الصغيرة، وقد أضيفت بطريقة مناسبة فى دستور عام ١٩٢٣، كل ذلك اختفى تدريجياً ليحل محله سيادة «المؤسسة العسكرية» ليحل أيضاً بفجاجة مبدأ أن «أهل الثقة» لهم الأسبقية فى المواقع الأمامية للقيادة عن أهل العلم والاختصاص.

وقد أدى بنا كل ذلك وتدريجياً لأن تم اصطياد النظام فى هزيمة يونيو عام ١٩٦٧، لأن النظام قد صار مثل «الطاووس» يملأه الغرور، ولم يستطع الشعب أن يخلع عبدالحكيم عامر على الرغم من مسئوليته عن هزيمة أكتوبر عام ١٩٥٦، ثم كان المسئول عن الانفصال عام ١٩٦١، ولكنه استمر فى موقعه لأنه قال للرئيس عبدالناصر: «رقبتى ياريس» ولكن رقبته لم تنج مصر والعالم العربى من هزيمة عام ١٩٦٧ فكان ماكان من تراجع وخيبة أمل لعدم وجود آلية التصحيح الذاتى من خلال الديمقراطية.

وفى اعتقادى أن نظام الاتحاد السوفييتى لم يسقط لأن الفكرة الأساسية كانت مرفوضة من الناس، بل بالعكس، لقد انبهرت كل من الطبقة العاملة والفلاحين، فضلاً عن شرائح من المثقفين بالحلم الذى تبلور فى عبارة: «لكل إنسان حسب جهده»، ولكن فى التطبيق وتدريجياً صار النظام رافضاً لفكرة التصحيح الذاتى باعتبارها قيمة برجوازية مصدرة من الغرب بهدف دعم الثورة المضادة. وحتى مبدأ وفكرة «النقد الذاتى» التى أنشأها لينين ماتت تدريجياً وصارت شكلا بغير مضمون إلى أن كان ماكان.

ومن هنا، فإن تعميق الديمقراطية من خلال آليات الرقابة بين السلطات، ووجود حريات فى التعبير، وشفافية فى توافر المعلومات، تُمكن النظام الديمقراطى من أن

يصحح ذاته ويعمق ويطور أشكال وحدود الديمقراطية، وفى هذا المناخ الديمقراطى يكون «قبول الآخر» جماعياً أمراً ميسوراً...

ثانيا: أدوات المجتمع المدنى:

تظهر بين الحين والآخر نظريات سياسية تعبر عن أشكال مختلفة لفهم تطور المجتمع وأسس تغييره، ففى الماركسية كانت نظرية «المادية التاريخية» ثم مفهوم «صراع الطبقات» وكيف أنه المحرك للتاريخ، وقد ثبت أن هذا الأمر وحده- رغم أهميته – ليس كافياً لأن يكون محركاً كالتاريخ، وبالتالى ظهرت آراء ونظريات أخرى جديدة وهى أمور تعرضنا لها فى فصول سابقة. إن الماركسية قالت: إن المجتمع الاشتراكى الذى يتلخص فى شعاره «من كل حسب جهده ولكل حسب عمله» سوف يمهد لمجتمع آخر أطلقوا عليه عبارة «المجتمع الشيوعى» الذى يتلخص هدفه فى عبارة «من كل حسب جهده ولكل حسب احتياجه»، وقيل وقتها إن هذه الأفكار رومانسية ولاتتفق مع الطبيعة البشرية حيث الأنانية أى حب الإنسان لذاته أولا وقبل كل شىء.....!

ولأن المجتمع الأمريكى قد بنى تحركه وفلسفته الفكرية على أساس إمبريقى أو «براجماتى» Pragmatic أى أنهم يقومون بدراسة مايجرى على أرض الواقع بالفعل، ويطورون هذا الواقع أى يمارسون مفهوم التصحيح الذاتى، حتى أنهم استفادوا من الأفكار الماركسية والاشتراكية ذاتها، فقد ابتكروا نظرية وجود قطاعات ثلاثة فى المجتمع تتنافس وتراقب وتصحح مسار المجتمع، وكان ذلك بديلا لفكرة «ضمور الدولة» withering of the State والتى كانت تنادى بأن التقدم يسير حتماً صوب المجتمع «الشيوعى» حيث تتآكل الدولة، وأن الطبيعة الأنانية بين البشر سوف تختفى حدتها وهى أمور لم يقدر للبشرية أن تمر بها وبالتالى تدخل مرحلة الاختيار الفعلى.

وفى هذا الإطار، كان الإبداع الأوروبى- أولا- نتيجة ثمرات عصر النهضة الذى

ابتدأ مع الماجناكارتا البريطانية فى أواخر القرن السادس عشر، ومناخ الثورة الفرنسية، وبعدها كان ظهور نظرية التوازن والمراقبة رغم الفواصل وماصار يسمى الاستقلال بين السلطات وهو المثلث المتربع فى قمة السلطة ممثلا فى البرلمان «السلطة التشريعية والرقابية» ثم الحكومة « السلطة التنفيذية التى تملك المال والجيش والسجون» ثم السلطة القضائية «بما فيها المحكمة الدستورية ومجلس الدولة وما أشبه» لكى يقوم من خلال هذا النظام كل من العدل والتوازن.

غير أن المجتمع الأمريكى وخلال النصف الثانى للقرن العشرين وتوقعاً منه لاحتمال تفكك الاتحاد السوفييتى واهتزاز الفكر والنظرية الماركسية، قام بابتكار «ثالوث» آخر أطلقوا عليه: القطاع الأول والثانى والثالث، على اعتبار أن «القطاع الأول» هو الدولة أى الحكومة بكل ماتحتوى من سلطات ومؤسسات. وترى النظرية أن هذا القطاع هو الذى يسيطر على المجتمع ليضمن سلامته وعدم تفككه، ومن الناحية النظرية يحاول أيضًا أن يكون عادلا ومتوازناً بين فرق وطبقات ومصالح الفئات والمجموعات البشرية المختلفة التى تعيش فى إطار رقعة جغرافية لها حدود، وهى «الوطن» أو «الدول العصرية». وهذا القطاع الأول ينبغى أن يكون مسموحاً له من خلال آلياته بتداول السلطة فيه ويتم ذلك عن طريق انتخابات نظيفة لها أساليب مختلفة مدروسة، ولكنها فى التحليل النهائى تهدف لأن تكون معبرة عن أمانى وتطلعات المجتمع، وهى الضمانة الأولى التى ذكرناها سابقاً فى بند «أولا».
ولأن النظام الرأسمالى يقوم على حرية رأس المال فى النشاط ويفرض استمراره وبقاءه من خلال قاعدة ضرورة وجود منافسة فى إنتاج السلع والخدمات كافة، فإن قانون منع الاحتكار Quti-Cartel Law هو شرط متمم، فالمستهلك هو المستفيد من خلال تنافس القطاع الخاص ليقدم النظام الرأسمالى أفضل سلعة أو خدمة بأقل سعر، وهى الفلسفة التى فرضتها أمريكا على معظم دول العالم عقب تفكك الاتحاد السوفييتى ويحاول البنك الدولى أن يفرض هذه الأيديولوجية على العالم النامى من خلال برامجه هو وصندوق النقد، إضافة إلى دور منظمة «الجات» الداعم لهما أو المكمل لما بدأه.

وقد أطلق الأمريكان على هذا القطاع «قطاع الأعمال» Business أو عبارة «القطاع الثانى» والذى يتنافس وينمو من أجل الحصول على الربح ويطلق عليه أحياناً عبارة المنظمات التى تسعى إلى الربح organization For Profit، ولتحقيق هذا الهدف فإن التنافس ليس له أخلاقيات واضحة بل غالباً مايكون الصراع مريراً، وتكون الضحية هى المستهلك أو المواطن العادى، لكن الغرور قد حاق بهذا القطاع إلى حد أن المفكر الأمريكى الذى تعود جذوره إلى اليابان «فرانسيس فوكوياما» قد عبر بوضوح عن رؤياه فى أن النظام الرأسمالى قد انتصر بغير رحمة من خلال مؤلفه الشهير «نهاية التاريخ» مما يشير إلى مدى زهو هذا المعسكر بما وصل إليه برغم الأضرار التى تلحق بقطاعات واسعة والتى يعترف هو نفسه بها.

وفى هذا الإطار كان ابتكار ما أسموه «القطاع الثالث» الذى يقيم التوازن مع «القطاع الأول» أى الحكومة لأنها قاهرة فارضة نفسها ووجودها من خلال أدواتها الباطشة، ثم مع «القطاع الثانى» الذى يسعى ويخطط للوصول إلى أقصى ربح، حتى وإن اقتضى ذلك العدوان على حرية الآخرين أو الإضرار بمصالح بعض الفئات الاجتماعية المقهورة، ولذا كان التوازن من خلال إنشاء ودعم «قطاع ثالث» يشار إليه بالفعل فى الأدبيات المعاصرة بعبارة The Third Sector وأحياناً يطلق عليه عبارة «القطاع المستقل» The independent Sector، ولكن العبارة التى صارت أكثر شيوعاً هى «المجتمع المدنى» The Civil Society، حتى لايختلط الأمر مع مجتمع القوات المسلحة أى السلطة العسكرية أو مجتمع رجال الدين أو السلطة المدنية وما إلى ذلك.

والمجتمع المدنى- فى التحليل النهائى، وبرغم كثرة الأدبيات فى هذا الأمر- يعنى ببساطة حرية تكوين ونشاط الجمعيات الأهلية، وهى مايسمونها أحياناً الجمعيات غير الحكومية ترجمة حرفية لعبارة Non- Governmental Organization.وإمعاناً فى التفرقة بينه وبين القطاع الثانى الذى يعمل من أجل الربح، والربح وحده، يطلقون على هذه الجمعيات الأهلية عبارة أنها ليست بهدف الربح.Non - Profit Organization.

وتقوم الفكرة المحورية فى التوازن بين هذه القطاعات الثلاثة على أن يقوم القطاع الثانى - ومن خلال تراكم الأرباح الهائلة لديه - بتخصيص جزء من هذه الأموال يتم تجميدها أو تجنيبها فى شكل وقفيات ويسمونها «المؤسسات» Foun-dations حيث توضع هذه الأموال تحت تصرف مجموعة أمناء عليها، ولذا يسمونها مجالس أو لجان أمناء Board Of Trustees من منطلق أنهم يشرفون على حسن إدارة هذه الأموال باستثمارها فى مجالات عديدة، منها شراء عقارات أو أسهم فى شركات أو البورصة أوغيرها من أوجه الاستثمار المشروعة التى تضمن تدفق الأرباح والعائد. ومن خلال هذه الأرباح أوالريع أو العائد أو الفائدة، يتم الصرف على جميع الجمعيات الأهلية أو غير الحكومية التى تخدم المجتمع بهدف إيجاد التوازن لأنشطة لاتستهوى القطاع الثانى الذى يسعى للربح وحده، فتقام المستشفيات أو الجامعات أو البحوث أو جمعيات المحافظة على البيئة أو حقوق الإنسان أو ترميم الآثار القديمة أو إنشاء متاحف لأغراض شتى، أو دعم الفنون وجميع أوجه الفكر والثقافة أو رعاية المسنين أو المعوقين، وهى أهداف اهتمت بها البشرية على نطاق واسع فى العصور الحديثة.

ومن الطبيعى أن تخصص بعض الأموال للأغراض الخيرية التقليدية مثل رعاية بسطاء الناس (وكانوا يسمون فى السابق بعبارة الفقراء أو المعوزين أو المستضعفين فى الأرض) أو الأيتام والأرامل وغيرها من تسميات تتغير وفق التغيرات الاجتماعية المختلفة التى تناسب مفاهيم العصر.

وجدير بالذكر أن المؤسسات الأمريكية أو الأوروبية مثل فورد وروكفلر وفولبرايت وغيرها كثير، ماهى إلا تطبيق أكثر ملاءمة للعصر، للفكرة التى انتشرت على نطاق واسع فى العصر العثمانى وأسموها «نظام الوقف» وأتصور- دون أن أغوص كثيراً فى مراجع تاريخية - أن هذا النظام «الوقف» ربما يعود إلى عصور «الفراعنة» حيث كان الملوك والأثرياء يخصصون أراضى زراعية تدار لحساب الإنفاق على المعابد والكهنة.

أياً ما كان من أمر، فإن انتشار ثقافة تنشيط القطاع الثالث أى العمل التطوعى هو أحد العناصر المهمة التى تدعم الديمقراطية ؛ لأنها تجعل للبشر حق التنظيم وتشكيل جمعيات تحقق مايتصورونه فى مصلحتهم أو يُنمى مواهبهم أو يوفر الخير العام للمجتمع الذى يعيشون فيه.

ومما هو جدير بالذكر أيضاً أن المجتمع الأمريكى من أكثر شعوب العالم- إن لم يكن أكثرهم بالفعل - فى تقديم تبرعات فى صور مختلفة لأغراض إنسانية على مستوى العالم كله، وربما كان ذلك أحد الأسباب التى تقيم التوازن المجتمعى الناجم عن سطو السلطة الحكومية «القطاع الأول» وجشع وسطوة رأس المال أى «القطاع الثانى».

فكلما تدعمت مفاهيم وآليات إنشاء المجتمع المدنى، تمكنت «الأقليات» العرقية والدينية والمذهبية من إنشاء مؤسساتها الثقافية والخيرية والدينية، فتنمو خصوصية هذه الأقليات الثقافية وتزدهر ثم تنتشر حتى تصبح من النسيج الثقافى للمجتمع إذا ما أخذنا مصر - وعلى سبيل المثال - فان الجمعيات الأهلية للأقباط وأهالى بلاد النوبة كثيرة ومنتشرة، وهى تقوم بخدمات اجتماعية فى الطوارئ وبالذات فى المناسبات التى تحتاج إلى سيولة مالية عاجلة مثل الولادة والزواج والوفاة، وهو تراث مصرى قديم ومنتشر حتى الآن بين أهالى بلاد النوبة تحديداً، حيث لديهم تقاليد عمل «جمعية» كاتفاق جماعة منهم على «جمع» مبلغ معين متساو من النقود- ولتكن عشرة جنيهات شهرياً - ويكون الاتفاق بين عشرة أشخاص مثلا، وعند أول كل شهر يتم «جمع» مائة جنيه من هؤلاء العشرة، تدفع لمن هو أكثرهم حاجة لهذا المبلغ والذى تقام «الجمعية» لمساعدته، فيقبض «الجمعية» فى أول الشهر عند بداية الاتفاق فيفك أزمة وفى الشهر التالى تكون «الجمعية» من نصيب من يليه فى الاحتياج وهكذا، وهو أمر مازال يتم كل يوم بمقتضى الثقة بين هذه المجموعة أو تلك.

ولعل هذا هو الذى فرض عبارة «جمعية» حتى الآن، وهى إحدى وسائل الادخار

الشعبى المنتشرة وبالتحديد بين فئات الموظفين والعمال.

وكان الأقباط أول من أنشأوا الجمعيات الخيرية القبطية فى نهاية القرن التاسع عشر ثم تمسكوا بنشاطها لأنها مثل الأسمنت الذى يحافظ على ترابطهم الاجتماعى ومقاومة غوادر الزمن وتضمن التكامل الاجتماعى، ولكن للأسف الشديد فإن هذه الجمعيات القبطية كانت – ومازالت – لأسباب خيرية ، ولم يكن بها إلا جمعية الآثار القبطية ذات توجه ثقافى أى بنشر الخصوصية الثقافية فى أنحاء المجتمع المصرى.

مارغبت فى أن أصل إليه هو أنه كلما تدعمت صور المجتمع المدنى والمشاركة الشعبية فى حل مشكلات البشر تدعم النسيج الوطنى وامتزج الناس وشاركوا فى حل مشكلاتهم فينسون أو يتناسون الانتماء إلى الدين أو اللغة أو المذهب، وهكذا يصبح «قبول الآخر» أو رفضه مبنياً على «كيمياء الأفراد» أكثر منه على أسس عرقية جماعية.

أما الفواصل بين القطاع الأول والثانى والثالث فهى فى حاجة إلى فحص لأنها ستتغير كثيراً فى القرن القادم ولكن تلك قضية أخرى ليس هنا موقعها.

ثالثا: نشر ثقافة حقوق الإنسان:

نتيجة التعذيب البدنى والعذاب النفسى اللذين عانت منهما شعوب دول أوروبا، وما ترتب على الحرب من دمار رهيب لمدن بأكملها فضلا عن ملايين القتلى فى الاتحاد السوفييتى أثناء الحرب العالمية الثانية، أدرك المفكرون أهمية عدم قيام الفاشية مرة أخرى، والتى مارست على نطاق واسع قيوداً ضد الحريات، وكرّست العنصرية، وسطوة أجهزة التجسس. لقد ساد العالم جو ثقافى محتدم بضرورة منع قيام حرب عالمية ثالثة، ومنع انتشار وسائل التعذيب، فتكونت الرغبة بين الدول الكبرى المنتصرة لإنشاء هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٤٥. ولكن الجديد هو أن هذه

الهيئة الدولية الوليدة أصدرت وثيقة عرفت بعبارة «الإعلان» أو «الميثاق العالمى لحقوق الإنسان» ووافقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٠ من ديسمبر عام ١٩٤٨، وإذ بهذا الميثاق يصبح نقطة بداية لسلسلة هائلة من المواثيق والإعلانات الدولية فى المجالات كافة، نذكر منها على سبيل المثال: الإعلان العالمى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ثم تلاه آخر بالحقوق المدنية والسياسة، ثم صدرت الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب، وقبل أن يتفجر العالم بما نحن فيه من صراعات عرقية ودينية، أصدرت الأمم المتحدة إعلاناً «للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصرى» فقد كانت مشكلة التمييز العنصرى فى جنوب إفريقيا - وقتها - موضع اهتمام عالمى.

وتدريجياً تحولت هذه المواثيق والإعلانات الدولية لتكون حركة عالمية لحقوق الإنسان تنشر ثقافتها، أو تراقب أو «ترصد» ماصار يسمى «انتهاكات» حقوق الإنسان، وربما كان القرار الرئاسى الذى أصدره جيمى كارتر عام ١٩٧٧ علامة مهمة على الطريق، فقد كلف الخارجية الأمريكية بإنشاء إدارة خاصة لترَصد أوضاع وتجاوزات حقوق الإنسان، ثم كلفت بأن تصدر بذلك تقريراً سنوياً عن «حالة حقوق الإنسان فى العالم»، وقد اشترط القرار الرئاسى «الربط بين المساعدات الاقتصادية والفنية التى تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية وبين مدى احترام هذه الدول لحقوق الإنسان».

ولم يكن القرار الرئاسى الصادر من جيمى كارتر عام ١٩٧٧، خالصاً لوجه الله أو لدعم حركات حقوق الإنسان بتجرد وإنصاف، وإنما كان - فى الوقت ذاته- عملا سياسياً بارعاً، فمن خلال جمع البيانات عن أحوال وأوضاع حقوق الإنسان، أمكن للأجهزة الأمريكية اختراق مجموعة الدول الاشتراكية حيث كان النظام شمولياً ولايهتم بمبدأ «الشفافية» ولكنه يقيم الأمور على أنها، إما مع الثورة «الاشتراكية» وإما معادية لها. وتمكنت أمريكا من خلال «قفشات» ورصد التجاوزات بانتهاكات حقوق الإنسان أن تثير الرأى العام العالمى على النظام الاشتراكى، وقد ساهم ذلك

- ولو جزئياً - فى أن تتداعى وتتساقط مجموعة الدول الاشتراكية فى أوروبا واحدة تلو الأخرى، وكأنها مبنية من كرتون أو ورق، بسبب عدم توافر آليات التصحيح الذاتى فى بنيتها.

أما بالنسبة لنا - نحن الأمة العربية - لم تتكون أية تنظيمات ذات فاعلية تتعلق بحركة حقوق الإنسان، على الرغم من أن كثرة من المثقفين الليبراليين واليساريين كانوا منبهرين بما يجرى فى العالم، ويتطلعون لتكوين «تنظيم» يجمع هؤلاء المثقفين، وهو الأمر الذى لم يتم إلا عام ١٩٨٣، بمبادرة من «مركز دراسات الوحدة العربية» وهو منظمة قديمة تجمع المهتمين بقضايا التقارب العربى وتضم معظم المفكرين العرب المنتمين - بشكل أو بآخر - لحركة القوميين العرب. ويرأس هذه المنظمة - منذ مدة طويلة - د.خير الدين حسيب، وهو مناضل عراقى قديم هرب من اضطهاد وقهر النظم العراقية واستقر فى لبنان، ومازال يعقد المؤتمرات والندوات لعله يصل إلى نظرية متكاملة يجتمع حولها المثقفون العرب فى اتجاه «الوحدة العربية الكبرى»، ومن بين ذلك مارتب له لعقد ندوة عقدت فى مدينة «ليمارسون» فى قبرص عام ١٩٨٣، وكان أن فكر أعضاء هذه الندوة فى أن يخصصوا يوماً للنقاش الحر، عقب انتهاء الندوة التى خصصت لفحص قضية «مستقبل الديمقراطية فى العالم العربى» فكان أن ناقشوا فى هذا اليوم الآخير فكرة إنشاء «منظمة عربية لحقوق الإنسان» لتكون نقطة بداية لتعميق ماهو متاح من مسطح للديمقراطية فى بلاد متفرقة من العالم العربى.

وأذكر -وقتها أن فتحى رضوان الزعيم المصرى المرموق الذى له إسهامات فكرية وعملية فى الفكر القومى والإسلامى، والذى كان لى شرف أن عرفته خلال فترة الاعتقالات الكبرى فى سبتمبر عام ١٩٨١ وكنت زميلا له فى إحدى الزنازين فيما يسمى «ملحق سجن مزرعة طرة» - اختير منا بالإجماع فى هذا الاجتماع عام ١٩٨٣ ليكون أول رئيس للمنظمة العربية لحقوق الإنسان، فقصة حياته ونضاله واعتقالاته المتكررة تؤهله لهذا الموقع الرفيع.

وأذكر أنه من بين من جالوا فى اجتماع ليماسول عام ١٩٨٣ المرحومان د.عصمت سيف الدولة ود.حلمى مراد، وكان مستلفتا للنظر أن عدداً كبيراً من المشاركين فى تلك الندوة (من مصر) هم ممن تزاملوا ضيوفاً على الدولة تحت عبارة «متحفظ عليهم» فى السجن بطرة قبل ذلك بنحو عامين فى حركة الاعتقالات الكبرى التى شهدتها مصر فى نهاية حكم السادات، وكانت أحد أسباب خلخلة النظام حتى سقط فى ٦ أكتوبر عام ١٩٨١ كما هو معروف.

وقد ساهمت فى هذا الاجتماع د. سعاد الصباح الشاعرة والأميرة الكويتية المعروفة والتى تعضد قضايا الانتماء العربى وحركات حقوق الإنسان، وفى هذا الإطار تبرعت سعاد الصباح بمبلغ ضخم من المال ليكون الوقفية التى تستثمر فى بنوك سويسرا ليكون إيرادها المورد الرئيسى لتمويل المنظمة العربية لحقوق الإنسان، وتم شراء شقة تمليك بميدان أسوان بمدينة المهندسين بالعجوزة بالجيزة، فكان هذا المكان قبلة كل المثقفين المصريين والعرب الذين التفوا حول مبادئ حقوق الإنسان.

وكانت الثمرة الأولى لهذه المنظمة العربية فرعًا فى مصر باسم «المنظمة المصرية لحقوق الإنسان» وقد اختار لها فتحى رضوان، أحد مريديه ممن كانوا «شباب» الحزب الوطنى القديم وهو د. محمد إبراهيم كامل الذى كان وهو فى ريعان الشباب وأثناء الحرب العالمية الثانية قد اتهم بأنه مشارك فى عملية اغتيال أمين باشا عثمان (وكان وزيراً لمالية مصر فى حكومة الوفد ولكنه كان معروفاً بولائه للإنجليز). وقد اتهم محمد إبراهيم كامل بأنه قد شارك محمد أنور السادات الضابط بالجيش المصرى والذى صار فيما بعد رئيساً لجمهورية مصر فى محاولة اغتيال أمين عثمان، ولذلك اختار الرئيس أنور السادات د. محمد إبراهيم كامل عام ١٩٧٨ ليكون وزيراً للخارجية ويستكمل المفاوضات مع إسرائيل بهدف الوصول إلى اتفاقية سلام، ولكنه استقال قبل أن يكمل المشوار لأن ضميره الوطنى لم يكن مرتاحاً لأن يقوم بهذا العمل وفق الطريقة الساداتية.

المهم فى ظل هذا المناخ، وفى عام ١٩٨٥ أصبح السفير محمد إبراهيم كامل وزير الخارجية الأسبق أول رئيس للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان، وصرت نائباً للرئيس عدة دورات، وظللنا نعمل معاً تحت مظلة المنظمة الأم «المنظمة العربية لحقوق الإنسان» وفى مقر ضيافتها ومن خلال تمويلها إلى أن عرف بعض الشباب من أعضاء مجلس إدارة المنظمة المصرية بأن هناك مصادر تمويل تتدفق من هيئات أجنبية تسعى لإنشاء نقط ارتكاز لها داخل مصر. وفى هدوء ودون إعلان تم التخطيط لكى تستقل المنظمة المصرية عن المنظمة الأم العربية، مكاناً وتمويلا ونهجاً وفكرًا وممارسة، فكان ذلك بداية مشجعة لأفراد آخرين لكى يتبعوا النهج ذاته.

وبدلا من أن تكون هذه المنظمات فى شكل جمعيات أهلية، تحاول أن تسجل فى إطار القانون ٣٢ لعام ١٩٦٤ والمنظم لإنشاء الجمعيات الأهلية لتكون تحت رقابة أجهزة وزارة الشئون الاجتماعية، اختصروا الطريق، واكتشفوا أن حقوق الإنسان ترقى لأن تكون تخصصاً «مهنياً» مثل الطب والهندسة والمحاماة، فأنشأوا لها «مراكز دراسات» وبشكل قانونى مختلف تماماً عن الجمعيات الأهلية فصارت وكأنها مكاتب تقدم استشارات فى مجال «حقوق الإنسان». وتسرب من كانوا أمناء واحدا بعد الآخر، وفى سرية وهدوء دعموا علاقتهم الشخصية مع منظمات التمويل، كل حسب مواهبه وضميره وخطوطه الحمراء. وهكذا وخلال حقبة التسعينيات تكونت عدة مراكز لحقوق الإنسان بعضها تخصص فى التدريب لحقوق الإنسان والآخر فى التبشير بالديموقراطية ومراقبة الانتخابات أو للمساعدة القانونية أو لدعم الوحدة الوطنية، وغيرها كثير.

وهكذا تكونت حركة حقوق الإنسان، وبدلا من أن تصبح «حقوق الإنسان» حركة شعبية تلتف حولها جماهير غفيرة تحميها وتؤمن بها، إذ بأغلبها «يلل» أو جزر، عرفت مصادر التمويل واحتكرت العمل فى هذا المجال وبشكل سرى وكأنها تعيد إنتاج التنظيمات اليسارية والدينية والراديكالية السرية القديمة.

وإذا عدنا من هذه الجولة التاريخية إلى المسار الرئيسى الذى يربط هذا الكتاب بعضه ببعض، نقول إن وجود حركة حقوق إنسان شعبية ووطنية، وهو إحدى الضمانات لنشر ثقافة وفكر «قبول الآخر»، ذلك أن مواثيق وبيانات حقوق الإنسان فى مجملها تدعو إلى نبذ التعصب وأشكال التمييز العنصرى كافة، ليس ضد الأقليات على أنواعها فحسب، بل بين الجميع وتدعو لدعم حركة المرأة وتؤمن حقوق اللجوء السياسى للمضطهدين بسبب أشكال العنصرية كافة، وتبشر وتنشر النصوص والمواثيق التى تعطى وتؤمن بحقوق الإنسان فى الاجتماع، والتعبير والعقيدة وتقاوم التعذيب وتكفل الحق فى محاكمة عادلة علنية وما إليها، وكلها قيم تعمل على «قبول الآخر». وكلما كانت حركة حقوق الإنسان قوية فى وطن أوقطر ما قد تكون من أسباب منع انتشار الصراعات الطائفية والعرقية، ولذلك فإن العمل على تدعيم حركات حقوق الإنسان وإنشاء جمعيات أهلية تنشر الوعى والفكر فى القرى والريف سيكون عملا مؤثراً فى منع انتشار ماصار يعرف بـ «الحركات الإرهابية» التى تقوم على «كراهية الآخر». ولو أدركت الحكومات- وبالتحديد فى دول العالم الثالث- أهمية هذا الأمر، لدعمت وساهمت بالتمويل والتضيد لإنشاء منظمات حقوق الإنسان، ففى ذلك إقلال للنفقات والجهد الذى تبذله الدولة فى المقاومة والاعتقال والتجسس- بأساليب الشرطة- على الأفكار التعصبية التى غالباً ما تنتهى بحوادث **القتل** على الهوية.

رابعا: الفكر والمنطق العلمى:

مازال أمام العالم سنوات طويلة حتى يسود الفكر والمنطق العلمى، ذلك أن العديد من دول العالم النامى مازالت ترزح تحت قسوة الأمية الأبجدية وفى بلد مثل مصر،وبرغم الإنجازات الظاهرة فى مجال التعليم الجامعى والبحوث العلمية وماإليها، فإن نصف المجتمع لايعرف القراءة والكتابة وهو أمر مأساوى كنا نتمنى أن يكون موضع اهتمامات كل عصر من عصور عبدالناصر والسادات ومبارك، كنا نتمنى أن نرفع شعارات مثل « إقلال نسبة الأمية بين الكبار إلى ٢٥٪ فى بحر

خمس سنوات» وقد طرحت دول نامية كثيرة شعارات مماثلة وحققتها. ويعزى المحللون نهضة اليابان إلى خطة أسرة ميجى التعليمية فى القرن الماضى التى جنت اليابان ثمرة غرسها جيل مضى. أما اليونسكو فقد رفعت هدف محو الأمية فى مجال العلم والتكنولوجيا فيما سمى مشروع ٢٠٠٠، أى ينبغى تحقيقه مع مطلع القرن القادم. بالمبادئ والإنجازات الأساسية للعلوم الفيزيائية فضلا عن تطبيقاتها فى مجالات الطب والزراعة والهندسة أى ماصرنا نطلق عليه عبارة «التقدم التكنولوجى».

الصورة المقابلة هى أن معظم الدول النامية تخضع لسطوة الفكر الخرافى وسيادة مفاهيم الحسد والتواكل والقدرية وصولا إلى استخدام السحر أحياناً، وكل هذه المفاهيم تكون مرتبطة بالتعصب على أشكاله المختلفة ومن ثم إلقاء اللوم على «الآخر» متوهمين أن هذا «الآخر» هو سبب التعاسة والفقر. فالطبيعة البشرية تميل عادة إلى إعفاء «الذات» من اللوم، ومن ثم ينظر كل منا حوله ويعلل لنفسه أن شقاوته تعود إلى الزميل أو الجار أو الرئيس الذى يضطهده. وأحياناً قد يكون اللوم موجهاً إلى أقرب الناس إليه أى إلى الزوجة أو الوالدين أى باختصار إلى «الآخر»، وعلى المستوى الجمعى يلقى اللوم على المجتمع كله أو فريق منه أو دولة مجاورة، ثم يمتد الأمر ليسود فكر: أن «الآخرين» يتآمرون علينا وأن جيراننا لايبغون لنا الخير ويخططون لزرع الفتن وما إلى ذلك، وهى أمور واردة ونعيشها كل يوم، بيد أنها لاتعفى أبداً من الحساب فى الداخل!

ولذا فإذا ساد توافر التفكير العلمى -الذى يرتكز على تراكم الثقافة بفروعها والمعلومات على أنواعها وكلها تصل إلى سيادة العقل- لدى إنسان فإنه عندما يجد قصوراً فى أدائه يسائل نفسه أولا عن أسباب عدم نجاحه ثم يمارس مفاهيم التصحيح الذاتى، فقد يكون العيب داخله فيصحح ذاته. وعلى المستوى الجمعى عند ظهور قصور فى مجموعة بشرية يكون السؤال: لماذا تتخلف بلادنا ويتقدم آخرون؟ وهو أمر ثقافى لاينطبق على المواطن العادى فحسب ولكنه - وبالدرجة الأولى- ينطبق على القيادات السياسية، ما هم إلا بشر تكونوا وتربوا ورضعوا لبنًا

ثقافياً سائداً فى الحقبة التى يعيشونها، ومن هنا كانت أهمية سيادة الفكر والمنطق العلمى فى المجتمع، وهى عملية صعبة ومعقدة، لأن هناك مؤسسات أقوى تنشر وتدعم الفكر الغيبى، ولذا فإن سيادة الفكر العلمى والثقافة العلمية فى حاجة لمخطط واضح تتبناه الأحزاب السياسية والمؤسسات الثقافية مثل الجامعات والجمعيات الثقافية بأنواعها.

وسيظل الصراع قائماً ومستمراً بين التيار الذى يدعو للتفكير العلمى (وهو عادة التيار الليبرالى والتقدمى ذاته الذى يدعو إلى ديمقراطية حقيقية تقود إلى تداول سلمى للسلطة، وهو أيضا التيار ذاته الذى يدفع آليات دعم المجتمع المدنى وحقوق الإنسان) وبين الجانب الآخر حيث تتحالف قوى ومؤسسات مبنية على الفكر الغيبى (وهى عادة متحالفة مع قوى مقاومة الديمقراطية ودعم النظم القائمة ولو بشكل غير مباشر وتقاوم إنشاء الجمعيات الأهلية والنقابات باعتبارها نتاجاً للحضارة الغربية التى تقدم لنا حقوق الإنسان بهدف السيطرة علينا). وهذا الصراع بين التيارين والفلسفتين قائم لفترة طويلة من الزمن[١].

ومن منطلق موقعى رئيساً للجنة الثقافة العلمية فى المجلس الأعلى للثقافة، أحاول مع زملائى الأعزاء أعضاء اللجنة – وفى إطار المتاح والممكن– أن ننشر الثقافة العلمية، من خلال عقد ندوات ندعو للتحدث فيها أساتذة كباراً يقدمون الجديد فى عالم العلم وتطبيقاته فى الطب والهندسة والزراعة بما فيها الهندسة الوراثية، لأنه عندما تنتشر الثقافة العلمية من خلال تشويق الإنسان لمعرفة كل ماهو جديد فى مجال العلم وتطبيقاته، كلما نما لدى الفرد الفكر والمنطق العلمانى، وعندئذ سيتولد تلقائياً مفهوم قبول الآخر.

---

(١) هناك مناطق مهمة، فيما بين هذين التيارين بطبيعة الحال.

الفصل الخامس
الاشتراكية الديمقراطية
أيديولوجية مناسبة لقبول الآخر

□ الصراع قديم بين الشيوعية والاشتراكية الديمقراطية.

□ الأحزاب النازية والفاشية تقوم على «كراهية الآخر».

□ النظم الشمولية يمينا ويسارا لاتساعد على قبول الآخر.

□ الليبرالية والاشتراكية الديمقراطية تحث على حق الاختلاف والتعددية.

□ الاشتراكية الديمقراطية لها نكهة أوروبية وليست مقبولة ثقافيا فى العالم العربى.

□ قدم حزب السادات طلبا للاشتراكية الدولية ورفض برغم وعد كرايسكى.

□ الحزب الوطنى الديمقراطى، لاهو بالديقراطى ولا الاشتراكى.

□ الاشتراكية الديمقراطية تطور نفسها حتى لاتصيبها لعنة «الشيوعية».

الحديدية «الثورية» للسلطات الرقابية من مخابرات وأجهزة الأمن والرقابة الإدارية وغيرها، وحتى الشعارات العامة مثل «تحالف قوى الشعب العامل» وأفكار «الميثاق» الأساسية وغيرها، كلها مأخوذة من «يوجوسلافيا السابقة»، وكان ذلك مجسداً فى الصداقة الوطيدة بين تيتو وعبدالناصر، وفقدت مصر تدريجياً ماتبقى من أفكار ليبرالية كانت مثل البذرة الصغيرة، وقد أضيفت بطريقة مناسبة فى دستور عام ١٩٢٣، كل ذلك اختفى تدريجياً ليحل محله سيادة «المؤسسة العسكرية» ليحل أيضاً بفجاجة مبدأ أن «أهل الثقة» لهم الأسبقية فى المواقع الأمامية للقيادة عن أهل العلم والاختصاص.

وقد أدى بنا كل ذلك وتدريجياً لأن تم اصطياد النظام فى هزيمة يونيو عام ١٩٦٧، لأن النظام قد صار مثل «الطاووس» يملأه الغرور، ولم يستطع الشعب أن يخلع عبدالحكيم عامر على الرغم من مسئوليته عن هزيمة أكتوبر عام ١٩٥٦، ثم كان المسئول عن الانفصال عام ١٩٦١، ولكنه استمر فى موقعه لأنه قال للرئيس عبدالناصر: «رقبتى ياريس» ولكن رقبته لم تنج مصر والعالم العربى من هزيمة عام ١٩٦٧ فكان ماكان من تراجع وخيبة أمل لعدم وجود آلية التصحيح الذاتى من خلال الديمقراطية.

وفى اعتقادى أن نظام الاتحاد السوفييتى لم يسقط لأن الفكرة الأساسية كانت مرفوضة من الناس، بل بالعكس، لقد انبهرت كل من الطبقة العاملة والفلاحين، فضلاً عن شرائح من المثقفين بالحلم الذى تبلور فى عبارة: «لكل إنسان حسب جهده»، ولكن فى التطبيق وتدريجياً صار النظام رافضاً لفكره التصحيح الذاتى باعتبارها قيمة برجوازية مصدرة من الغرب بهدف دعم الثورة المضادة. وحتى مبدأ وفكرة «النقد الذاتى» التى أنشأها لينين ماتت تدريجياً وصارت شكلا بغير مضمون إلى أن كان ماكان.

ومن هنا، فإن تعميق الديمقراطية من خلال آليات الرقابة بين السلطات، ووجود حريات فى التعبير، وشفافية فى توافر المعلومات، تُمكن النظام الديمقراطى من أن

يصحح ذاته ويعمق ويطور أشكال وحدود الديمقراطية، وفى هذا المناخ الديمقراطى يكون «قبول الآخر» جماعياً أمراً ميسوراً...

ثانيا: أدوات المجتمع المدنى:

تظهر بين الحين والآخر نظريات سياسية تعبر عن أشكال مختلفة لفهم تطور المجتمع وأسس تغييره، ففى الماركسية كانت نظرية «المادية التاريخية» ثم مفهوم «صراع الطبقات» وكيف أنه المحرك للتاريخ، وقد ثبت أن هذا الأمر وحده- رغم أهميته - ليس كافياً لأن يكون محركاً كالتاريخ، وبالتالى ظهرت آراء ونظريات أخرى جديدة وهى أمور تعرضنا لها فى فصول سابقة. إن الماركسية قالت: إن المجتمع الاشتراكى الذى يتلخص فى شعاره «من كل حسب جهده ولكل حسب عمله» سوف يمهد لمجتمع آخر أطلقوا عليه عبارة «المجتمع الشيوعى» الذى يتلخص هدفه فى عبارة «من كل حسب جهده ولكل حسب احتياجه»، وقيل وقتها إن هذه الأفكار رومانسية ولاتتفق مع الطبيعة البشرية حيث الأنانية أى حب الإنسان لذاته أولا وقبل كل شىء.....!

ولأن المجتمع الأمريكى قد بنى تحركه وفلسفته الفكرية على أساس إمبريقى أو «براجماتى» Pragmatic أى أنهم يقومون بدراسة مايجرى على أرض الواقع بالفعل، ويطورون هذا الواقع أى يمارسون مفهوم التصحيح الذاتى، حتى أنهم استفادوا من الأفكار الماركسية والاشتراكية ذاتها، فقد ابتكروا نظرية وجود قطاعات ثلاثة فى المجتمع تتنافس وتراقب وتصحح مسار المجتمع، وكان ذلك بديلا لفكرة «ضمور الدولة» withering of the State والتى كانت تنادى بأن التقدم يسير حتماً صوب المجتمع «الشيوعى» حيث تتآكل الدولة، وأن الطبيعة الأنانية بين البشر سوف تختفى حدتها وهى أمور لم يقدر للبشرية أن تمر بها وبالتالى تدخل مرحلة الاختيار الفعلى.

وفى هذا الإطار، كان الإبداع الأوروبى- أولا- نتيجة ثمرات عصر النهضة الذى

ابتدأ مع الماجناكارتا البريطانية فى أواخر القرن السادس عشر، ومناخ الثورة الفرنسية، وبعدها كان ظهور نظرية التوازن والمراقبة رغم الفواصل وماصار يسمى الاستقلال بين السلطات وهو المثلث المتربع فى قمة السلطة ممثلا فى البرلمان «السلطة التشريعية والرقابية» ثم الحكومة « السلطة التنفيذية التى تملك المال والجيش والسجون» ثم السلطة القضائية «بما فيها المحكمة الدستورية ومجلس الدولة وما أشبه» لكى يقوم من خلال هذا النظام كل من العدل والتوازن.

غير أن المجتمع الأمريكى وخلال النصف الثانى للقرن العشرين وتوقعاً منه لاحتمال تفكك الاتحاد السوفييتى واهتزاز الفكر والنظرية الماركسية، قام بابتكار «ثالوث» آخر أطلقوا عليه: القطاع الأول والثانى والثالث، على اعتبار أن «القطاع الأول» هو الدولة أى الحكومة بكل ماتحتوى من سلطات ومؤسسات. وترى النظرية أن هذا القطاع هو الذى يسيطر على المجتمع ليضمن سلامته وعدم تفككه، ومن الناحية النظرية يحاول أيضًا أن يكون عادلا ومتوازناً بين فرق وطبقات ومصالح الفئات والمجموعات البشرية المختلفة التى تعيش فى إطار رقعة جغرافية لها حدود، وهى «الوطن» أو «الدول العصرية». وهذا القطاع الأول ينبغى أن يكون مسموحاً له من خلال آلياته بتداول السلطة فيه ويتم ذلك عن طريق انتخابات نظيفة لها أساليب مختلفة مدروسة، ولكنها فى التحليل النهائى تهدف لأن تكون معبرة عن أمانى وتطلعات المجتمع، وهى الضمانة الأولى التى ذكرناها سابقاً فى بند «أولا». ولأن النظام الرأسمالى يقوم على حرية رأس المال فى النشاط ويفرض استمراره وبقاءه من خلال قاعدة ضرورة وجود منافسة فى إنتاج السلع والخدمات كافة، فإن قانون منع الاحتكار Quti-Cartel Law هو شرط متمم، فالمستهلك هو المستفيد من خلال تنافس القطاع الخاص ليقدم النظام الرأسمالى أفضل سلعة أو خدمة بأقل سعر، وهى الفلسفة التى فرضتها أمريكا على معظم دول العالم عقب تفكك الاتحاد السوفييتى ويحاول البنك الدولى أن يفرض هذه الأيديولوجية على العالم النامى من خلال برامجه هو وصندوق النقد، إضافة إلى دور منظمة «الجات» الداعم لهما أو المكمل لما بدأه.

وقد أطلق الأمريكان على هذا القطاع «قطاع الأعمال» Business أو عبارة «القطاع الثانى» والذى يتنافس وينمو من أجل الحصول على الربح ويطلق عليه أحياناً عبارة المنظمات التى تسعى إلى الربح organization For Profit، ولتحقيق هذا الهدف فإن التنافس ليس له أخلاقيات واضحة بل غالباً مايكون الصراع مريراً، وتكون الضحية هى المستهلك أو المواطن العادى، لكن الغرور قد حاق بهذا القطاع إلى حد أن المفكر الأمريكى الذى تعود جذوره إلى اليابان «فرانسيس فوكوياما» قد عبر بوضوح عن رؤياه فى أن النظام الرأسمالى قد انتصر بغير رحمة من خلال مؤلفه الشهير «نهاية التاريخ» مما يشير إلى مدى زهو هذا المعسكر بما وصل إليه برغم الأضرار التى تلحق بقطاعات واسعة والتى يعترف هو نفسه بها.

وفى هذا الإطار كان ابتكار ما أسموه «القطاع الثالث» الذى يقيم التوازن مع «القطاع الأول» أى الحكومة لأنها قاهرة فارضة نفسها ووجودها من خلال أدواتها الباطشة، ثم مع «القطاع الثانى» الذى يسعى ويخطط للوصول إلى أقصى ربح، حتى وإن اقتضى ذلك العدوان على حرية الآخرين أو الإضرار بمصالح بعض الفئات الاجتماعية المقهورة، ولذا كان التوازن من خلال إنشاء ودعم «قطاع ثالث» يشار إليه بالفعل فى الأدبيات المعاصرة بعبارة The Third Sector وأحياناً يطلق عليه عبارة «القطاع المستقل» The independent Sector، ولكن العبارة التى صارت أكثر شيوعاً هى «المجتمع المدنى» The Civil Society، حتى لايختلط الأمر مع مجتمع القوات المسلحة أى السلطة العسكرية أو مجتمع رجال الدين أو السلطة المدنية وما إلى ذلك.

والمجتمع المدنى- فى التحليل النهائى، وبرغم كثرة الأدبيات فى هذا الأمر- يعنى ببساطة حرية تكوين ونشاط الجمعيات الأهلية، وهى مايسمونها أحياناً الجمعيات غير الحكومية ترجمة حرفية لعبارة Non- Governmental Organization.وإمعاناً فى التفرقة بينه وبين القطاع الثانى الذى يعمل من أجل الربح، والربح وحده، يطلقون على هذه الجمعيات الأهلية عبارة أنها ليست بهدف الربح Non - Profit Organization.

وتقوم الفكرة المحورية فى التوازن بين هذه القطاعات الثلاثة على أن يقوم القطاع الثانى - ومن خلال تراكم الأرباح الهائلة لديه - بتخصيص جزء من هذه الأموال يتم تجميدها أو تجنيبها فى شكل وقفيات ويسمونها «المؤسسات» -Foun dations حيث توضع هذه الأموال تحت تصرف مجموعة أمناء عليها، ولذا يسمونها مجالس أو لجان أمناء Board Of Trustees من منطلق أنهم يشرفون على حسن إدارة هذه الأموال باستثمارها فى مجالات عديدة، منها شراء عقارات أو أسهم فى شركات أو البورصة أوغيرها من أوجه الاستثمار المشروعة التى تضمن تدفق الأرباح والعائد. ومن خلال هذه الأرباح أوالريع أو العائد أو الفائدة، يتم الصرف على جميع الجمعيات الأهلية أو غير الحكومية التى تخدم المجتمع بهدف إيجاد التوازن لأنشطة لاتستهوى القطاع الثانى الذى يسعى للربح وحده، فتقام المستشفيات أو الجامعات أو البحوث أو جمعيات المحافظة على البيئة أو حقوق الإنسان أو ترميم الآثار القديمة أو إنشاء متاحف لأغراض شتى، أو دعم الفنون وجميع أوجه الفكر والثقافة أو رعاية المسنين أو المعوقين، وهى أهداف اهتمت بها البشرية على نطاق واسع فى العصور الحديثة.

ومن الطبيعى أن تخصص بعض الأموال للأغراض الخيرية التقليدية مثل رعاية بسطاء الناس (وكانوا يسمون فى السابق بعبارة الفقراء أو المعوزين أو المستضعفين فى الأرض) أو الأيتام والأرامل وغيرها من تسميات تتغير وفق التغيرات الاجتماعية المختلفة التى تناسب مفاهيم العصر.

وجدير بالذكر أن المؤسسات الأمريكية أو الأوروبية مثل فورد وروكفلر وفولبرايت وغيرها كثير، ماهى إلا تطبيق أكثر ملاءمة للعصر، للفكرة التى انتشرت على نطاق واسع فى العصر العثمانى وأسموها «نظام الوقف» وأتصور- دون أن أغوص كثيراً فى مراجع تاريخية - أن هذا النظام «الوقف» ربما يعود إلى عصور «الفراعنة» حيث كان الملوك والأثرياء يخصصون أراضى زراعية تدار لحساب الإنفاق على المعابد والكهنة.

أياً ما كان من أمر، فإن انتشار ثقافة تنشيط القطاع الثالث أى العمل التطوعى هو أحد العناصر المهمة التى تدعم الديمقراطية ؛ لأنها تجعل للبشر حق التنظيم وتشكيل جمعيات تحقق مايتصورونه فى مصلحتهم أو يُنمى مواهبهم أو يوفر الخير العام للمجتمع الذى يعيشون فيه.

ومما هو جدير بالذكر أيضاً أن المجتمع الأمريكى من أكثر شعوب العالم- إن لم يكن أكثرهم بالفعل - فى تقديم تبرعات فى صور مختلفة لأغراض إنسانية على مستوى العالم كله، وربما كان ذلك أحد الأسباب التى تقيم التوازن المجتمعى الناجم عن سطو السلطة الحكومية «القطاع الأول» وجشع وسطوة رأس المال أى «القطاع الثانى».

فكلما تدعمت مفاهيم وآليات إنشاء المجتمع المدنى، تمكنت «الأقليات» العرقية والدينية والمذهبية من إنشاء مؤسساتها الثقافية والخيرية والدينية، فتنمو خصوصية هذه الأقليات الثقافية وتزدهر ثم تنتشر حتى تصبح من النسيج الثقافى للمجتمع إذا ما أخذنا مصر - وعلى سبيل المثال - فان الجمعيات الأهلية للأقباط وأهالى بلاد النوبة كثيرة ومنتشرة، وهى تقوم بخدمات اجتماعية فى الطوارئ وبالذات فى المناسبات التى تحتاج إلى سيولة مالية عاجلة مثل الولادة والزواج والوفاة، وهو تراث مصرى قديم ومنتشر حتى الآن بين أهالى بلاد النوبة تحديداً، حيث لديهم تقاليد عمل «جمعية» كاتفاق جماعة منهم على «جمع» مبلغ معين متساو من النقود- ولتكن عشرة جنيهات شهرياً - ويكون الاتفاق بين عشرة أشخاص مثلا، وعند أول كل شهر يتم «جمع» مائة جنيه من هؤلاء العشرة، تدفع لمن هو أكثرهم حاجة لهذا المبلغ والذى تقام «الجمعية» لمساعدته، فيقبض «الجمعية» فى أول الشهر عند بداية الاتفاق فيفك أزمة وفى الشهر التالى تكون «الجمعية» من نصيب من يليه فى الاحتياج وهكذا، وهو أمر مازال يتم كل يوم بمقتضى الثقة بين هذه المجموعة أو تلك.

ولعل هذا هو الذى فرض عبارة «جمعية» حتى الآن، وهى إحدى وسائل الادخار

الشعبى المنتشرة وبالتحديد بين فئات الموظفين والعمال.

وكان الأقباط أول من أنشأوا الجمعيات الخيرية القبطية فى نهاية القرن التاسع عشر ثم تمسكوا بنشاطها لأنها مثل الأسمنت الذى يحافظ على ترابطهم الاجتماعى ومقاومة غوادر الزمن وتضمن التكامل الاجتماعى، ولكن للأسف الشديد فإن هذه الجمعيات القبطية كانت - ومازالت - لأسباب خيرية ، ولم يكن بها إلا جمعية الآثار القبطية ذات توجه ثقافى أى بنشر الخصوصية الثقافية فى أنحاء المجتمع المصرى.

مارغبت فى أن أصل إليه هو أنه كلما تدعمت صور المجتمع المدنى والمشاركة الشعبية فى حل مشكلات البشر تدعم النسيج الوطنى وامتزج الناس وشاركوا فى حل مشكلاتهم فينسون أو يتناسون الانتماء إلى الدين أو اللغة أو المذهب، وهكذا يصبح «قبول الآخر» أو رفضه مبنياً على «كيمياء الأفراد» أكثر منه على أسس عرقية جماعية.

أما الفواصل بين القطاع الأول والثانى والثالث فهى فى حاجة إلى فحص لأنها ستتغير كثيراً فى القرن القادم ولكن تلك قضية أخرى ليس هنا موقعها.

ثالثا: نشر ثقافة حقوق الإنسان:

نتيجة التعذيب البدنى والعذاب النفسى اللذين عانت منهما شعوب دول أوروبا، وما ترتب على الحرب من دمار رهيب لمدن بأكملها فضلا عن ملايين القتلى فى الاتحاد السوفييتى أثناء الحرب العالمية الثانية، أدرك المفكرون أهمية عدم قيام الفاشية مرة أخرى، والتى مارست على نطاق واسع قيوداً ضد الحريات، وكرّست العنصرية، وسطوة أجهزة التجسس. لقد ساد العالم جو ثقافى محتدم بضرورة منع قيام حرب عالمية ثالثة، ومنع انتشار وسائل التعذيب، فتكونت الرغبة بين الدول الكبرى المنتصرة لإنشاء هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٤٥. ولكن الجديد هو أن هذه

الهيئة الدولية الوليدة أصدرت وثيقة عرفت بعبارة «الإعلان» أو «الميثاق العالمى لحقوق الإنسان» ووافقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٠ من ديسمبر عام ١٩٤٨، وإذ بهذا الميثاق يصبح نقطة بداية لسلسلة هائلة من المواثيق والإعلانات الدولية فى المجالات كافة، نذكر منها على سبيل المثال: الإعلان العالمى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ثم تلاه آخر بالحقوق المدنية والسياسة، ثم صدرت الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب، وقبل أن يتفجر العالم بما نحن فيه من صراعات عرقية ودينية، أصدرت الأمم المتحدة إعلاناً «للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصرى» فقد كانت مشكلة التمييز العنصرى فى جنوب إفريقيا - وقتها - موضع اهتمام عالمى.

وتدريجياً تحولت هذه المواثيق والإعلانات الدولية لتكون حركة عالمية لحقوق الإنسان تنشر ثقافتها، أو تراقب أو «ترصد» ماصار يسمى «انتهاكات» حقوق الإنسان، وربما كان القرار الرئاسى الذى أصدره جيمى كارتر عام ١٩٧٧ علامة مهمة على الطريق، فقد كلف الخارجية الأمريكية بإنشاء إدارة خاصة لتَرَصد أوضاع وتجاوزات حقوق الإنسان، ثم كلفت بأن تصدر بذلك تقريراً سنوياً عن «حالة حقوق الإنسان فى العالم»، وقد اشترط القرار الرئاسى «الربط بين المساعدات الاقتصادية والفنية التى تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية وبين مدى احترام هذه الدول لحقوق الإنسان».

ولم يكن القرار الرئاسى الصادر من جيمى كارتر عام ١٩٧٧، خالصاً لوجه الله أو لدعم حركات حقوق الإنسان بتجرد وإنصاف، وإنما كان - فى الوقت ذاته- عملا سياسياً بارعاً، فمن خلال جمع البيانات عن أحوال وأوضاع حقوق الإنسان، أمكن للأجهزة الأمريكية اختراق مجموعة الدول الاشتراكية حيث كان النظام شمولياً ولايهتم بمبدأ «الشفافية» ولكنه يقيم الأمور على أنها، إما مع الثورة «الاشتراكية» وإما معادية لها. وتمكنت أمريكا من خلال «قفشات» ورصد التجاوزات بانتهاكات حقوق الإنسان أن تثير الرأى العام العالمى على النظام الاشتراكى، وقد ساهم ذلك

- ولو جزئياً - فى أن تتداعى وتتساقط مجموعة الدول الاشتراكية فى أوروبا واحدة تلو الأخرى، وكأنها مبنية من كرتون أو ورق، بسبب عدم توافر آليات التصحيح الذاتى فى بنيتها.

أما بالنسبة لنا - نحن الأمة العربية - لم تتكون أية تنظيمات ذات فاعلية تتعلق بحركة حقوق الإنسان، على الرغم من أن كثرة من المثقفين الليبراليين واليساريين كانوا منبهرين بما يجرى فى العالم، ويتطلعون لتكوين «تنظيم» يجمع هؤلاء المثقفين، وهو الأمر الذى لم يتم إلا عام ١٩٨٣، بمبادرة من «مركز دراسات الوحدة العربية» وهو منظمة قديمة تجمع المهتمين بقضايا التقارب العربى وتضم معظم المفكرين العرب المنتمين - بشكل أو بآخر - لحركة القوميين العرب. ويرأس هذه المنظمة - منذ مدة طويلة - د.خير الدين حسيب، وهو مناضل عراقى قديم هرب من اضطهاد وقهر النظم العراقية واستقر فى لبنان، ومازال يعقد المؤتمرات والندوات لعله يصل إلى نظرية متكاملة يجتمع حولها المثقفون العرب فى اتجاه «الوحدة العربية الكبرى»، ومن بين ذلك مارتب له لعقد ندوة عقدت فى مدينة «ليمارسون» فى قبرص عام ١٩٨٣، وكان أن فكر أعضاء هذه الندوة فى أن يخصصوا يوماً للنقاش الحر، عقب انتهاء الندوة التى خصصت لفحص قضية «مستقبل الديمقراطية فى العالم العربى» فكان أن ناقشوا فى هذا اليوم الآخير فكرة إنشاء «منظمة عربية لحقوق الإنسان» لتكون نقطة بداية لتعميق ماهو متاح من مسطح للديمقراطية فى بلاد متفرقة من العالم العربى.

وأذكر -وقتها أن فتحى رضوان الزعيم المصرى المرموق الذى له إسهامات فكرية وعملية فى الفكر القومى والإسلامى، والذى كان لى شرف أن عرفته خلال فترة الاعتقالات الكبرى فى سبتمبر عام ١٩٨١ وكنت زميلا له فى إحدى الزنازين فيما يسمى «ملحق سجن مزرعة طرة» - اختير منا بالإجماع فى هذا الاجتماع عام ١٩٨٣ ليكون أول رئيس للمنظمة العربية لحقوق الإنسان، فقصة حياته ونضاله واعتقالاته المتكررة تؤهله لهذا الموقع الرفيع.

وأذكر أنه من بين من جالوا فى اجتماع ليماسول عام ١٩٨٣ المرحومان د.عصمت سيف الدولة ود.حلمى مراد، وكان مستلفتا للنظر أن عدداً كبيراً من المشاركين فى تلك الندوة (من مصر) هم ممن تزاملوا ضيوفاً على الدولة تحت عبارة «متحفظ عليهم» فى السجن بطرة قبل ذلك بنحو عامين فى حركة الاعتقالات الكبرى التى شهدتها مصر فى نهاية حكم السادات، وكانت أحد أسباب خلخلة النظام حتى سقط فى ٦ أكتوبر عام ١٩٨١ كما هو معروف.

وقد ساهمت فى هذا الاجتماع د. سعاد الصباح الشاعرة والأميرة الكويتية المعروفة والتى تعضد قضايا الانتماء العربى وحركات حقوق الإنسان، وفى هذا الإطار تبرعت سعاد الصباح بمبلغ ضخم من المال ليكون الوقفية التى تستثمر فى بنوك سويسرا ليكون إيرادها المورد الرئيسى لتمويل المنظمة العربية لحقوق الإنسان، وتم شراء شقة تمليك بميدان أسوان بمدينة المهندسين بالعجوزة بالجيزة، فكان هذا المكان قبلة كل المثقفين المصريين والعرب الذين التفوا حول مبادئ حقوق الإنسان.

وكانت الثمرة الأولى لهذه المنظمة العربية فرعًا فى مصر باسم «المنظمة المصرية لحقوق الإنسان» وقد اختار لها فتحى رضوان، أحد مريديه ممن كانوا «شباب» الحزب الوطنى القديم وهو د. محمد إبراهيم كامل الذى كان وهو فى ريعان الشباب وأثناء الحرب العالمية الثانية قد اتهم بأنه مشارك فى عملية اغتيال أمين باشا عثمان (وكان وزيراً لمالية مصر فى حكومة الوفد ولكنه كان معروفاً بولائه للإنجليز). وقد اتهم محمد إبراهيم كامل بأنه قد شارك محمد أنور السادات الضابط بالجيش المصرى والذى صار فيما بعد رئيساً لجمهورية مصر فى محاولة اغتيال أمين عثمان، ولذلك اختار الرئيس أنور السادات د. محمد إبراهيم كامل عام ١٩٧٨ ليكون وزيراً للخارجية ويستكمل المفاوضات مع إسرائيل بهدف الوصول إلى اتفاقية سلام، ولكنه استقال قبل أن يكمل المشوار لأن ضميره الوطنى لم يكن مرتاحاً لأن يقوم بهذا العمل وفق الطريقة الساداتية.

المهم فى ظل هذا المناخ، وفى عام ١٩٨٥ أصبح السفير محمد إبراهيم كامل وزير الخارجية الأسبق أول رئيس للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان، وصرت نائباً للرئيس عدة دورات، وظللنا نعمل معاً تحت مظلة المنظمة الأم «المنظمة العربية لحقوق الإنسان» وفى مقر ضيافتها ومن خلال تمويلها،إلى أن عرف بعض الشباب من أعضاء مجلس إدارة المنظمة المصرية بأن هناك مصادر تمويل تتدفق من هيئات أجنبية تسعى لإنشاء نقط ارتكاز لها داخل مصر. وفى هدوء ودون إعلان تم التخطيط لكى تستقل المنظمة المصرية عن المنظمة الأم العربية، مكاناً وتمويلاً ونهجاً وفكرًا وممارسة، فكان ذلك بداية مشجعة لأفراد آخرين لكى يتبعوا النهج ذاته.

وبدلا من أن تكون هذه المنظمات فى شكل جمعيات أهلية، تحاول أن تسجل فى إطار القانون ٣٢ لعام ١٩٦٤ والمنظم لإنشاء الجمعيات الأهلية لتكون تحت رقابة أجهزة وزارة الشئون الاجتماعية، اختصروا الطريق، واكتشفوا أن حقوق الإنسان ترقى لأن تكون تخصصاً «مهنياً» مثل الطب والهندسة والمحاماة، فأنشأوا لها «مراكز دراسات» وبشكل قانونى مختلف تماماً عن الجمعيات الأهلية فصارت وكأنها مكاتب تقدم استشارات فى مجال «حقوق الإنسان». وتسرب من كانوا أمناء واحدا بعد الآخر، وفى سرية وهدوء دعموا علاقتهم الشخصية مع منظمات التمويل، كل حسب مواهبه وضميره وخطوطه الحمراء. وهكذا وخلال حقبة التسعينيات تكونت عدة مراكز لحقوق الإنسان بعضها تخصص فى التدريب لحقوق الإنسان والآخر فى التبشير بالديموقراطية ومراقبة الانتخابات أو للمساعدة القانونية أو لدعم الوحدة الوطنية، وغيرها كثير.

وهكذا تكونت حركة حقوق الإنسان، وبدلا من أن تصبح «حقوق الإنسان» حركة شعبية تلتف حولها جماهير غفيرة تحميها وتؤمن بها، إذ بأغلبها «يلل» أو جزر، عرفت مصادر التمويل واحتكرت العمل فى هذا المجال وبشكل سرى وكأنها تعيد إنتاج التنظيمات اليسارية والدينية والراديكالية السرية القديمة.

وإذا عدنا من هذه الجولة التاريخية إلى المسار الرئيسى الذى يربط هذا الكتاب بعضه ببعض، نقول إن وجود حركة حقوق إنسان شعبية ووطنية، وهو إحدى الضمانات لنشر ثقافة وفكر «قبول الآخر»، ذلك أن مواثيق وبيانات حقوق الإنسان فى مجملها تدعو إلى نبذ التعصب وأشكال التمييز العنصرى كافة، ليس ضد الأقليات على أنواعها فحسب، بل بين الجميع وتدعو لدعم حركة المرأة وتؤمن حقوق اللجوء السياسى للمضطهدين بسبب أشكال العنصرية كافة، وتبشر وتنشر النصوص والمواثيق التى تعطى وتؤمن بحقوق الإنسان فى الاجتماع، والتعبير والعقيدة وتقاوم التعذيب وتكفل الحق فى محاكمة عادلة علنية وما إليها، وكلها قيم تعمل على «قبول الآخر». وكلما كانت حركة حقوق الإنسان قوية فى وطن أوقطر ما قد تكون من أسباب منع انتشار الصراعات الطائفية والعرقية، ولذلك فإن العمل على تدعيم حركات حقوق الإنسان وإنشاء جمعيات أهلية تنشر الوعى والفكر فى القرى والريف سيكون عملا مؤثراً فى منع انتشار ماصار يعرف بـ «الحركات الإرهابية» التى تقوم على «كراهية الآخر». ولو أدركت الحكومات- وبالتحديد فى دول العالم الثالث- أهمية هذا الأمر، لدعمت وساهمت بالتمويل والتضيد لإنشاء منظمات حقوق الإنسان، ففى ذلك إقلال للنفقات والجهد الذى تبذله الدولة فى المقاومة والاعتقال والتجسس- بأساليب الشرطة- على الأفكار التعصبية التى غالباً ما تنتهى بحوادث **القتل** على الهوية.

رابعا: الفكر والمنطق العلمى:

مازال أمام العالم سنوات طويلة حتى يسود الفكر والمنطق العلمى، ذلك أن العديد من دول العالم النامى مازالت ترزح تحت قسوة الأمية الأبجدية وفى بلد مثل مصر،وبرغم الإنجازات الظاهرة فى مجال التعليم الجامعى والبحوث العلمية وماإليها، فإن نصف المجتمع لايعرف القراءة والكتابة وهو أمر مأساوى كنا نتمنى أن يكون موضع اهتمامات كل عصر من عصور عبدالناصر والسادات ومبارك، كنا نتمنى أن نرفع شعارات مثل « إقلال نسبة الأمية بين الكبار إلى ٢٥٪ فى بحر

خمس سنوات» وقد طرحت دول نامية كثيرة شعارات مماثلة وحققتها. ويعزى المحللون نهضة اليابان إلى خطة أسرة ميجى التعليمية فى القرن الماضى التى جنت اليابان ثمرة غرسها جيل مضى. أما اليونسكو فقد رفعت هدف محو الأمية فى مجال العلم والتكنولوجيا فيما سمى مشروع ٢٠٠٠، أى ينبغى تحقيقه مع مطلع القرن القادم. بالمبادئ والإنجازات الأساسية للعلوم الفيزيائية فضلا عن تطبيقاتها فى مجالات الطب والزراعة والهندسة أى ماصرنا نطلق عليه عبارة «التقدم التكنولوجى».

الصورة المقابلة هى أن معظم الدول النامية تخضع لسطوة الفكر الخرافى وسيادة مفاهيم الحسد والتواكل والقدرية وصولا إلى استخدام السحر أحياناً، وكل هذه المفاهيم تكون مرتبطة بالتعصب على أشكاله المختلفة ومن ثم إلقاء اللوم على «الآخر» متوهمين أن هذا «الآخر» هو سبب التعاسة والفقر. فالطبيعة البشرية تميل عادة إلى إعفاء «الذات» من اللوم، ومن ثم ينظر كل منا حوله ويعلل لنفسه أن شقاوته تعود إلى الزميل أو الجار أو الرئيس الذى يضطهده. وأحياناً قد يكون اللوم موجهاً إلى أقرب الناس إليه أى إلى الزوجة أو الوالدين أى باختصار إلى «الآخر»، وعلى المستوى الجمعى يلقى اللوم على المجتمع كله أو فريق منه أو دولة مجاورة، ثم يمتد الأمر ليسود فكر: أن «الآخرين» يتآمرون علينا وأن جيراننا لايبغون لنا الخير ويخططون لزرع الفتن وما إلى ذلك، وهى أمور واردة ونعيشها كل يوم، بيد أنها لاتعفى أبداً من الحساب فى الداخل!

ولذا فإذا ساد توافر التفكير العلمى -الذى يرتكز على تراكم الثقافة بفروعها والمعلومات على أنواعها وكلها تصل إلى سيادة العقل- لدى إنسان فإنه عندما يجد قصوراً فى أدائه يسائل نفسه أولا عن أسباب عدم نجاحه ثم يمارس مفاهيم التصحيح الذاتى، فقد يكون العيب داخله فيصحح ذاته. وعلى المستوى الجمعى عند ظهور قصور فى مجموعة بشرية يكون السؤال: لماذا تتخلف بلادنا ويتقدم آخرون؟ وهو أمر ثقافى لاينطبق على المواطن العادى فحسب ولكنه - وبالدرجة الأولى- ينطبق على القيادات السياسية، ما هم إلا بشر تكونوا وتربوا ورضعوا لبنًا

ثقافياً سائداً فى الحقبة التى يعيشونها، ومن هنا كانت أهمية سيادة الفكر والمنطق العلمى فى المجتمع، وهى عملية صعبة ومعقدة، لأن هناك مؤسسات أقوى تنشر وتدعم الفكر الغيبى، ولذا فإن سيادة الفكر العلمى والثقافة العلمية فى حاجة لمخطط واضح تتبناه الأحزاب السياسية والمؤسسات الثقافية مثل الجامعات والجمعيات الثقافية بأنواعها.

وسيظل الصراع قائماً ومستمراً بين التيار الذى يدعو للتفكير العلمى (وهو عادة التيار الليبرالى والتقدمى ذاته الذى يدعو إلى ديمقراطية حقيقية تقود إلى تداول سلمى للسلطة، وهو أيضا التيار ذاته الذى يدفع آليات دعم المجتمع المدنى وحقوق الإنسان) وبين الجانب الآخر حيث تتحالف قوى ومؤسسات مبنية على الفكر الغيبى (وهى عادة متحالفة مع قوى مقاومة الديمقراطية ودعم النظم القائمة ولو بشكل غير مباشر وتقاوم إنشاء الجمعيات الأهلية والنقابات باعتبارها نتاجاً للحضارة الغربية التى تقدم لنا حقوق الإنسان بهدف السيطرة علينا). وهذا الصراع بين التيارين والفلسفتين قائم لفترة طويلة من الزمن[١].

ومن منطلق موقعى رئيساً للجنة الثقافة العلمية فى المجلس الأعلى للثقافة، أحاول مع زملائى الأعزاء أعضاء اللجنة – وفى إطار المتاح والممكن- أن ننشر الثقافة العلمية، من خلال عقد ندوات ندعو للتحدث فيها أساتذة كباراً يقدمون الجديد فى عالم العلم وتطبيقاته فى الطب والهندسة والزراعة بما فيها الهندسة الوراثية، لأنه عندما تنتشر الثقافة العلمية من خلال تشويق الإنسان لمعرفة كل ماهو جديد فى مجال العلم وتطبيقاته، كلما نما لدى الفرد الفكر والمنطق العلمانى، وعندئذ سيتولد تلقائياً مفهوم قبول الآخر.

---

(١) هناك مناطق مهمة، فيما بين هذين التيارين بطبيعة الحال.

الفصل الخامس
الاشتراكية الديمقراطية
أيديولوجية مناسبة لقبول الآخر

- □ الصراع قديم بين الشيوعية والاشتراكية الديمقراطية.
- □ الأحزاب النازية والفاشية تقوم على «كراهية الآخر».
- □ النظم الشمولية يمينا ويسارا لاتساعد على قبول الآخر.
- □ الليبرالية والاشتراكية الديمقراطية تحث على حق الاختلاف والتعددية.
- □ الاشتراكية الديمقراطية لها نكهة أوروبية وليست مقبولة ثقافيا فى العالم العربى.
- □ قدم حزب السادات طلبا للاشتراكية الدولية ورفض برغم وعد كرايسكى.
- □ الحزب الوطنى الديمقراطى، لاهو بالديقراطى ولا الاشتراكى.
- □ الاشتراكية الديمقراطية تطور نفسها حتى لاتصيبها لعنة «الشيوعية».

التطور التاريخى ويدافع عنها ضد الاتجاهات التحررية والتحديثية وفى مواجهة التأثيرات «الأجنبية».

ثانيًا: نمط الحداثة أو الليبرالية:

وهى تأخذ من الموروث الثقافى بالقدر الذى يعزز نطاق الحرية الفردية ويدعم اتجاهات العقلانية والتعددية (أى قبول الآخر).

ثالثاً: نمط «الأصولية»

وهو نمط حضارى يرتكز على أحد المنظورات العتيقة (والتى يتصورها عريقة) فى الموروث الثقافى، ومن ثم تكون العقيدة الأساس المطلق (والوحيد)، لتحديد الهوية وتبرير المقولات التراثية، ولذا فهى منزهة عن الشك ويسعى أصحاب الأصولية لفرضها على الآخرين وإعادة تشكيل الحياة الثقافية والسياسية بأسرها وفقاً لهذا المنظور، وعادة مايترتب على هذا النمط المقلق تحريم القيام بأى محاولات تفسيرية بديلة واستبعاد الاختلاف فى الرأى فى الحياة السياسية، مقابل هيمنة وجهة النظر الدينية، فيكون النظر إلى الأمور من خلال ثنائيات وتصنيفات حادة يطرحها هذا النمط فيكون تحديد: الحق والباطل، المقدس والمدنس، الصديق والعدو، الصواب والخطأ، الإيمان والكفر.

* لايجوز النظر إلى الأصولية على أنها مجرد عودة الدين إلى السياسة، فهى أكبر من ذلك وأخطر، فالأصولية تقوم على صيغة معينة من التدين، ومقاومة الصيغ الأخرى البديلة، حتى وإن استمدت أفكارها من مصادر الموروث الثقافى نفسها ثم نفى هذه الصيغ عند الوصول إلى السلطة. ولهذا فإن الأصولية فى بنيتها الأساسية غير قادرة على التعايش مع الاختلاف الثقافى والسياسى، فهى تنزع إلى عدم التسامح الثقافى حيثما تجد أنصاراً ومؤيدين لها، كما تميل إلى القمع عندما تصل إلى السلطة، فالأصولية تحظر الاختلاف والتنوع، بدلا من تحفيزه والتعايش معه، حتى يتمكن الأفراد والجماعات من ممارسة حرية الاختيار العقلانى بين البدائل بعد تبين حجج كل منها.

* من المحتمل أن تستمر الأصولية بوصفها تياراً ثقافياً، بل وتتحول إلى حركة جماهيرية وقوة سياسية فى الظروف التى تتشابك فيها ثلاثة أنواع من الأزمات، سواء فى دول الشمال أو دول الجنوب، وهذه الأزمات هى:

١- أزمة الهوية الثقافية حينما تصبح المعايير والتفسيرات وأنماط الحياة الموروثة موضع تساؤل.

٢- أزمة اجتماعية، حينما تتهدد الأوضاع الاجتماعية للجماعات على النحو نسبى أو مطلق.

٣- أزمة اقتصادية أى عندما تتدهور المقومات المادية للحياة.

وعندما تتشابك تلك الأزمات وتشتد حدتها، يتدافع الأفراد إلى المقولات الإيمانية والمقدسة التى تطرحها الأصولية، ويتم التخلى تدريجياً عن اقتناعهم بالأشكال الأخرى للحياة الاجتماعية كالديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان.

* إن الأصولية هى بمثابة اتجاه ثقافى معاد للحداثة، وهى تناقض نفسها لأنها لاتسعى إلى نشر الدين في الحياة وإنما تقوم بقهر جميع صيغ التدين فى الحياة ولدى الرأى العام حينما لاتتعانق تلك الصيغ مع معتقداتها اليقينية القشرية.

*إن الأصولية لاتزدهر إلا فى ظروف الأزمات، وربما تنجح ولو جزئياً فى إبراز المشكلات، ولكنها بطبيعتها غير قادرة على حل هذه المشكلات أبداً.

الاشتراكية الديمقراطية نهج مناسب لقبول الآخر:

هناك ربط وعلاقة بين الأيديولوجية السائدة فى المجتمع وثقافة «قبول الآخر»، فالنظم الشمولية فى مجملها تدعو لكراهية الآخر، فقد قامت النظرية الفاشية على أساس أن السلالة العرقية هى التى تحدد مكانة الإنسان، فالجنس الأبيض هو أرقى الأجناس ويتربع العرق الأنجلوسكسونى على قمة هذا الجنس ولم يكن

ممكناً قهر الفاشية إلا من خلال الحرب العالمية الثانية، ودفعت البشرية ثمناً باهظاً للقضاء على الفاشية، من خلال تحالف النظام الرأسمالى الليبرالى فى أوروبا الغربية وأمريكا مع النظام الشيوعى فى الاتحاد السوفييتى. ثم جاءت حقبة الحرب الباردة بين الأيديولوجية الليبرالية الرأسمالية وبين الماركسية التى تتبنى النظام الشمولى، وقد انتهت بتفكك الاتحاد السوفييتى لأن الأيديولوجية التى كانت تتبناها تقوم – رغم معادتها للفاشية – على تقسيم البشر إلى ثوريين ومعادين للثورة، ولذا ظهرت عبارات: عملاء الاستعمار– وعملاء الرجعية – وعملاء الشرطة. وشهدت الحركة الماركسية – فى مصر وفى غير مصر – تشرذمًا وتفتيتاً ، و «صحوة» لمفهوم «كراهية الآخر» عند أول صدام فكرى أو خلاف فى الرأى . وثبت أن المناخ الذى ساد هذه الشعوب خلال فترة الحكم الشيوعى لم يكن صحيًا وكان الناس العاديون يخشون سطوة السلطة، وكان البشر يتجسسون على بعض، ومن ثم كان المناخ «الشك فى الآخر» وانتهى بالمجتمع إلى الانتكاسة كما هو معروف.

ثم انتهى الأمر بعد حرب الخليج إلى مناخ «صراع الحضارات» والذى أشرنا إليه فى فصول سابقة، ونعيش الآن حقبة الصراع بين الغرب والإسلام، وكل طرف يحاول أن يثير النعرات لكراهية الآخر. ففى بلدان أوروبا الغربية وأمريكا هناك عداوة للإسلام، وربط بين الإسلام والإرهاب ومن ثم كراهية العرب والمسلمين، وكان رد الفعل الطبيعى هو كراهية الغرب لمعظم [illegible] التى يسيطر عليها ويحكمها التيار الإسلامى، كما فى إيران والسودان وباكستان وغيرها. وهذا الصراع محكوم عليه بالفشل، لأنه صراع غير قابل للحسم.

وعندما وصل نتنياهو إلى الحكم عام ١٩٩٦، اعتمد حكمه على أن أمن إسرائيل يسبق السلام، فأكد على كراهية العرب وقهرهم، ولذلك تعثر السلام. ويبدو الأمر حالياً عام ١٩٩٧ كما لو أن الحرب محتدمة بين العرب وإسرائيل

بسبب الكراهية المتبادلة التى أوجدت مناخ عدم الثقة.

وفى هذا الإطار، فإن أيديولوجية الاشتراكية الديمقراطية قد تكون هى البديل الذى يمكن أن يوفر مناخ « قبول الآخر». ذلك أن أساس الاشتراكية الديمقراطية مبنى على العقلانية والفكر العلمى، وصولا إلى العلمانية أى طرح الأفكار الدينية جانباً بعيداً عن السياسة وهو ما يلخصونه فى عبارة «فصل الدين عن الدولة»، ثم تزيد على ذلك بالأفكار الاشتراكية التى تدعو لتقريب الفوارق بين الطبقات وإقلال الفجوة بين الأثرياء والفقراء، وهو مناخ يوفر «قبول الآخر». ولذا فإن الاشتراكية الديمقراطية - من وجه نظرى - هى الأيديولوجية الأكثر ملاءمة لمناخ وثقافة «قبول الآخر». ومرة أخرى فإن المرء لايدعو إلى الاشتراكية الديمقراطية لأنها توفر قبول الآخر - إسرائيل - الدولة المغتصبة للأرض والحقوق الفلسطينية، ولكن يدعو لقبول الآخر المختلف اقتصادياً واجتماعيًا وفى الديانة والثقافة والتشكيل، لعل ذلك فى جانب منه يفيد الطرفين فى الوصول إلى صيغة مقبولة وعادلة، دون إكراه أو إملاء، لحل الصراع العربى الإسرائيلى.

* * *

وكما ذكرت فى مقدمة هذا الكتاب، أنه قد سُطِّر عبر ١٩٩٦، ١٩٩٧ ، والمناخ الثقافى العالمى قد تغير كثيراً خلال هذه الأعوام، فقد تحركت دول أوروبية كثيرة فى اتجاه نشر ثقافة قبول الآخر، وفى مقدمتها دولة السويد حيث تسود بالفعل أيديولوجية «الاشتراكية الديمقراطية»، وقد دعيت فى خريف عام ١٩٩٧ لإلقاء محاضرات عن أفكارى ورؤيتى المناقضة لنظرية صراع الحضارات والتى كنت قد نشرت بعضاً منها فى مقالاتى وكتبى، وكان من نتيجة ذلك أن منحنى جلالة ملك السويد - بناء على ترشيح الحكومة - وسام النجم القطبى بدرجة «كوماندور» فى ٩ فبراير ١٩٩٨.

بعد ذلك دعيت إلى مؤتمرين تصادف أن عُقدا فى مدينة استكهولم، الأول دولى حيث اجتمع ممثلو نحو ١٥٠ دولة ممثلين لوزراء الثقافة، من ٣٠ مارس حتى ٢ أبريل ١٩٩٨، وقد أصدر هذا المؤتمر وثيقة مهمة ممثلة فى خطة عمل تنفذها وزارات الثقافة التى التزمت بها للربط بين الثقافة والتنمية، وهو توجه جديد، اقتنعت به دول كثيرة عقب أن نشر تقرير أعدته لجنة دولية برئاسة بيريز دى كويار السكرتير العلم للأمم المتحدة الأسبق للدكتور بطرس غالى، وقد نشر المجلس الأعلى للثقافة الترجمة العربية لهذه الوثيقة المهمة بعنوان «التنوع البشرى الخلاق».

وبعد دعيت إلى ورشة عمل فى استكهولم أيضًا وبدعوة من الخارجية المصرية لاجتماع مثقفين من مجموعة دول إعلان برشلونة وذلك يومى ٢٣ . ٢٤ أبريل ١٩٩٨، وقد سجلت توصيات هذه الندوة المهمة فى ملاحق الكتاب.

إن العالم كله يتحرك ليواجه هذا المرض اللعين المسمى صراع الحضارات، بنشر فكر وثقافة قبول الآخر، وأرى أن هناك حركة عالمية بين مثقفى العالم الراغبين فى حصار الحروب الأهلية من خلال مايتم الآن من «حوار بين الثقافات والحضارات».

الفصل السادس

«قبول الآخر» نموذج مصر

□ «قبول الآخر» يحمل فى مصر اسماً كوديا هو «الوحدة الوطنية».

□ ثقافة قبول الآخر فى مصر نتاج لتراكم الرقائق الحضارية الأربع التى مرت بها مصر.

□ التسامح فى مصر يجب ألاَّ يؤخذ بوصفه قضية مسلماً بها، وعلينا أن ندعمه ونرعاه وإلا تعثر.

□ لعبة التبادل بين الوطنية والانتماء الدينى فى التاريخ المصرى الحديث.

□ حول رؤى القيادات الدينية (شيخ الأزهر والبابا ود.زقزوق والقس د.صموئيل حبيب والأب يوحنا قلته) فى قضية الاستنارة الدينية.



«قبول الآخر» -نموذج مصر-

تتمتع مصر بخاصية «قبول الآخر». ولقد أطلقوا على هذه الموهبة - النعمة الإلهية - تهذباً وتأدباً، عبارة كودية هى «الوحدة الوطنية» لتعبر - فى واقع الأمر - عن العلاقات الحميمة بين الديانتين الرئيسيتين فى مصر وهما: الإسلام والمسيحية. ذلك أن الظروف التاريخية والحضارية التى مرت بها مصر، قد جعلتها «نموذجاً» فريداً بين دول المنطقة، حيث الصراع القومى والدينى والعرقى على أشده فى فلسطين بين إسرائيل والعرب، والصراع الدينى السياسى محتدم فى السودان بين الشمال والجنوب، وفى الجزائر حيث تحولت إلى مجزرة بشرية، ثم فى العراق حيث القتل الجماعى للأكراد.

ويعود «قبول الآخر» فى مصر إلى أن بها تاريخيًا تراكمات لرقائق من الحضارات، أولها وأطولها زمنًا ومدى رقيقة الحضارة المصرية القديمة، والتى تعود - وفق تقديرات علماء الآثار الأوروبيين - لنحو ٣٢٠٠ عام ق.م عندما توحدت مصر فى عصر الملك مينا (نارمر) فكانت بالنسبة لهم بداية للتاريخ المكتوب. وعمومًا فداخل كل مصرى فرعون صغير أو كبير، وربما يكون ذلك هو السبب فى وجود واستمرار شخصية «سى السيد» التى رسمها باتقان نجيب محفوظ فى ثلاثيته المشهورة. ويشترك فى هذا الأمر كل شعب مصر بصرف النظر عن انتمائه الدينى، إن الرقيقة الفرعونية المتمثلة فى آثار وعلم وفنون وحضارة مصر هى - بوعى أو بدون وعى - الركيزة «المشتركة» والثقافة

«الموحدة» التى تربط بين أبناء الوطن جميعًا، ومن ثم تكونت هذه الأساسات لـ «قبول الآخر» تاريخيًا وصار من الممكن إقامة البناء الحضارى فوقه.

وتلا هذه الرقيقة الحضارية العريقة عميقة الأثر، رقيقة أخرى «هشة» وأقل سمكًا، وهى الحقبة المسماة اليونانية الرومانية، والتى يمكن أن تؤرخ من الناحية الرسمية بعام ٣٣٢ق.م، وهى السنة التى دخل فيها الإسكندر الأكبر مصر فرحب به المصريون لأنه خلصهم من قهر واستعباد الفرس. ولكن سرعان ما استوعب المصريون كل حكامهم من المنتمين من ناحية العرق والسلالة إلى اليونان، من بطليموس الأول المسمى سوتير وتعنى «المخلص» حتى بطليموس الثالث عشر (مراجعة من كتاب الأعمدة السبعة للتواريخ وموضوع كليوباترة وأنطونيو ومعركة أكتيوم) وكان الحكام اليونانيون يعبدون الإله آمون، وقد أقاموا عشرات المعابد لآلهة المصريين القدماء، حتى صارت هذه المعابد (من دندرة فى قنا إلى كوم أمبو ومعبد فيلة فى أسوان) جزءًا من التراث الفرعونى ذاته، ولايمكن التفرقة بينها وبين حضارة الفراعنة ذاتها، بل وفى عصرهم ازدهرت الحضارة، حتى صارت الإسكندرية مركزا لحضارة المصريين بل مركز إشعاع للمنطقة كلها متجسدًا فيما صار يعرف «بمكتبة الإسكندرية» - والتى كان لحريقها أثر سلبى فى انقطاع وتواصل الحضارة المصرية -وأغلب الظن - حضارات المنطقة كلها. ولو كانت وثائق وبرديات ووثائق مكتبة الإسكندرية قد أمكن العثور عليها ولم تُحرق، ربما كان تاريخ الفراعنة واليونان والرومان والآشوريين وغيرهم فى حضارات العالم القديم (حول المتوسط والذى كان يسمى وقتها بحر الروم) قد تم توثيقه بما أثرى التاريخ القديم كله.

والجدير بالذكر فى هذه المقام أننى أودّ أن أسجل فى هذا الكتاب اقتراحًا تحمست له أخيرًا، وأتمنى أن يتحقق قبل الرحيل وهو عن أهمية أن نعكف - ومن خلال مجموعة خبراء أكثرهم مصريين - على إعادة فحص تاريخ مصر القديم لنحدد ونعمل - على قدر ما تسمح به الوثائق والأدلة التاريخية المتاحة

– على رصد التاريخ القديم ملكا ملكا ومدة حكم كل منهم سنة سنة، لكى نصل إلى بداية «التقويم الفرعونى» ليكون مواكبًا لبداية تسجيل التاريخ المكتوب، وهو فى ذلك الوقت بداية لتوحيد مصر لتكون أقدم دولة مركزية فى التاريخ، لأن إعلان هذا التقويم وقد كتبت ذلك مراراً فى الأهرام – وفى مقدمة الطبعة الرابعة لكتابى «الأعمدة السبعة للشخصية المصرية» – سيكون تأكيدًا على «وحدة الثقافة» والتاريخ المصرى ويزيد من الرباط بين المسلمين والأقباط، أى يدعم قضية «قبول الآخر»، ويجعل مصر متفردة بتقويمها الخاص بها، ويرد على التقويم العبرى الذى يبدأ مع بداية الخليقة كما هو وارد فى الإصحاح الأول من سفر التكوين وينتهى إلى قصة آدم وحواء، ولكن الخلاف الجوهرى بين التقويمين يكمن فى أن التقويم الفرعونى سيكون مبنيًا على حقائق علمية موثقة، بينما التقويم العبرى يرتكز على مصادر مختلفة، معظمها قصص وأساطير شفوية تم تناقلها من جيل إلى آخر ولا تستند إلى حقائق موثقة.

فكتاب التوراة قد كُتب أكثره فى حقبة سبى اليهود إلى بابل أى فى القرن السادس قبل الميلاد أى بعد أحداثه الرئيسية بنحو ألف عام.

وفوق كل من الرقيقة الفرعونية السميكة والرقيقة «اليونانية – الرومانية» تأتى الرقيقة الثالثة التى مرت بها مصر وهى «الرقيقة القبطية» التى تعبر عن الحقبة التى اعتنقت فيها مصر المسيحية تدريجيًا وعبر قرون. وقد بدأت مع القرن الأول الميلادى وظلت مستمرة حتى الآن، أى أن تاريخ المسيحية المصرية يعود إلى عشرين قرنًا من الزمان. كنيسة الإسكندرية التى أنشأها مرقص الرسولى (كاتب إنجيل مرقص وأحد السبعين تلميذًا من الحواريين) فى نحو منتصف القرن الأول الميلادى، قد مرت بمراحل وظروف مختلفة متباينة (ليس هذا موقع ذكرها). وهى أقدم كنيسة فى العالم المسيحى ولاينازعها تاريخيًا فى ذلك إلا كنيسة روما الكاثوليكية.

وهذه الرقيقة القبطية التى عاشت ٢٠ قرنا ومازالت مستمرة، متداخلة مع الرقيقة السابقة لها وهى «اليونانية - الرومانية». فنقطة البداية للحقبة القبطية يمكن تحديدها تاريخيًا، ولعل الاتفاق بأنها كانت فى القرن الثالث الميلادى عام ٢٨٤ ميلادية حيث بداية التقويم القبطى للشهداء ثم تفاعلت وتعايشت مع الرقيقة الأخيرة وهى الحقبة الإسلامية التى بدأت فى القرن السابع مع دخول العرب مصر عام ٦٤١م، ومازالت موجودة حية ونشيطة ومستمرة حتى الآن وإن كانت قد مرت بظروف مختلفة عبر ١٤ قرنا من الزمان؛ ولذلك تفاصيل ذكرتها فى كتابى «الأعمدة السبعة للشخصية المصرية».

فى هذا الإطار، فإن للإسلام المصرى خصوصية أنه قد تأثر بكل رقائق الحضارات السابقة عليه، ومن ثم فله نكهة خاصة به يلمسها المرء فى ارتفاع درجة «التسامح» عند المصرى بشكل عام، وتراه مختلفًا حضاريًا ومنهجيًا وقيميًا عن نموذج المسلم السعودى أو الخليجى بشكل عام، ورغم التقارب الشديد بين مصر والسودان فإن المسلم المصرى أكثر تسامحًا من المسلم السودانى، ولذلك فإن ما حدث فى السودان لن يحدث فى مصر. كما أنه مختلف عن المسلم الليبى رغم الحدود المشتركة وتواصل الصحراء الغربية المصرية. فالمسلم المصرى - وفى الأغلب الأعم- محب للقبطى المصرى بسبب أن هذا القبطى «الآخر» هو أيضًا له خصوصية أنه «مصرى». وقد دعانى هذا لأن أعبر عنه «بأن الثقافة المصرية لها ساقان[1]: الإسلام المصرى والمسيحية القبطية أى المصرية، وأن الساقين الثقافيتين ترتكزان على صخرة الثقافة الفرعونية الممتدة الجذور فى التاريخ».

رغم أن قضية «قبول الآخر» فى مصر لم تكن عبر التاريخ كلها سمنًا وعسلاً أو ماكانوا يسمونها بالفرعونية «كانى وزلبانى». فقد مرت بعصور مظلمة قاسية، كان الاضطهاد يعم على المصريين جميعًا لكن يعزينا أن ذلك كان منطق ذاك الزمان-

(١) دراسة بعنوان: «الثقافة المصرية لها ساقان ضمن كتاب الهلال بعنوان «مابعد عام ٢٠٠٠» عدد مارس عام ١٩٩٦.

أى العصور الوسطى المظلمة- وأحيانًا كانت درجة اضطهاد القبطى أشد وأقسى فهو «الآخر». ولاشك فى أن توافر المودة ورسوخ ثقافة وفكر قبول الآخر هى التى أثمرت عام ١٩١٩ تحول «قبول الآخر» إلى «الانصهار فى الآخر» وقد أدى ذلك إلى إعلان بيان استقلال مصر فى ٢٨ من فبراير عام ١٩٢٢. وقد رفض الأقباط شرط هذا الإعلان الخاص بـ«حماية الأقليات» وقالوا إن عبارة الأقليات قد تنطبق على الأقليات الوافدين من خارج مصر مثل اليونانيين - الطلاينة - الأرمن- أهل الشام، أما الأقباط فهم من أهل مصر الأصليين وليسوا بأقلية.

وقد استمر هذا الوضع والفهم إلى أن رغب أحد مراكز البحث فى أن يعقد مؤتمرًا عام ١٩٩٤ لبحث مشكلة الأقليات فى العالم العربى، ومنهم أقباط مصر، فكان أن سجل الكاتب الكبير محمد حسنين هيكل فى مقال شهير نُشر «بالأهرام» بأن الأقباط مواطنون مصريون وليسوا أقلية، وكان ذلك نقطة انطلاق جديدة لتفجر الطاقة الكامنة للوحدة الوطنية فى مصر، ورفض كل من المسلمين والأقباط عبارة أن الأقباط أقلية، لأن المصريين جميعًا قد شعروا بالإهانة فى أن تناقش هموم ومشكلات الأقباط (على الرغم من وجود مشكلات بالفعل، ليس هذا موقع ذكرها) فى الزمان والمكان ذاته الذى تناقش فيه مشكلات أقليات أخرى فى العالم العربى مثل قضية الأكراد فى العراق أو البربر فى الجزائر أو السود فى السودان وغيرها(١).

وبرغم كل هذا، فإن قضية «قبول الآخر»- فى مصر وفى غير مصر- لاينبغى أن

(١) تفجرت مناقشات حامية فى مصر فى شهرى مارس وأبريل ١٩٩٨ حول اعتزام الإدارة الأمريكية والكونجرس إصدار تشريع بشأن فرض - عقوبات على الدول التى لاتحترم حقوق الأقليات، وقد اعتبر مقدمو القانون إلى الكونجرس أن من بينها «الأقلية» القبطية المصرية. لقد أجمع المصريون على رفض تدخل الأمريكيين فى هذا الشأن والإصرار على أن يجيء حل المشاكل التى تواجه مسيحيى مصر على أيدى مسلمى ومسيحيى مصر ممن يؤمنون بالديمقراطية والتسامح والوحدة الوطنية والعدالة وكل القيم الإنسانية الرفيعة، مهما كان هذا الطريق صعبًا. وقد اقترحت - منذ سنوات - ضرورة وجود آلية لحل المشاكل اليومية التى تواجه الأقباط مثل إنشاء وكالة وزارة تابعة لوزارة الأوقاف أو مجلس أعلى للوحدة الوطنية تابع ومرتبط بمجلس الشورى أو ما شابه تصدر الدولة تباعا تشريعات تحقق وتنفذ المساواة الواردة فى المادة ٤٠ من الدستور، وتعاقب من لايلتزم بها كما هو الحال فى أمريكا فيما يعرف بعبارة «قانون الحقوق المدنية».

تؤخذ كقضية مسلم بها، مثل الحقائق الثابتة كجريان المياه فى نهر النيل، أو رسوخ أهرامات الجيزة فى مواقعها، ولكنها قضية ينبغى أن تدعم عبر الزمان، لكل مرحلة تاريخية ملامحها وخواصها.

ففى الحقبة الحالية تتعرض الوحدة الوطنية أى قبول الآخر إلى خطر الانتكاسة، لذا تلزم العودة إلى الجذور التاريخية التى تؤكد الثقافة المشتركة الموحدة لشعب مصر، وهو أمر ينبغى أن يعلن على السطح حتى يعرفه الشباب والأطفال، من خلال برامج التعليم فى المدارس ليتأكد كل طفل مسلم أن زميله القبطى هو شريكه فى الوطن عبر القرون الطويلة، وأنه كما أن مصر عاشت الإسلام منذ بدايته، فقد دخل العرب مصر فى حقبة عمر بن الخطاب، كذلك دخلت المسيحية مصر فى القرن الأول الميلادى ومن خلال مرقص الرسولى أحد كُتاب الأناجيل الأربعة. إن الملاحظ فى الحقبة الأخيرة ونتيجة رحيل الجيل الذى عاصر ثورة عام ١٩١٩، هبوب رياح ثقافية من صحراوات مجاورة لنا، وانتشار الجهل بالتاريخ مما حدا بأن توهم بعض الأغبياء- بسذاجة أو عمد - أن الأقباط مسيحيون قد قبلوا المسيحية من خلال فرق التبشير الإنجليزية أو الأمريكية أو الفرنسية خلال القرن التاسع عشر!!

إن للتسامح المصرى جذوره التاريخية الضاربة. وحتى لانتهم بالشوفينية، نقول إن مثل هذه الروح قد وُجدت فى المجتمعات الزراعية التى استقرت منذ آلاف السنين، غير أن السؤال. أين ذلك الذى استقر طويلا غير مصر ومن بعدها الصين وبلاد مابين النهرين والهند بوصفها حضارات زراعية لكل منها ظروفها وخصوصيتها؟

أكثر من هذا فإن مصر لم تقدم للعالم خبرة فريدة فى مجال التسامح الدينى فقط وإنما قدمت أيضًا الشىء الكثير فى مجال التسامح الفكرى والفلسفى.. والأيديولوجى (حديثًا). ومثلما كانت ثورة ١٩١٩ ذروة التعبير عن النماذج الوطنية الدينية، فإن حقبة الليبرالية قبل ١٩٥٢ بلورت بشكل عام نموذجًا للتعايش بين التيارات اليمينية (الدستورية أو الليبرالية) واليسارية والمنبثقة من الدين أو من

الثقافة المصرية. ودار الصراع بين الجميع دون نفى للآخر أو اغتيال معنوى. وأفضل ما يمثل الحالة التى أشرت إليها ذلك المشهد الذى لاينسى خلال اعتقال السادات رموز الحركة الوطنية فى سبتمبر عام ١٩٨١: مشهد أبو العز الحريرى القائد اليسارى وهو يتقدم لمساندة فؤاد سراج الدين باشا قطب الوفد (الليبرالى) فى كل مرة أراد فيها الأخير أن يقف حين كانا فى زنزانة واحدة بمعتقل طره، وغير هذا تبادل الدعوات واحتفالات الإفطار الرمضانية بين جميع تيارات الفكر السياسى المصرى ورموزه فيما يمكن أن نسميه موائد الرحمن للنخبة المصرية!! والتى تسير جنبًا إلى جنب مع موائد الرحمن التى تقيمها النخبة ذاتها بكل ألوانها للجماهير السابلة والعابرين والمحتاجين.

مصر إذن ليست بلد التخندق والتبدنق (أى الإمساك بالبنادق) لكنها بلد التفاعل القبولى، وبلد التصارع ولكن على أرضية خضراء. إن الناس فى مصر -وربما فى غيرها- يعشقون الكرة لهذا السبب. إن الملعب الذى يجرى عليه التصارع الحامى على الفوز هو بُساط أخضر يرمز للسلام والوئام، ويزيد هذا المعنى عمقًا أن الملعب الأخضر هو «سرة» المشهد فى أى إستاد حيث تحيط كتل الأسمنت -المدرجات- من كل جانب فلا يكسر صلابتها وقسوتها إلا التقاء العين بالأخضر.

مع هذا كله، ومن أجل هذا كله فإن التاريخ المشترك يغذى ويقوى «قبول الآخر» لأنه يحيى الوجدان المدعم بالانتماء إلى الأرض أى إلى ذات الوطن من خلال التاريخ المشترك أو وحدة التاريخ.

على أن الاستناد إلى الماضى وحده لايكفى، بل ينبغى أن يمتد «قبول الآخر» إلى «الحاضر» أيضًا. ولقد ذكرنا -على سبيل المثال- كيف أنه فى «النضال المشترك» فى الحركة الوطنية، وفى الحقبة من عام ١٩١٩ حتى عام ١٩٥٢ كانت «الوحدة الوطنية» فى أزهى عصورها لانتعاش المعايشة والانصهار بين الأقباط والمسلمين، ومازلنا نستمتع ونستمع لصدى الصوت يرن فى آذاننا منذ تلك الحقبة ولكنه سيختفى مع الزمن ليتحول من حاضر حى إلى تاريخ منسى.

وفى المرحلة الناصرية، ناضل المصريون جميعًا -بقيادة وزعامة عبدالناصر-

من أجل إقامة مجتمع «علمانى» أو بلغة العصر «مجتمع مدنى» أى لايرتكز على الانتماء الدينى، ثم محاولة إقامة دولة مصر الحديثة بانتماء عربى واضح، وقد ضُربت تلك الأيديولوجية فى حرب يونيو ١٩٦٧، ثم تحمس الناس لفكر تقريب الفوارق بين الطبقات أى نشر مظلة العدالة الاجتماعية (وقد ضُربت هذه الأيديولوجية مع الانفتاح الاستهلاكى عام ١٩٧٤ ثم الخصخصة وانتشار الفساد فى مرحلة التسعينيات). ولذلك لم نسمع كثيرًا عن «الفتنة الطائفية» (وهى تجسيد لفكر كراهية الآخر) إلا فى عصر السادات حيث كانت البداية هى حريق كنيسة الخانكة عام ١٩٧٢ ثم مسلسل حرق الكنائس والعدوان عليها وصولا إلى اقتحام كنيسة فى مدينة أبو قرقاص بمحافظة المنيا فى مارس عام ١٩٩٧ وهو أمر غريب على مصر.

ومن كل هذا العرض يتضح أن نموذج «قبول الآخر» فى مصر، لم يعد بالمتانة والقوة والرسوخ الذى كان عليه منذ سبعين عامًا وحتى أواخر الستينيات، ولذلك لم أدهش لوجود محاولات جادة من هيئات وشخصيات دينية قيادية مختلفة تتدارس الخلل القائم حاليًا، وتعمل على توفير البديل الذى يوفر الكفاح المشترك والذى صهر المصريين عام ١٩١٩ من خلال الحركة الوطنية. لقد تحقق الاستقلال ولم يعد هناك «مشروع قومى» يلتف حوله المصريون فتتفوق روح الانتماء الوطنى على الانتماء الدينى، فمشروع تعمير منطقة توشكى أو تعمير سيناء أو زيادة الرقعة التى سنعيش عليها فى مصر من ٥٪ عام ١٩٩٧ إلى نحو ١٥٪ عام ٢٠٠٧ أو ٢٥٪ عام ٢٠١٧ كل تلك ليست مشروعات حماسية وطنية مثل مشروع «استقلال مصر» أو «القومية العربية» أو معركة «إنشاء السد العالى» فى مواجهة أمريكا التى رفضت بوقاحة تمويله، فكلها مشروعات عمرانية يقوم ويتفاعل فيها المهندسون والفنيون، خصوصًا وقد أصيب معظم المصريين بحالة من السلبية التدريجية نتيجة عوامل كثيرة كنا قد أشرنا إليها فى فصول سابقة وليس هذا موقع ذكرها.

وفى هذا المناخ ظهرت الحاجة لخلق آليات جديدة تكون «معوضة» عن المشروع الوطنى القومى المشترك، فظهرت الحاجة إلى إنشاء جمعيات الوحدة الوطنية،

وكان الحماس والإقبال عليها قويًا وشديدا أول الأمر، حيث بلغ ذروته فى اجتماع جماهيرى عقد فى ٩ من أكتوبر عام ١٩٩٢ أمام نقابة المحامين والصحفيين حضره نحو عشرة آلاف مواطن. وقد انزعجت السلطات وقتها من حماسة الناس للوحدة الوطنية. ولكن هذه الجمعيات الأهلية. أصابتها تدريجيًا أمراض السلبية السائدة فى المجتمع فضمرت فاعليتها وصارت شكلا بلا مضمون أو تنظيمًا بلا روح، ولذلك تفاصيل عشتها ولم أشأ أن أسجلها على ورق حتى الآن لأننى -ومن منطلق ذاتى- أبحث عن نصف الكوب الملآن بالماء وأتحاشى بحث أسباب وجود وزيادة حجم نصف الكوب الخالى، وربما تجد ظروف -إن طال بى العمر- فأسجل فى مذكراتى ماذا جرى فى الكواليس لإمكان تكوين تنظيمات الوحدة الوطنية وكيف أن أجهزة الدولة كانت تقاوم وتعرقل إنشاءها أو تحتويها.

وكانت هناك محاولات من الهيئات والمؤسسات الدينية ذاتها، والتى أدركت خطورة المناخ الثقافى العام الذى يفرز «كراهية الآخر»، فإذا بالمجتمع المصرى بعبقريته التاريخية وفى لحظات اليأس يفرز قيادات مؤمنة بأهمية استمرار وتعميق «قبول الآخر». ولعل الرموز الموجودة فى قيادات هذه الهيئات والمؤسسات الدينية هى الدليل على إصرارها على «قبول الآخر»، ففضيلة الدكتور محمد سيد طنطاوى شيخ الأزهر، نموذج لسماحة الإسلام، وكل عظاته وأحاديثه تجسد روح «قبول الآخر» وهو لايمل من تكرار عبارة «لهم مالنا وعليهم ما علينا».

ثم رزقنا العلى القدير بوزير أوقاف قلما يجود بمثله الزمان، هو أ.د محمود حمدى زقزوق، فهو أساسًا أستاذ فلسفة وفقيه فى الدين فى آن واحد، وأستشهد بعباراته التى قالها فى مؤتمر «الاستنارة الدينية والتفكير العلمى»:

«إن مصطلح الاستنارة والتنوير وما يتصل بهما يرجع فى العربية إلى أصل واحد وهو «النور». ومن المعروف أن العقل الإنسانى يعد «نورًا» لأنه يبدد ظلمات الجهل أمام الإنسان، وينير له طريقه بالعلم والمعرفة، ومن هنا وصفه حُجة الإسلام بأنه «أنموذج من نور الله». فمصطلح الاستنارة إذن يعنى بالضرورة إعمال العقل والتمسك به والرجوع إليه وتمكينه من أداء دوره كاملا فى الحياة: «فإذا وصفنا

الاستنارة بأنها دينية، فمعنى ذلك أن نعمل العقل فى فهمنا للدين وأن نقرأ الدين فى ضوء مقررات العقل السليم، وإذا كان الأمر كذلك، فإن السؤال الذى يفرض نفسه: وهل يتناقض الدين حقًا مع مفهوم الاستنارة الدينية؟».

«إن الإجابة عن هذا السؤال - من وجهة النظر الإسلامية- هى النفى القاطع لوجود مثل هذا التناقض، لسبب بسيط وهو أنه لايمكن أن يكون هناك تناقض بين الدين والعقل فى الإسلام».

«وقد أكد الشيخ محمد عبده على ذلك حين أشار إلى أن الدين إذا جاء بشىء يعلو على الفهم، فلا يمكن أن يأتى بما يستحيل على العقل. كما قرر أيضًا أن العقل يجب أن يحكم كما يحكم الدين، فالدين عُرف بالعقل، ولابد من اجتهاد يعتمد على الدين والعقل معا حتى نستطيع أن نواجه المسائل الجديدة فى المدنية الجديدة» (انتهى نص مقولات د. زقزوق)

وعلى الجانب الآخر سعدت الكنيسة القبطية الأرثوذكسية بقيادة الأنبا شنودة الثالث، كنموذج للمصرى المثقف والوطنى المُتقد حماسة لقضايا الوطن والأمة العربية معًا، ومن مقولاته: «إن مصر ليست وطنًا نعيش فيه بل وطنًا يعيش فينا»

وكل مقولاته تؤكد على أن القدس عربية ولابد أن تبقى كذلك، وقد أوجدت له شعبية واسعة بين المسلمين خصوصًا مع إصراره على رفض زيارة الأقباط للقدس إلا مع إخوانهم المسلمين، فأدى كل ذلك إلى «قبول الآخر».

ومن الأسماء اللامعة فى المجال الدينى المسيحى أيضًا الأنبا يوحنا قُلته النائب البطريركى للأقباط الكاثوليك وهو يقدم رؤيا متقدمة عن كل من الحياة والعلم ففى دراسة مقدمة إلى المؤتمر ذاته بعنوان «مدخل إلى العقل العربى» يقول :

«إن صراعًا حقيقيًا يدور فى العقل العربى، بين تراث الماضى بما فى ذلك التدين القديم والتقاليد الموروثة، والخرافات المنتشرة التى علقت به خلال قرون الجمود والعزلة والانطواء، وبين حقائق علمية تفرض على الإنسانية نمطًا جديدًا فى الحياة، وتضع إطارًا جديدًا للعلاقات بين الشعوب، وقد يكون الصراع بين نزعات قديمة فى أعماق الوجدان العربى ترفض أن تتنازل عن السيادة أو القبلية أو سيادة

الرجل أو التعصب العرقى والمذهبى، وبين نزعات فرضتها ثقافة العصر ودعوته إلى الحرية والمساواة والأخوة الإنسانية»

«إن العقل العربى لايزال يئن من عصور الغزو والقهر وكأن العلم قادم من الشاطئ الآخر يلبس ثوب اللصوصية أو ثوب الإلحاد» (انتهى نص مقولات الأنبا يوحنا قُلته)

وفى الندوة ذاتها التى عقدت بمدينة الإسكندرية من ٢ إلى ٤ من سبتمبر عام ١٩٩٧ قدم القس د. صموئيل حبيب -رئيس الطائفة الإنجيلية فى مصر، وكان هو الداعى للندوة والمنظم- فى ورقة بعنوان «موقف الدين من التفكير العلمى» اخترت منها العبارات الآتية[1].

* ليس للدين أن يحكم على العلم، مهمة الدين أن يشجع العلم والعلماء لخدمة الإنسان، فمتى استخدم إنسان العلم كوسيلة لإلحاق الضرر بالإنسان، كا ن للدين أن يوجه الإنسان بأن يرفض الشر ويدعو للخير.

* ليس بين الدين والعلم صراع أو تنازع اختصاص، فكما رأينا فإن كل واحد من منهما مستقل عن الآخر، والدين لايتدخل فى العلم، بل يتدخل فى استخدام البشر للعلم ليقيم الضوابط القيمية والسلوكية الصحيحة.

* لا مكان لمن يترحمون على الماضى، فهم لايقدرون أن يستبدلوا بالحاضر الماضى، وسوف يتقدم الحاضر على الماضى بالعلم والتكنولوجيا، ولا مكان لرفض العلم، فالعلم سيتواجد ويثبت ذاته ويفرض نفسه.

* لاشك فى أن الحاضر فيه تقدم علمى عظيم، والمستقبل الذى نتطلع إليه سيكون باهرًا، فنحن نتطلع لمستقبل مشرق مع ما يمكن للعلم أن يقدمه من معلومات أساسية جديدة وتكنولوجيا تخدم البشرية والخليقة.

(انتهت النصوص المقتطفة من ندوة «الاستنارة الدينية والتفكير العلمى»)

* * *

(١) كتبت هذه السطور قبل رحيل القس صموئيل حبيب فى أواخر سبتمبر عام ١٩٩٧.

نحن إذن أمام أفكار وأيديولوجية جديدة، سوف يلتف حولها أول الأمر المثقفون والمفكرون ثم تنتقل تدريجيًا إلى باقى البشر العاديين وسيكون ذلك بديلاً عن التفاف الناس حول قضية التحرر الوطنى التى بدأت مع مطلع القرن، فقد انتهى دورها مع استكمال الاستقلال -ولو من ناحية الشكل- وصرنا فى حاجة إلى أيديولوجية وفكر جديد يزاوج بين الدين والعلم ولايضعهما فى مواجهة، كما أنه ينظر إلى التراث والماضى ليس لكى يعود فنغرق فيه، وإنما لكى يدفعنا إلى رؤية العالم والآفاق الجديدة، ومن خلال كل ذلك نتعرف على الأرضية المشتركة ومن ثم «قبول الآخر».

خاتمـــة

وأختم هذا الفصل من الكتاب -بل وهذا الكتاب فى مجمله- بأن أقدم نصوصًا من القرآن الكريم، قد أعدها وقدمها لى السيد خالد عثمان وهو يقوم بعمل دراسة للماجستير بكلية التربية جامعة طنطا بعنوان «منظومة قيمية لدعم الوحدة الوطنية فى مصر»

عن التعددية الدينية :

(لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِى دِينِ) {الكافرون :٦}

(لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ) {البقرة: ٢٥٦}

(وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لآمَنَ مَن فِى الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنت تُكْرِهُ النَّاس حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ) {يونس: ٩٩}

(... لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِن لِيَبْلُوَكُمْ فِى مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلى اللَّهُ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ) {المائدة : ٤٨}

عن التعددية العرقية واللسانية (أى الثقافية) :

(يَأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم من ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عند اللَّهُ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللهُ عَلِيمٌ خَبِيرٌ) {الحجرات: ١٣}

(وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَوَاتِ والأَرْضِ وَاخْتِلافُ أَلْسِنَتِكُمْ وأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِى ذَلِكَ لآيَاتٍ لِّلْعَالِمِينَ) {الروم: ٢٢}

وعن أن التنوع ظاهرة كونية :

(أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهُ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُّخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفُ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ * وَمِنَ النَّاسِ

وَالدوَّاَبَ وَالأَنْعَامِ مُخْتَلِف أَلْوَانُهُ كَذَلِكَ إِنّمَا يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللهُ عَزِيزٌ غَفُورٌ) {فاطر: ٢٧، ٢٨}

(وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلايَزَالُون مُخْتَلفِينَ * إِلاَّ مَن رَّحم رَبَّك وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبّك لأَمْلأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ والنَّاسِ أَجْمَعِينَ) {هود : ١١٨، ١١٩}

وعن الوحدة الوطنية والعلاقات بين المسلمين والمسيحيين :

(إِنَّ الَّذِينَ آمَنْوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِين مَنْ آمَنَ بِاللَّهُ وَالْيَوم الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِند رَبِّهِمْ وَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاهُمْ يَحْزَنُونَ) {البقرة: ٦٢}

(لَتَجِدنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَة لِلّذين آمَنْوا الْيَهُودَ والَّذين أَشْرَكُوا وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُم مَّوَدَّة لِلّذين آمَنْوا الذين قالُوا إِنَّا نصارَى ذَلك بِأَنَّ مِنْهُم قِسيسين وَرُهْبَانًا وَأَنَّهمْ لايَسْتَكْبِرون) {المائدة : ٨٢}

ولا أجد أفضل من أن أختم بهذه الآيات الكريمة لأعزز وجهة النظر التى تقلل من الصراعات بين البشر، فتكون البداية هى «قبول الآ خر» وصولا إلى «حب الآخر».

كتب للمؤلف

١- أريد مسكنًا - مشكلة لهاحل - دار روز اليوسف - القاهرة ١٩٧٨. (نفد)

٢- نعم أقباط .. لكن مصريون — مكتبة مدبولى ١٩٨٠. (نفد)

٣- ذكريات سبتمبرية - دار المستقبل العربى - ١٩٨٦. (نفد)

٤- دراسات وأوراق عمل حول قضايا الإسكان فى مصر- صدر عن مجلس الشعب عام ١٩٨٥. (نفد)

٥- الإسكان والمصيدة - دار المستقبل العربى - ١٩٨٨. (نفد)

٦- مصر لكل المصريين - دار سعاد الصباح - الكويت والقاهرة - ١٩٩٣.

٧- الأعمدة السبعة للشخصية المصرية - الطبعة الأولى- كتاب الهلال - ديسمبر ١٩٨٩. الطبعة الثانية - دار الهلال - ١٩٩١ الطبعة الثالثة - دار الهلال - ١٩٩٣ الطبعة الرابعة ١٩٩٧

٨- حاجة الإنسان العربى للإسكان والكساء - صادر عن المعهد العربى للتخطيط بالكويت صدر عام ١٩٩١ فى إطار سلسلة دراسات ومحاضرات عن «الحاجات الأساسية فى الوطن العربى».

٩- صراع الحضارات والبديل الإنسانى - كراسة إستراتيجية رقم ٣٠- عدد يونيو عام ١٩٩٥- صادر عن مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام العربية والإنجليزية.

١٠- الإسكان والسياسة - الهيئة العامة للكتاب - ١٩٩٦. (حصل على جائزة أحسن كتاب فى مجال الدراسات الاجتماعية فى معرض الكتاب الدولى عام ١٩٩٦م.)

١١-خصوصية مصر- مكتبة الأسرة- الهيئة العامة للكتاب - ضمن مهرجان القراءة للجميع ١٩٩٦.

١٢- ساسة ورهبان وراء القبضان - كتاب الأهالى رقم ٥٨ سبتمبر/١٩٩٦.

١٣- باللغة الإنجليزية .

The Seven Pillars of the Egyptian Identity. The General Egyptian Book Organization GEBO - CAIRO- 1994.

١٤- Towards a brighter Mellenium - The General Egyptian Book Organisaim GEBO - Cairo 1998.

١٥- باللغة الفرنسية :

Le Logement en Egypte - essai critique.

Center detudes et de Documentation e'conomique, Juridique et sociale "CEDEJ" Le/ Cairo - Egypte- 1992.

الملاحق

* ملحق رقم ١: ميثاق حقوق الاقليات فى ديسمبر عام ١٩٩٢.
* ملحق رقم ٢: إعلان للقضاء على التعصب والتمييز الدينى نوفمبر عام ١٩٨١.
* ملحق رقم ٣: حرية الفكر والوجدان والدين.
* ملحق رقم ٤: نتائج وتوصيات ورشة العمل حول «الحوار بين الثقافات والحضارات» - استكهولم ٢٣، ٢٤ أبريل ١٩٩٨.

ملحق رقم ١
ميثاق حقوق الأقليات

إعلان بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى

أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية

(اعتمد من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر عام ١٩٩٢)

إن الجمعية العامة.

إذ تؤكد من جديد أن أحد الأهداف الأساسية للأمم المتحدة، كما أعلنها الميثاق، هو تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتشجيع على احترامها بالنسبة للجميع دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين.

وإذ تعيد تأكيد إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الإنسان وقيمته، وبالحقوق المتساوية للرجال والنساء وللأمم كبيرها وصغيرها.

وإذ ترغب في تعزيز إعمال المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والإعلان بشأن القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد، واتفاقية حقوق الطفل، وكذلك الصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة التي اعتمدت على الصعيد العالمي أو الإقليمي وتلك المعقودة بين الآحاد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وإذ تستلهم أحكام المادة ٣٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية

والسياسية، المتعلقة بحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات إثنية أو دينية أو لغوية.

وإذ ترى أن تعزيز وحماية حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية يسهمان فى الاستقرار السياسى والاجتماعى للدول التى يعيشون فيها.

وإذ تشدد على أن التعزيز والإعمال المستمرين لحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية، كجزء لايجزأ من تنمية المجتمع بأسره وداخل إطار ديمقراطى يستند إلى حكم القانون، من شأنهما أن يسهما فى تدعيم الصداقة والتعاون فيما بين الشعوب والدول.

وإذ ترى أن للأمم المتحدة دورًا مهمًا تؤديه فى حماية الأقليات.

وإذ تضع فى اعتبارها العمل الذى تم إنجازه حتى الآن داخل منظومة الأمم المتحدة، وبوجه خاص لجنة حقوق الإنسان، واللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات، وكذلك فى الهيئات المنشأة بموجب العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان وصكوك حقوق الإنسان الدولية الأخرى ذات الصلة، بشأن تعزيز وحماية حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية.

وإذ تضع فى اعتبارها العمل المهم الذى تنهض به المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية فى حماية الأقليات وفى تعزيز وحماية حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية.

وإذ تدرك ضرورة ضمان مزيد من الفعالية أيضًا فى تنفيذ الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، المتعلقة بحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية.

تصدر هذا الإعلان بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية.

المادة «١»

١- على الدول أن تقوم، كل فى إقليمها، بحماية وجود الأقليات وهويتها القومية

أو الإثنية، وهويتها الثقافية والدينية واللغوية، وبتهيئة الظروف الكفيلة بتعزيز هذه الهوية.

٢- تعتمد الدول التدابير التشريعية والتدابير الأخرى الملائمة لتحقيق تلك الغايات.

المادة «٢»

١- يكون للأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية (المشار إليهم فيما يلى بالأشخاص المنتمين إلى أقليات) الحق فى التمتع بثقافتهم الخاصة، وإعلان وممارسة دينهم الخاص، واستخدام لغتهم الخاصة، سرًا وعلانية، وذلك بحرية ودون تدخل أو أى شكل من أشكال التمييز.

٢- يكون للأشخاص المنتمين إلى أقليات الحق فى المشاركة فى الحياة الثقافية والدينية والاجتماعية والاقتصادية والعامة مشاركة فعلية.

٣- يكون للأشخاص المنتمين إلى أقليات الحق فى المشاركة الفعالة على الصعيد الوطنى، وكذلك على الصعيد الإقليمى حيثما كان ذلك ملائمًا، فى القرارات الخاصة بالأقلية التى ينتمون إليها أو بالمناطق التى يعيشون فيها، على أن تكون هذه المشاركة بصورة لاتتعارض مع التشريع الوطنى.

٤- يكون للأشخاص المنتمين إلى أقليات الحق فى إنشاء الرابطات الخاصة بهم والحفاظ على استمرارهم.

٥- للأشخاص المنتمين إلى أقليات الحق فى أن يقيموا ويحافظوا على استمرار اتصالات حرة وسلمية مع سائر أفراد جماعتهم ومع الأشخاص المنتمين الى أقليات أخرى، وكذلك اتصالات عبر الحدود مع مواطنى الدول الأخرى الذين تربطهم بهم صلات قومية أو إثنية أو دينية أو لغوية، دون أى تتميز.

المادة «٣»

١- يجوز للأشخاص المنتمين إلى أقليات ممارسة حقوقهم، بما فيها تلك المبينة

فى هذا الإعلان، بصفة فردية.وكذلك بالاشتراك مع سائر أفراد جماعتهم، ودون أى تمييز.

٢- لايجوز أن ينتج عن ممارسة الحقوق المبينة فى هذا الإعلان أو عدم ممارستها إلحاق أى أضرار بالأشخاص المنتمين إلى أقليات.

المادة «٤»

١- على الدول أن تتخذ، حيثما دعت الحال، تدابير تضمن أن يتسنى للأشخاص المنتمين إلى أقليات ممارسة جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية الخاصة بهم ممارسة تامة وفعالة، دون أى تمييز وبالمساواة التامة أمام القانون.

٢- على الدول اتخاذ تدابير لتهيئة الظروف المواتية لتمكين الأشخاص المنتمين إلى أقليات من التعبير عن خصائصهم ومن تطوير ثقافتهم ولغتهم ودينهم وتقاليدهم وعاداتهم، إلا فى الحالات التى تكون فيها ممارسات معينة منتهكة للقانون الوطنى ومخالفة للمعايير الدولية.

٣- ينبغى للدول أن تتخذ تدابير ملائمة كى تضمن -حيثما أمكن ذلك- حصول الأشخاص المنتمين إلى أقليات على فرص كافية لتعلم لغتهم الأم أو لتلقى دروس بلغتهم الأم.

٤- ينبغى للدول أن تتخذ، حيثما كان ذلك ملائمًا، تدابير فى حقل التعليم من أجل تشجيع المعرفة بتاريخ الأقليات الموجودة داخل أراضيها وبعاداتها وتقاليدها ولغتها وثقافتها. وينبغى أن تتاح للأشخاص المنتمين إلى أقليات فرص ملائمة للتعرف على المجتمع فى مجموعه.

٥- ينبغى للدول أن تنظر فى أتخاذ التدابير الملائمة التى تكفل للأشخاص المنتمين إلى أقليات أن يشاركوا مشاركة كاملة فى التقدم الاقتصادى والتنمية فى بلدهم.

المادة «٥»

١- يكون تخطيط وتنفيذ السياسات والبرامج الوطنية مع إيلاء الاهتمام الواجب للمصالح المشروعة للأشخاص المنتمين إلى أقليات.

٢- ينبغى تخطيط وتنفيذ برامج التعاون والمساعدة فيما بين الدول مع إيلاء الاهتمام الواجب للمصالح المشروعة للأشخاص المنتمين إلى أقليات.

المادة «٦»

ينبغى للدول أن تتعاون فى المسائل المتعلقة بالأشخاص المنتمين إلى أقليات، بما فى ذلك تبادل المعلومات والخبرات، من أجل تعزيز التفاهم والثقة المتبادلين.

المادة «٧»

ينبغى للدول أن تتعاون من أجل تعزيز احترام الحقوق المبينة فى هذا الإعلان.

المادة «٨»

١- ليس فى هذا الإعلان ما يحول دون وفاء الدول بالتزاماتها الدولية فيما يتعلق بالأشخاص المنتمين إلى أقليات. وعلى الدول بصفة خاصة أن تفى بحسن نية بالالتزامات والتعهدات التى أخذتها على عاتقها بموجب المعاهدات والاتفاقات الدولية التى هى أطراف فيها.

٢- لاتخل ممارسة الحقوق المبينة فى هذا الإعلان بتمتع جميع الأشخاص بحقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميًا.

٣- إن التدابير التى تتخذها الدول من أجل ضمان التمتع الفعلى بالحقوق المبينة فى هذا الإعلان لايجوز اعتبارها، من حيث الافتراض المبدئي، مخالفة لمبدأ المساواة الوارد فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان.

٤- لايجوز بأى حال تفسير أى جزء من هذا الإعلان على أنه يسمح بأى نشاط يتعارض مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها، بما فى ذلك المساواة فى السيادة بين الدول، وسلامتها الإقليمية، واستقلالها السياسى.

«المادة «٩»

تساهم الأجهزة والوكالات المتخصصة لمنظومة الأمم المتحدة، كل فى مجال

اختصاصه، فى الإعمال الكامل للحقوق والمبادئ المبينة فى هذا الإعلان.

ملحق رقم ٢
القضاء على التعصب والتمييز الدينى

إعلان بشأن القضاء على جميع أشكال التعصب
والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد
[نشرته الجمعية العامة للأمم المتحدة على الملأ يوم
٢٥ تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٨١ (القرار ٣٦/٥٥)]

إن الجمعية العامة.

إذ تضع فى اعتبارها أن أحد المبادئ الأساسية فى ميثاق الأمم المتحدة هو مبدأ الكرامة والمساواة الأصيلتين فى جميع البشر، وأن جميع الدول الأعضاء قد تعهدت باتخاذ تدابير مشتركة ومستقلة، بالتعاون مع المنظمة، لتعزيز وتشجيع الاحترام العالمى والفعال لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين.

وإذ تضع فى اعتبارها أن الإعلان العالمى لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان تنادى بمبادىء عدم التمييز والمساواة أمام القانون، والحق فى حرية التفكير والوجدان والدين والمعتقد.

وإذ تضع فى اعتبارها أن إهمال وانتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ولاسيما الحق فى حرية التفكير أو الوجدان أو الدين أو المعتقد أيا كان، قد جلبا على البشرية بصورة مباشرة أو غير مباشرة، حروبًا، وآلامًا بالغة، خصوصًا حيث يتخذان وسيلة للتدخل الأجنبى فى الشئون الداخلية للدول الأخرى، وحيث يؤديان

إلى إثارة الكراهية بين الشعوب والأمم.

وإذ تضع في اعتبارها أن الدين أو المعتقد هو، لكل امرئ يؤمن به، أحد العناصر الأساسية في تصوره للحياة، وأن من الواجب احترام حرية الدين أو المعتقد وضمانها بصورة تامة.

وإذ تضع في اعتبارها أن من الجوهري تعزيز التفاهم والتسامح والاحترام في الشئون المتصلة بحرية الدين والمعتقد، وكفالة عدم السماح باستخدام الدين أو المعتقد لأغراض تخالف ميثاق الأمم المتحدة وغيره من صكوكها ذات الصلة بالموضوع، وأغراض ومبادئ هذا الإعلان.

وإذ تؤمن بأن حرية الدين والمعتقد ينبغي أن تسهم أيضًا في تحقيق أهداف السلم العالمي والعدالة الاجتماعية والصداقة بين الشعوب، وفي القضاء على أيديولوجيات أو ممارسات الاستعمار والتمييز العنصري.

وإذ تسجل مع الارتياح أنه قد تم اعتماد عدة اتفاقيات، بدأ نفاذ بعضها، تحت رعاية الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة، للقضاء على عديد من أشكال التمييز.

وإذ تقلقها مظاهر التعصب ووجود تمييز في أمور الدين أو المعتقد، وهي أمور لا تزال ظاهرة للعيان في بعض مناطق العالم.

ولما كانت مصممة على اتخاذ جميع التدابير الضرورية للقضاء سريعًا على مثل هذا التعصب بكل أشكاله ومظاهره، ولمنع ومكافحة التميز على أساس الدين أو المعتقد.

تصدر هذا الإعلان بشأن القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد.

المادة «١»

١- لكل إنسان الحق في حرية التفكير والوجدان والدين، ويشمل هذا الحق حرية الإيمان بدين أو بأي معتقد يختاره، وحرية إظهار دينه أو معتقده عن طريق العبادة وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم، سواء بمفرده أو مع جماعة، وجهرًا أو سرا.

٢- لايجوز تعريض أحد لقسر يحد من حريته في أن يكون له دين أو معتقد من اختياره.

٣- لايجوز إخضاع حرية المرء في إظهار دينه أو معتقداته إلا لما قد يفرضه القانون من حدود تكون ضرورية لحماية الأمن العام أو النظام العام أو الصحة

العامة أو الأخلاق العامة أو حقوق الآخرين وحرياتهم الأساسية.

المادة «٢»

١- لايجوز تعريض أحد للتمييز من قبل أى دولة أو مؤسسة أو مجموعة أشخاص أو شخص على أساس الدين أو غيره من المعتقدات.

٢- فى مصطلح هذا الإعلان، تعنى عبارة «التعصب والتمييز القائمان على أساس الدين أو المعتقد» أى تمييز أو استثناء أو تقييد أو تفضيل يقوم على أساس الدين أو المعتقد ويكون غرضه أو أثره تعطيل أو انتقاص الاعتراف بحقوق الإنسان والحريات الأساسية أو التمتع بها أو ممارستها على أساس من المساواة.

المادة «٣»

يشكل التمييز بين البشر على أساس الدين أو المعتقد إهانة للكرامة الإنسانية وإنكارًا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ويجب أن يشجب بوصفه انتهاكًا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية التى نادى بها الإعلان العالمى لحقوق الإنسان والواردة بالتفصيل فى العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، وبوصفه عقبة فى وجه قيام علاقات ودية وسلمية بين الأمم.

المادة «٤»

١- تتخذ جميع الدول تدابير فعالة لمنع واستئصال أى تمييز، على أساس الدين أو المعتقد، فى الاعتراف بحقوق الإنسان والحريات الأساسية فى جميع مجالات الحياة المدنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وفى التمتع بهذه الحقوق والحريات.

٢- تبذل جميع الدول كل مافى وسعها لسنّ التشريعات أو إلغائها حين يكون ذلك ضروريًا للحيلولة دون أى تمييز من هذا النوع، ولاتخاذ جميع التدابير الملائمة لمكافحة التعصب القائم على أساس الدين أو المعتقدات الأخرى فى هذا الشأن.

المادة «٥»

١- يتمتع والد الطفل أو الأوصياء الشرعيون عليه، حسبما تكون الحالة، بحق تنظيم الحياة داخل الأسرة وفقًا لدينهم أو معتقدهم، آخذين فى الاعتبار التربية الأخلاقية التى يعتقدون أن الطفل يجب أن يربى عليها.

٢- يتمتع كل طفل بالحق فى تعلّم أمور الدين أو المعتقد وفقًا لرغبات والديه أو الأوصياء الشرعيين عليه، حسبما تكون الحالة، ولايجبر على تلقى تعليم فى الدين

أو المعتقد يخالف رغبات والديه أو الأوصياء الشرعيين عليه، على أن يكون لمصلحة الطفل الاعتبار الأول.

٣- يجب أن يحمى الطفل من أى شكل من أشكال التمييز على أساس الدين أو المعتقد ويجب أن ينشأ على روح التفاهم والتسامح، والصداقة بين الشعوب، والسلم والأخوة العالمية، واحترام حرية الآخرين فى الدين أو المعتقد، وعلى الوعى الكامل بوجوب تكريس طاقته ومواهبه لخدمة أخيه الإنسان.

المادة «٦»

وفقًا للمادة ١ من هذا الإعلان، ورهنًا بأحكام الفقرة ٣ من المادة المذكورة، يشمل الحق فى حرية الفكر أو الوجدان أو الدين أو المعتقد، فيما يشمل، الحريات التالية :

(أ) حرية ممارسة العبادة أو عقد الاجتماعات المتصلة بدين أو معتقد ما، وإقامة وصيانة أماكن لهذه الأغراض.

(ب) حرية إقامة وصيانة المؤسسات الخيرية أو الإنسانية المناسبة.

(جـ) حرية صنع واقتناء واستعمال القدر الكافى من المواد والأشياء الضرورية المتصلة بطقوس أو عادات دين أو معتقد ما.

(د) حرية كتابة وإصدار وتوزيع منشورات حول هذه المجالات.

(هـ) حرية تعليم الدين أو المعتقد فى أماكن مناسبة لهذه الأغراض.

(و) حرية التماس وتلقى مساهمات تطوعية، مالية وغير مالية، من الأفراد والمؤسسات.

(ز) حرية تكوين أو تعيين أو انتخاب أو تخليف الزعماء المناسبين الذين تقضى الحاجة بهم لتلبية متطلبات ومعايير أى دين أو معتقد.

(ح) حرية مراعاة أيام الراحة والاحتفال بالأعياد وإقامة الشعائر وفقًا لتعاليم دين الشخص أو معتقده.

(ط) حرية إقامة وإدامة الاتصالات بالأفراد والجماعات بشأن أمور الدين أو المعتقد على المستويين القومى والدولى.

المادة «٧»

تكفل الحقوق والحريات المنصوص عليها فى هذا الإعلان، فى تشريع كل بلد، على نحو يجعل في مقدور كل فرد أن يتمتع بهذه الحقوق والحريات بصورة علمية.

المادة «٨»

ليس فى أى من أحكام هذا الإعلان مايجوز تأويله على أنه يقيّد أو ينتقص من أى حق محدد فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان.

ملحق رقم ٣
حرية الفكر والوجدان والدين

التعليق العام المعتمد بموجب الفقرة ٤ من المادة ٤٠

من العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية(*)

١- إن الحق فى حرية الفكر والوجدان والدين [الذى يشمل حرية اعتناق العقائد] الوارد فى المادة ١٨(أ) هو حق واسع النطاق عميق الامتداد: وهو يشمل حرية الفكر وحرية الوجدان، وهما يتمتعان بنفس الحماية التى تتمتع بها حرية الدين والمعتقد. كما يتجلى الطابع الأساسى لهذه الحريات فى أن هذا الحكم لايمكن الخروج عنه حتى فى حالات الطوارئ العامة، على النحو المذكور فى المادة ٤(٢) من العهد.

٢- وتحمى المادة ١٨ العقائد التوحيدية وغير التوحيدية والإلحادية، وكذلك الحق فى عدم اعتناق أى دين أو عقيدة، وينبغى تفسير كلمتى دين وعقيدة تفسيرًا واسعًا. والمادة ١٨ ليست مقصورة فى تطبيقها على الديانات التقليدية أو على الأديان والعقائد ذات الخصائص أو الشعائر الشبيهة بخصائص وشعائر الديانات التقليدية. ولذا تنظر اللجنة بقلق إلى أى ميل إلى التمييز ضد أى أديان أو عقائد

(*) صادر عن اللجنة المعنية بحقوق الانسان فى دورتها الثانية والأربعين ويدرج بالوثيقة /CCPR) C/48 CRP. L/Add.26) لشرح المادة رقم ١٨ من العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية.

لأى سبب من الأسباب، بما فى ذلك كونها حديثة النشأة أو كونها تمثل أقليات دينية قد تتعرض للعداء من جانب طائفة دينية مهيمنة.

٣- وتميز المادة ١٨ حرية الفكر والوجدان والدين أو العقيدة عن حرية المجاهرة بالدين أو بالعقيدة، وهى لاتسمح بأى قيود أيًا كانت على حرية الفكر والوجدان أو على حرية اعتناق دين أو عقيدة يختارها الشخص. فهذه الحريات تتمتع بالحماية دون قيد أو شرط شأنها شأن حق كل إنسان فى اعتناق الآراء دون تدخل من غيره، حسبما هو منصوص عليه فى المادة ١٩(١). ووفقًا للمادتين ١٨(٢) و١٧ لا يمكن إجبار أى شخص على الكشف عن أفكاره أو عن انتمائه إلى دين أو عقيدة.

٤- ويجوز للفرد ممارسة حريته فى المجاهرة بدينه أو عقيدته «بمفرده أو مع جماعة، وأمام الملأ أو على حدة». وتشمل حرية المجاهرة بدين أو عقيدة فى العبادة وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم مجموعة واسعة من الأفعال. ويمتد مفهوم العبادة إلى الطقوس والشعائر التى يعبر بها تعبيرًا مباشرًا عن العقيدة، وكذلك عدة عادات هى جزء لايتجزأ من هذه الطقوس والشعائر. وعرض الرموز والاحتفال بالعطلات وأيام الراحة، ولايقتصر اتباع طقوس الدين أو العقيدة وممارستهما على الشعائر فحسب بل إنه قد يشمل أيضًا عادات مثل اتباع قواعد غذائية، والاكتساء بملابس أو أغطية للرأس متميزة، والمشاركة فى طقوس ترتبط بمراحل معينة من الحياة، واستخدام لغة خاصة اعتادت على أن تتكلمها إحدى الجماعات. وبالإضافة إلى ذلك، تتضمن ممارسة الدين أو العقيدة، وتدريسهما، أعمالاً هى جزء لايتجزأ من إدارة الجماعات الدينية لشئونها الأساسية، مثل حرية اختيار قادتها الدينيين ورجال دينها ومدرسيها، وحرية إنشاء معاهد لاهوتية أو مدارس دينية، وحرية إعداد نصوص أو منشورات دينية وتوزيعها بين جملة أمور.

٥- وتلاحظ اللجنة أن حرية كل إنسان فى أن «يكون له أو يعتنق» أى دين أو معتقد تنطوى بالضرورة على حرية اختيار دين أو معتقد، وهى تشمل أمورًا منها الحق فى التحول من دين أو معتقد إلى آخر أو فى اعتناق آراء إلحادية، فضلاً عن

الحق فى الاحتفاظ بدينه أو معتقده، وتمنع المادة ١٨ (٢) أعمال الإكراه التى من شأنها أن تخل بحق الفرد فى أن يدين بدين أو معتقد أو أن يعتنق دينًا أو معتقدًا، بما فى ذلك التهديد باستخدام القوة أو العقوبات الجزائية لإجبار المؤمنين أو غير المؤمنين على التقيد بمعتقداتهم الدينية والإخلاص لطوائفهم، أو على الارتداد عن دينهم أو معتقداتهم أو التحول عنها. كما أن السياسات أو الممارسات التى تحمل نفس القصد أو الأثر، كتلك التى تقيد حرية الحصول على التعليم أو الرعاية الطبية أو العمل أو الحقوق المكفولة بالمادة ٢٥ وسائر أحكام العهد، تتنافى مع المادة ١٨ (٢) ويتمتع بنفس الحماية معتنقو جميع المعتقدات التى تتسم بطابع غير دينى.

٦- ومن رأى اللجنة أن المادة ١٨ (٤) تسمح بالتعليم فى المدارس العامة فى مجالات مثل التاريخ العام للديانات، وعلم الأخلاق إذا كان هذا التعليم يتم بطريقة حيادية وموضوعية. إن حرية الآباء والأوصياء الشرعيين فى ضمان حصول أطفالهم على تعليم دينى وأخلاقى وفقًا لمعتقداتهم، والواردة فى المادة ١٨ (٤)، تتعلق بضمان حرية تعليم دين أو عقيدة، وهو ضمان مذكور فى المادة ١٨ (١).

وتلاحظ اللجنة أن التعليم العام الذى يشمل تلقين تعاليم دين معين أو عقيدة معينة هو أمر لايتفق مع المادة ١٨ (٤) مالم يتم النص على إعفاءات أو بدائل غير تمييزية تلبى رغبات الآباء والأوصياء.

٧- ووفقًا للمادة ٢٠، لايجوز أن تكون المجاهرة بالديانات أو المعتقدات بمثابة دعاية للحرب أو دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية تشكل تحريضًا على التمييز أو العداوة أو العنف، وكما ذكرت اللجنة فى تعليقها العام ١١ (١٩)، من واجب الدول الأطراف ان تسن قوانين لحظر هذه الأعمال.

٨- ولاتسمح المادة ١٨ (٣) بتقييد حرية المجاهرة بالدين أو العقيدة إلا إذا كان القانون ينص على قيود ضرورية لحماية السلامة العامة، أو النظام العام، أو الصحة العامة، أو الآداب العامة أو حقوق الآخرين وحرياتهم الأساسية، ولايجوز تقييد تحرر الفرد من الإرغام على أن يدين بدين أو معتقد أو أن يعتنق دينًا أو معتقدًا، وحرية الآباء والأوصياء فى كفالة التربية الدينية أو الأخلاقية لأبنائهم، وينبغى للدول الأطراف،

لدى تفسير نطاق أحكام القيود الجائزة، أن تنطلق من ضرورة حماية الحقوق المكفولة بموجب العهد، بما في ذلك الحق في المساواة وعدم التمييز لأي سبب من الأسباب المحددة في المواد ٢ و٣و٢٦. والقيود المفروضة يجب أن ينص عليها القانون كما يجب عدم تطبيقها على نحو يبطل الحقوق المكفولة في المادة ١٨.

وتلاحظ اللجنة أنه ينبغي تفسير الفقرة ٣ من المادة ١٨ تفسيرًا دقيقًا. فلايسمح بفرض قيود لأسباب غير محددة فيها، حتى لو كان يسمح بها كقيود على حقوق أخرى محمية في العهد، مثل الأمن القومي. ولايجوز تطبيق القيود إلا للأغراض التي وضعت من أجلها، كما يجب أن تتعلق مباشرة بالغرض المحدد الذي تستند إليه وأن تكون متناسبة معه. ولايجوز فرض القيود لأغراض تمييزية أو تطبيقها بطريقة تمييزية، وتلاحظ اللجنة أن مفهوم الأخلاق مستمد من تقاليد اجتماعية وفلسفية ودينية عديدة؛ وعليه يجب أن تستند القيود المفروضة على حرية المجاهرة بالدين أو المعتقد بفرض حماية الأخلاق إلى مبادئ غير مستمدة حصرًا من تقليد واحد، يتمتعون بحقوقهم في المجاهرة بدينهم أو معتقدهم إلى أقصى حد يتمشى مع الطابع المحدد للقيود. وينبغي أن تقدم تقارير الدول الأطراف معلومات عن كامل نطاق وآثار القيود المفروضة بموجب المادة ١ (٣)، سواء منها القيود المستندة إلى القانون أو التي يتم تطبيقها في ظروف محددة.

٩- إن الاعتراف بديانة ما باعتبارها دين الدولة أو الدين الرسمي أو التقليدي، أو باعتبار أن أتباعها يشكلون أغلبية السكان، يجب ألا يؤدي إلى إعاقة التمتع بأي حق من الحقوق المنصوص عليها في العهد، بما في ذلك المادتان ١٨ و٢٧، كما يجب ألا يؤدي ألى أي تمييز ضد أتباع الديانات الأخرى أو الأشخاص غير المؤمنين بأي دين، وبشكل خاص فإن بعض التدابير التي تميز ضد غير المؤمنين، مثل التدابير التي تقصر الأهلية للعمل في الحكومة على من يدينون بالديانة المهيمنة، أو التي تعطي امتيازات اقتصادية لهؤلاء أو التي تفرض قيودًا خاصة على ممارسة ديانات أخرى، تتعارض مع حظر التمييز القائم على أساس الدين أو العقيدة ومع ضمان التساوي في التمتع بالحماية المنصوص عليه في المادة ٢٦،

والتدابير المنصوص عليها فى الفقرة ٢ من المادة ٢٠ من العهد تمثل ضمانات مهمة تحمى من انتهاكات حقوق الأقليات الدينية وسائر المجموعات الدينية فى مجال ممارسة الحقوق التى تكفلها المادتان ١٨و٢٧، ومن أعمال العنف أو الاضطهاد الموجهة ضد تلك المجموعات.

وتريد اللجنة أن تحاط علمًا بالتدابير التى تتخذها الدول الأطراف المعنية لحماية ممارسة جميع الأديان أو العقائد من الانتهاك ولحماية أتباع هذه الأديان والعقائد من التمييز، وبالمثل فإن حصول اللجنة على معلومات فيما يتعلق بحقوق الأقليات الدينية بموجب المادة ٢٧ هو أمر ضرورى لكى تقيّم اللجنة مدى قيام الدول الأطراف بإعمال حرية الفكر والوجدان والدين والعقيدة. ويتعين على الدول الأطراف المعنية أيضًا أن تضمّن تقاريرها معلومات تتعلق بالممارسات التى تعتبر فى قوانينها وأحكامها القضائية أمورًا يعاقب عليها القانون بوصفها تجديفية.

١٠ - وإذا كانت مجموعة من المعتقدات تعامل كأيديولوجية رسمية فى الدساتير واللوائح، أو فى إعلانات الأحزاب الحاكمة، إلخ...، أو فى الممارسة الفعلية، فإن هذا يجب ألا يؤدى إلى إعاقة الحريات المنصوص عليها فى المادة ١٨ أو أى حقوق أخرى معترف بها بموجب العهد، أو إلى أى تمييز ضد الأشخاص الذين لايقبلون الأيديولوجية الرسمية أويعارضونها.

١١- وقد طالب الكثير من الأفراد بالحق فى رفض أداء الخدمة العسكرية (الاستنكاف الضميرى) على أساس أن هذا الحق ناشئ عن حرياتهم بموجب المادة ١٨. واستجابة لهذه المطالب، عمد عدد متزايد من الدول، فى قوانينها الداخلية، إلى منح المواطنين الذى يعتنقون اعتناقًا أصيلاً، ديانات ومعتقدات تحظر أداء الخدمة العسكرية إعفاءً من الخدمة العسكرية الإجبارية، والاستعاضة عنها بخدمة وطنية بديلة، والعهد لايشير صراحة إلى الحق فى الاستنكاف الضميرى، بيد أن اللجنة تعتقد أن هذا الحق يمكن أن يستمد من المادة ١٨ لأن الإلزام باستخدام القوة بهدف القتل يمكن أن يتعارض بشكل خطير مع الحق فى حرية الوجدان والحق فى المجاهرة بالمعتقدات الدينية وغيرها من المعتقدات، والتعبير عنها، وعندما يعترف

القانون أو العرف بهذا الحق، لايجوز التمييز ضد المستنكفين ضميريًا من الخدمة العسكرية على أساس طبيعة معتقداتهم الشخصية، وبالمثل، لايجوز التمييز ضد المستنكفين ضميريًا بسبب تخلفهم عن أداء الخدمة العسكرية، وتدعو اللجنة الدول الأطراف إلى تقديم التقارير عن الشروط التى تمكن بموجبها إعفاء الأشخاص من الخدمة العسكرية استنادًا إلى حقوقهم بموجب المادة ١٨ ، وعن طبيعة الخدمة الوطنية البديلة ومدتها.

ملحق رقم ٤
نموذج لتوصيات ونتائج ورشة عمل
فى إطار «الحوار بين الحضارات والثقافات»

بمدينة أستكهولهم - يومى ٢٣ . ٢٤ أبريل ١٩٩٨

كما ذكرت فى أخر الفصل الخامس والذى اخترت له عنوان «الاشتراكية الديمقراطية هى أيديولوجية مناسبة لقبول الآخر». كان لأوروبا الغربية (وبالذات دول الشمال حيث سار فكر الاشتراكية الديمقراطية) موقف فكري مختلف عن أمريكا حيث سادت نظرية «صراع الحضارات»، ولعل هذا هو أهم الأسباب التى دفعتنى لأن أهدى الكتاب إلى أولف بالم رئيس وزراء السويد والذى كان نموذجًا لقبول لآخر، ومن ثم كان -هو والمنظمة الدولية التى تحمل اسمه -منحازين- ومن سنوات- لحق الفلسطينيين فى إنشاء وطن لهم.

وفى هذا الإطار والمناخ عقد فى أستكهولم -ولها حكومة يقودها الحزب الاشتراكى الديمقراطى السويدى لنحو مايزيد على أربعين سنة شبه متصلة، ولذلك لم أتعجب أن كانت السويد هى ملتقى عدة اجتماعات دولية تبشر بقبول الآخر، فى إطار ما صار يعرف بـ«الحوار بين الحضارات والثقافات» وهو أمر نتبناه الآن فى مصر بل وتتنافس فى الدعوة إليه كل من وزارات الخارجية والثقافة ونأمل أن

تنتشر الرسالة والتوجه لتشمل وزارتى التعليم والإعلام.

وقد رغبت فى هذا الملحق أن أقدم كنموذج التوصيات أو النتائج أو ما أسموه فى الترجمة المرفقة باللغة العربية الاستنتاجات Conclusions وفيها يلمس القارئ أن العالم يشهد بالفعل تدفق تيار متحضر يدعو لقبول الآخر، وتحاشى الحروب الأهلية والمنازعات الطائفية والعرقية، ومن ثم فإن الصورة سوف تتحسن سنة بعد أخرى وهذا هو السبب الموضوعى الذى يدعونى للكتابة فى جريدة «الأهرام» تحت عنوان «غدًا أكثر إشراقًا»

وجدير بالذكر أيضًا أن الخارجية السويدية قد أنشأت ومنذ عام ١٩٩٦، إدارة متخصصة للحوار بين أوروبا والإسلام ويرأس هذا المشروع صديق أعتز بصداقته وهو السفير لارس لونبيك. Ambassador Larc Lonbeck

وهو الدينامو لكل هذه الاجتماعات فى السويد والقاهرة وفى هذا الإطار قررت الخارجية السويدية أن تحول المبنى الذى كان قنصلية لهم فى محطة الرمل -على البحر مباشرة- فى الإسكندرية لكى يكون مركزًا للحوار بين الثقافات والحضارات فينشر السلام والمودة باعتبارها جزءًا من التيار العالمى لـ«قبول الآخر».

«الحوار بين الثقافات والحضارات»

ورشة عمل، أستوكهولم، ٢٣-٢٤ نيسان/ أبريل ١٩٩٨.

الاستنتاجات

«الحوار بين الثقافات والحضارات» ورشة عمل أوربية -متوسطية(*)

مقدمة

التقى ممثلو الشراكة الأوروبية -المتوسطية، بما فى ذلك المفوضية الأوروبية، فى أستكهولم خلال الفترة ٢٣و٢٤ نيسان- أبريل ١٩٩٨، للمشاركة فى ورشة العمل عن «الحوار بين الثقافات والحضارات». وقد حضر الورشة أيضًا ممثلون عن المجلس الأوروبى واليونيسكو بصفة مراقبين.

(*) ترجمة غير رسمية.

وقد عقدت هذه الورشة ضمن إطار «إعلان برشلونة» والذى أعلن فى نوفمبر ١٩٩٥ وبشكل خاص إقرارًا منها بـ«أن تقاليد الثقافة والحضارة فى منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط والحوار بين هذه الثقافات والتبادل على المستويات الإنسانية والعلمية والتقنية هى عوامل جوهرية فى تقريب هذه الشعوب من بعضها البعض، وتعزز التفاهم بينها وتطور المعرفة عن الطرف الآخر»، وقد هيأت الورشة فرصة ثمينة لاستعراض شامل لهذه الأمور.

ما الذى تم التوصل اليه ؟

رحب المشاركون بالتشكيلة الواسعة للنشاطات التى تحققت منذ انعقاد إعلان برشلونة فى عام ١٩٩٥، باعتبارها جزءًا من الحوار بين الثقافات والحضارات، وكذلك وجود برامج رئيسية فى هذا المجال. ودعا المشاركون الوزراء إلى الاعتراف بتعدد وتنوع هذه البرامج والمشاريع، التى تعكس غنى التعاون الأوروبى – المتوسطى واهتمام وديناميكية الناشطين فى مجال الحوار الثقافى الأوروبى –المتوسطى، سواء كان ذلك على الصعيد الحكومى أو صعيد المجتمع المدنى.

الدلالات والأولويات :

يؤكد المشاركون على أهمية الحوار والتبادل الثقافى بالنسبة لعملية برشلونة بكاملها، معبرين عن قناعاتهم بأن ذلك يمثل عاملا جوهريًا فى توليد الثقة وتعزيز الوعى المشترك بالموضوعات التى تواجهها المجتمعات فى منطقة الشراكة الأوروبية المتوسطية.

ويتفق المشاركون على أن النشاطات ذات العلاقة بالحوار بين الثقافات والحضارات ينبغى أن تكون أكثر شفافية وفى متناول عامة الناس، وينبغى أن تكون النشاطات موجهة ومنسقة، من خلال خلق إطار للعمل وتقديم عدد صغير من البرامج الأساسية. ويؤكد المشاركون على الحاجة لإعطاء مزيد من الاهتمام للعلاقات الوظيفية للفعاليات الثنائية المتعددة الأطراف.

ويتفق المشاركون على مجموعة من الأولويات فى النشاطات المستقبلية ضمن عدد من المجالات المختارة، ويدعون الوزراء للتأكيد على الأولويات المتداخلة فى

خطة العمل المستقبلية ولمعالجتها على قدم المساواة، فى المجالات الخمسة التى يرى المشاركون ضرورة خاصة لمواصلة العمل فيها، وهى:

* إشاعة المعرفة عن الأرضيات المشتركة والتفاعل بين الثقافات والحضارات، وتعزيز الاعتراف والاحترام المتبادل للتقاليد وأنظمة التقويم المختلفة من خلال البحوث والدراسة (مثل التاريخ والأدب والدين)، وإقامة الشبكات والتواصل والحوار المنتظم.

* تشجيع الفهم المتبادل من خلال التعاون فى مجال التعليم والشبيبة، ويجب أن يشمل ذلك تبادل المعلومات، والدراسات المقارنة، وتبادل برامج التدريب، وكذلك التعاون فيما يخص الإصلاحات التعليمية على أساس التوصيات التى أقرها مؤتمر اللوكسمبورغ حول مواقف الآخرين فى مجال التعليم.

* تطوير تعاون وسائل الإعلام فى المجالات السمعية -البصرية، والإذاعية والنشر، وبشكل خاص لمجابهة التصورات السلبية والأفكار المسبقة وتحفيز النقاش العام. وينبغى أن يشمل ذلك أيضًا النشاطات فى مجال التبادل، والتدريب والإنتاج المشترك مثلا بالاستناد إلى استنتاجات مؤتمر سالونيك عن التعاون السمعى -البصرى. وفى هذه السياق جرى التركيز على أهمية برنامج وسائل الإعلام المتوسطى ميد ميديا للتدريب، (Med Media) والبرنامج الأوروبى المتوسطى يورويميد السمعى - البصرى.Euromed Audiovisual

* تشجيع التعاون على الصعيد الحكومى وضمن المجتمع المدنى بما يعزز مفاهيم الأبعاد الإنسانية، مثل الديمقراطية ، سيادة القانون، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والشبيبة والتعاون البرلمانى، بما فى ذلك مواصلة العمل ببرامج مثل برنامج ميدا للديمقراطية المتوسطية، Meda Demacracyولقاءات البرلمانيين والتعاون العدلى والقضائى، وتنظيم ورشات ومؤتمرات حقوق الإنسان، مثل الذى سيتم عقده فى ويلتون بارك ببريطانيا فى ١٠-١٢ آيار/ مايو ١٩٩٨.

* تطوير التعاون والتبادل الثقافى بما يحقق الأهداف المرجوة على أوسع نطاق

شعبى ممكن، بما فى ذلك البرامج والمبادات على الصعيد الثقافى وفى مجال التراث التاريخى، والأدب والترجمات، والمجال السمعى -البصرى (السينما والتصوير والملتى - ميديا) والموسيقى والفنون التشكيلية وفى هذا السياق تعطى أهمية خاصة لتوصيات وبرنامج التراث الأوروبى المتوسطى Euro Med Her-) itage) التى وافق عليها وزراءالثقافات فى لقاء بولونيا بإيطاليا فى ٢٢ - ٢٣ نيسان/ أبريل ١٩٩٦.

التطبيق والوسائل :

إن اللجنة الأوروبية المتوسطية (Euro Med Committee) مدعوة لتسجيل الاستنتاجات التى تم ذكرها سابقًا وهى تلاحق باهتمام عملية تنفيذ البرامج الرئيسية التى أعطيت مركز الأولوية.

ويقوم المشاركون أيضًا بتقديم الاستنتاجات أعلاه من خلال اللجنة الأوروبية المتوسطية إلى الاجتماع الاستثنائى لوزراء خارجية دول الشراكة الأوروبية المتوسطية الذى سيعقد فى باليرمو بإيطاليا فى ٣-٤ حزيران/ يونيو ١٩٩٨، وأيضًا إلى اجتماع وزراء الثقافة الذى سيتم عقده فى رودوس باليونان فى خريف ١٩٩٨.

وفيما يخص تطبيق الإشارات والأهداف الأولوية المقترحة أعلاه، يشير المشاركون إلى ضرورة الاستعانة بقاعدة عريضة من وسائل التمويل، بما فى ذلك مصادر التمويل الخاصة، والتمويل الحكومى على المستوى الثنائي، والتمويل فى طريق الاتحاد الأوروبى، وكذلك التمويل المتعدد المصادر، كما بالنسبة لمنظمة اليونيسكو والمجلس الأوروبى.

إن المفوضية الأوروبية مخولة بإيجاد سبل التمويل من الاتحاد الأوروبى تماشيًا مع الاجراءات والسياسات الممكن تطبيقها (نظام ميدا، وبرنامج ميدا الإقليمى).

ويؤكد المشاركون على ضرورة اعتماد الانفتاح فيما يخص الوسائل المالية المتوافرة حاليا لغرض تمويل نشاطات التعاون.

وفيما يخص البرامج التى يتم التعامل معها على مستوى الاتحاد الأوروبى، فإن

المشاركين يرحبون باعلان المفوضية الأوروبية عن إعادة العمل ببرامج التعاون اللامركزى فى المنطقة المتوسطية (Med Media, Med Campus, Med Urbs) والتأكيد على أهمية سرعة التطبيق. وهم يرحبون بالمعلومات الانتظامية عن التقدم الحاصل بالنسبة للبرامج الأخرى ذات العلاقة بموضوع الحوار حول الثقافات والحضارات مثل، ديمقراطية ميدا، التراث الأوروبى - المتوسطى، والسمعيات - البصريات الأوروبية المتوسطية . (Meda Democracy, Euro Med Heritagge, Euro Med Audiovisual)

وترفق مع هذه الاستنتاجات الاقتراحات التى قدمتها محاور النقاش ومجموعات العمل المختلفة فى ورشة العمل.

تقرير جلسة العمل الأولى عن البحوث :

ركز الخطابان الرئيسيان (واللذان ألقيا فى الجلسة الأولى أمس) على التفاعل المتعدد الجوانب، على جانبى حوض البحر الأبيض المتوسط والتأثيرات المتبادلة للحضارات الغربية والإسلامية واليهودية على بعضها البعض فى الماضى، وضمن الإطار العام وفى مجالات العلوم والفنون بشكل خاص، وكان هناك اتفاق بأن هذا التفاعل ينبغى إعادة تنشيطه من أجل صالح الطرفين. ومن المنظور العام للتركيز على الأرضية المشتركة بين الجانبين ومواجهة المواقف المتباينة بشدة، فإن للبحوث دورًا مهمًا تلعبه فى التقريب مابين الحضارات المتوسطية من خلال إبراز التأثيرات المتبادلة تاريخيًا، ولتحقيق هذا الهدف، فإن البحوث عن علاقة الحضارات المتوسطية ينبغى توجيهها وترجمتها إلى تطبيقات عملية، وعلى الأخص فى مجال التعليم. ولابد أيضًا من دعم التعاون بين الباحثين من جانبى المتوسط بواسطة الشبكات ومن خلال تبادل الباحثين، وبشكل خاص الشباب منهم، وكان هناك تأكيد على وجود مستوى بحث مهم حول المواضيع العربية - الإسلامية فى أوروبا، والذى لايمكن مضاهاته حاليا بوجود مستوى مشابه من الاهتمام بالشئون الغربية من جانب العالم العربى. وكان هناك اتفاق على أن البحث ينبغى التأكيد عليه فهو أحد المجالات التى تحتل الأولوية على صعيد التعاون ضمن القسم الثالث

من عملية برشلونة، وضرورة تحديد مشاريع محددة تبعًا لهذه الأولوية.

وفيما يلى ملاحظات/ اقتراحات محددة :

* خلق محور تعاون أوروبى - متوسطى فى العلوم الإنسانية والاجتماعية والتى يمكن أن يقام حولها مشاريع تشمل تأسيس شبكة للمعاهد والخبراء المتخصصين فى مختلف مجالات المعرفة :

* دراسة مقارنة للتاريخ.

* دراسة التفاعل الثقافى فى حوض البحر الأبيض المتوسط.

* دعم تبادل وتدريب الباحثين.

* الحاجة لتحويل وتوجيه بعض اهتمام دول شمال أوروبا من البلطيق إلى جوض البحر الأبيض المتوسط.

* الحاجة إلى وضع مبادئ أخلاقية عالمية مشتركة، فى عصر العولمة الجديد.

البرامج/ المشاريع الجديدة المحتملة يمكن أن تشمل، ضمن أمور أخرى، ما يلى:

* دراسات مقارنة للأديان.

* دراسات مقارنة للآداب.

* دراسات مقارنة للمفاهيم الثقافية.

* دراسات مقارنة للبيئات السياسية

* دراسات مقارنة للتاريخ الاقتصادى.

* تأسيس كراسٍ جامعية لدراسات مختلف الأديان فى منطقة الشراكة الأوروبية المتوسطية.

الرئاسة : مصر

المقر : ألمانيا.

تقرير جلسة العمل الثانية عن التعليم :

لاقى التقرير الصادر عن مؤتمر الشراكة الأوروبية المتوسطية حول التعليم الذى عقد فى اللوكمسبورغ، استحسانًا عاماً، وخاصة النقاط الأساسية حول تدريب

المعلمين وتحسين المواد التعليمية، وكان هناك تأييد لمواصلة الجهود وتعميق التوصيات الصادرة عن مؤتمر اللوكسمبورغ إن الخبرات التعليمية فى المجال التربوي التى اكتسبتها منظمة اليونيسكو، والمجلس الأوروبى وعدد من الأطراف المعنية الأخرى (فى محاربة التصورات والأفكار المسبقة، والتعليم حول تعددية الأديان، والتعليم حول الأديان، والحفاظ على ثقافات الجيل الثانى من المهاجرين، وتطبيق أنظمة تعليم حديثة بما فى ذلك السينما والفيديو) ينبغى أن تؤخذ بالاعتبار وأن يتم تطبيقها على أوسع نطاق ممكن.

وكان هناك اتفاق عام على أن التعليم هو بمثابة المفتاح لتحسين العلاقات الثقافية بين أطراف الشراكة الأوروبية المتوسطية.

البرامج/ المشاريع المحتملة يمكن أن تشمل التالى:

* الدراسات، المقارنات، التبادل والتعاون بخصوص الإصلاحات التعليمية.
* مقارنة الكتب التعليمية وتعديلها بهدف أن تضم كل الأديان وتاريخ الفكر كجزء من المناهج الدراسية.
* التدريب المكثف والموائم لمواجهة المشاكل وتبادل برامج المدرسين فى المنطقة المعنية، بما فى ذلك دراسات حول المواد الأكثر صلة بهذا الخصوص.
* تشجيع إنتاج أنظمة تعليمية حديثة أكثر فعالية، وتسهيل وخفض كلفة نشر المواد التعليمية.

الرئاسة: الأردن.

المقرر : الدنمارك.

تقرير جلسة العمل الثالثة عن وسائل الإعلام :

التواصل يُعْد مهم فى العلاقات بين الثقافات المختلفة لكونه يعكس نظرة البعض إلى الآخر. إن التطور المتسارع لوسائل الإعلام، والتفاوت القائم فى الكم والنوع بين الشمال والجنوب، يشكل تحديا كبيرًا لمجتمعاتنا، ولسد هذه الثغرة وعدم قصر استعمال وسائل الإعلام كوسيط للمعلومات فحسب، بل أيضًا كأداة للتعليم، فقد تم اقتراح التالى:

* تعزيز وتوسيع أفق البرامج المتوفرة لتدريب الصحافيين. فإضافة إلى

الصحافيين الألف الذين تم تدريبهم جتى الآن، ومعظمهم يعمل فى مجالات الصحافة المكتوبة، ينبغى علينا الاهتمام بالصحافيين فى المجالات السمعية -البصرية أيضًا.

* ينبغى توسيع برامج تدريب ولقاءات الصحافيين من الشمال والجنوب لتشمل الصحافة المحلية، والصحف الأصغر حجمًا- وذلك لأن دور الصحافيين يتحول بشكل مطرد من دور المتعامل مع المعلومات إلى دور الوسيط الذى ينقلها.

* تشجيع إنتاج برامج غير أساسية أو إخبارية -مثل الدراسات عن الأسرة التى من شأنها تعزيز المفاهيم والتعاطف مع منطلقات الأبعاد الإنسانية ومن هذا المنظور، يقترح توسيع برامج التدريب لتشمل أيضًا محررى النصوص (السكريبت) والمنتجين.

* العمل على توسيع شبكة تبادل البرامج التليفزيونية المتواجدة حاليًا لتشمل منطقة الجنوب أيضًا.

* تمثل البرامج الثقافية، والتبادلات والمهرجانات وسائل مهمة لتغيير التصورات عن الآخرين ولابد من بذل جهود خاصة لتشجيع بث مثل هذه البرامج.

* لتحييد الفئات الصغيرة، والتعامل مع التصورات المسبقة «المقولبة» فى وسائل الإعلام الأوروبية، تم اقتراح تشكيل هيئة مهمتها «حراسة الإعلام»، ووضع أسس ومعايير تخضع لها التغطية الإعلامية عن هذه الفئات والمجالات المشار إليها. وقد يكون التبنى الاختيارى لمبادئ سلوكية مفيدًا لكل الأطراف.

الرئاسة : فرنسا

المقرر: اسرائيل.

تقرير جلسة العمل عن الأبعاد الإنسانية :

المحاور :

* دور الديمقراطية وحقوق الإنسان فى تحقيق السلام والتطور الاقتصادى.

* دور التعليم فى احترام القيم والآراء، كذلك دوره بالنسبة لاعتراف البعض بالبعض الآخر.

* أهمية البعد الروحى لدى الإنسان.

* مكافحة مظاهر العنصرية والخوف من الأجانب وكرههم.

البرامج المتفق عليها :

* مؤتمر ويلسون بارك/ بريطانيا (١٠-١٢ آيار/ مايو ١٩٩٨) حول الديمقراطية وحقوق الإنسان.

* المؤتمر الأوروبى - المتوسطى لدعم مساهمة المرأة فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية، الذى سيتم عقده فى لشبونة/ البرتغال فى أيلول/ سبتمبر ١٩٩٨.

البرامج / المشاريع الجديدة المحتملة يمكن أن تشمل التالى:

* إنشاء معاهد للحوار الثقافى.

* تبادل البرامج واقامة الشبكات.

* دراسات مقارنة وبرامج إعلامية عن الأنظمة القانونية وحقوق الإنسان.

* دراسات مقارنة عن التقاليد الاجتماعية وأنظمة القيم.

الرئاسة :أسبانيا .

المقرر: المغرب.

تقرير جلسة العمل الخامسة عن التبادل الثقافى:

تكمن أهمية مفهوم التبادل الثقافى أساسًا فى أنها ينبغى أن تشمل أكبر عدد ممكن من الناس، من أجل دعم معلومات أكثر عمقًا عن التراث المشترك سواء كان ذلك بشكل ملموس أو غير ملموس.

ومن أجل أن تكون الشراكة حقيقية، تم التأكيد على ضرورة ألا تقتصر التبادلات الثقافية على دول حوض البحر الأبيض المتوسط المباشر فحسب، بل تشمل دول شمال أوروبا الأعضاء فى الاتحاد الأوربى أيضًا.

ومن أجل انضمام أكبر عدد ممكن من الشركاء، تم التأكيد على ألا تكون المحاور ضيقة فى أطرها، بل يجب أن تؤخذ الثقافة من أوسع معانيها الممكنة، بما فى ذلك الثقافة المعاصرة، ويترتب على ذلك أهمية خاصة إذا كانت التوقعات تتوخى استقطاب التأييد فى أوساط الشبيبة والأحداث.

وإدراكًا لأن العمل فى هذا المجال غير مدعوم بالخبرة، فإنه من المهم أن يكون تطبيق المشاريع قائما على أسس ترشيد أفضل، وفى هذا الصدد تأسيس أولويات للتوجيهات ووسائل تعريف، وتسهيل ترجمة ذلك إلى عمل ملموس. علمًا بأن المخصصات لهذا الغرض متوافرة، إلا أنه يتعذر تجزئتها وتحويلها إلى مبادرات صغيرة كثيرة.

الاقتراحات المحددة تشمل :

* إعداد كشف شامل عن أهم المواقع التاريخية والنصب الأثرية، لتقويم الأخطار، وذلك من خلال إقامة شبكة بين المنظمات الوطنية المعنية فى دول الشراكة، بهدف تحديد الدعم «المؤسساتى» الأكثر إلحاحًا، ووضع جدول يحدد المواقع المعترف بقيمتها الرمزية فى الإرث الأوروبى - المتوسطى المشترك.

* تنفيذ البرنامج الأوروبى السمعى البصرى، الذى يشمل السينما والتصوير والإعلام المتعدد (الملتى ميديا)

* الموسيقى : ينبغى اعتبار مشروع أكاديمية الموسيقى الأوروبية -المتوسطية، والتى تتبناها ست دول أعضاء فى الشراكة الأوروبية المتوسطية، الإدارة الرئيسية للتعاون ضمن هذا الميدان

* الأدب، بما فى ذلك الترجمة: تم تقويم عدد من المشاريع، ومن بينها الإشارة إلى الأعمال الأدبية التى تعتبر الأكثر تعبيرًا عن الهوية الثقافية لأىٍّ من البلدان المعنية، وضرورة ترجمتها إلى اللغات الأخرى.

* الفنون التشكيلية، التى تضم المسرح، والأحداث الشعبية، والمهرجانات، والفولكلور.. الخ: من أجل تحقيق نشاطات مشتركة فى هذا المجال الواسع، فإنه من المناسب تأسيس شبكة بين المعاهد الثقافية فى دول الشراكة الأوروبية - المتوسطية.

* أما البرامج/ المشاريع الجديدة الأخرى، فيمكن أن تشمل تلك التى ورد ذكرها فى التقرير الذى صدر عن مؤتمر وزراء الثقافة فى بولونيا بإيطاليا عام ١٩٩٦.

الرئاسة : إيطاليا

المقرر: مالطا

المحتويات

الصفحة

مطابع
الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٠٨٢٩/١٩٩٩
I.S.B.N 977 - 01 - 6371 - 6



المعرفة حق لكل مواطن وليس للمعرفة سقف ولا حدود ولا موعد تبدأ عنده أو تنتهى إليه.. هكذا تواصل مكتبة الأسرة عامها السادس وتستمر فى تقديم أزهار المعرفة للجميع. للطفل - للشاب - للأسرة كلها. تجربة مصرية خالصة يعم فيضها ويشع نورها عبر الدنيا ويشهد لها العالم بالخصوصية ومازال الحلم يخطو ويكبر ويتعاظم ومازلت أحلم بكتاب لكل مواطن ومكتبة لكل أسرة... وأنى لأرى ثمار هذه التجربة يانعة مزدهرة تشهد بأن مصر كانت ومازالت وستظل وطن الفكر المتحرر والفن المبدع والحضارة المتجددة.

سوزان مبارك



١٢٥ قرشاً

مكتبة الأسرة

١٩٩٩ مهرجان القراءة للجميع